MIL

الحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى آله وصحبه أجمعين
اللهم

هذه حاشية على حاشية المحقق عصام الدين على القاضي البيضاوي
لاستاذي استاذي مولانا الفاضل المتبحر ملا جلبي الكردي
وذلك لاني لقد قرأت انوار العلوم على الحاذق عبد الوهاب
المشتهر بعرب زاده وعلى المحقق المتبحر بهجتي زاده
رحمهما الله قد آل على المحقق ملا جلبي الكردي رحمهم الله كما

كتبه المحتاج الى الله
ابو عبد الله ولي الدين خالد الله

MİLLET GENEL KÜTÜPHANESİ
KISIM : V. Ca Rullo4
ESKİ KAYIT No: 185
YENİ KAYIT No.
TASNİF No.

٤٩
١٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله اقتباسا الطيفا من قوله تعالى حيث لم يوقع في المقتبس منه تغير ا اصلا ومافيه تغيير ليس بشيء ولكن الاقتباس لطيفا كما اشار اليه في الحاشية السادسة

قوله ويدفع بانه لقوة دليل الخ عطف على يخ ولا منافاة لانه تعرض لدفع السؤال عن المقتبس منه وما ذكره سابقا هو ان لا يتعرض لدفعه في مقام الاقتباس لعدم الجابه عليه قوله حيث جاءته وان كنتم الاية لا يخفى ان هذا يدل على كون المتحدى به هو الله تعالى ودلالته عليه اشد من دلالته على كون المتحدى به هو القرآن قوله او من لا يح عليه كلامه لا ينغلق عليه كلامه كما في القاموس اى لا يكون في لسانه لكنة كالفافا، والتاتا، قوله من قبيل اضافة الليث الى الاسد واضافة الليث الى الاسد غير جائز لانهما مترادفان واضافة احدهما الى الآخر غير جائز لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه على ان جوازه يحتاج الى تكلف تاويل كما في سعيد كرز كما قرره ابن الحاجب في الكافية قوله وفيه دفع توهم ان الافحام اى والحال ان في تقييد افحم بكلمة لما توهم على تقدير عدم القيد فان الافحام بالصرفة لا بكمال البلاغة ويكون في الدرجة العالية من البلاغة التي لم يعهد مثلها في تراكيبهم وتقاصرت عنها درجات بلاغتهم وكون الافحام بكمال البلاغة هو المشهور عند الجمهور وعليه اهل العربية والجاحظ وهو من رؤساء المعتزلة رئيس الطبقة الثامنة عشرة وهو عمرو بن الجر الجاحظ وكان من الفضلاء البلغاء في ايام المعتصم والمتوكل خليفتي بغداد قوله بالصرفة لا بكمال البلاغة والصرفة هي ان الله تعالى صرفهم المتحدين عن معارضته يعني ان العرب كانت قادرة

على

على الاتيان بمثل القرآن قبل البعثة لكن الله تعالى صرفهم عنه واختلفوا في كيفية الصرفة فقال الاستاذ ابو اسحق من المعتزلة ومن النظام صرفهم الله تعالى عنه بان صرف عنهم دواعيهم اليه مع كونهم مجبولين عليها خصوصا عند توقف الاسباب الداعية في حقهم كالتقرب بالعجز والاستزادة في الرياسة والتكليف بالانقياد وقال المرتضى من الشيعة بل صرفهم بان سلبهم العلوم التي يحتاج اليها في المعارضة يعني انها يحتاج الى العلوم تقتدر بها عليها وكانت تلك العلوم حاصلة لهم لكنه تعالى سلبها عنهم فلم يبق بهم قدرة عليها والصرفة على كل من التقديرين خارق للعادة فيكون معجزة لا سحرا كما حسبوه الفصحاء والبلغاء، قوله على غير قياس اى النبطان على غير قياس لان من النسوب الى علم فيه علامة التثنية ان تحذف تلك العلامة من غير زيادة امر آخر فيه غير ياء النسبة ولم تحذف العلامة من الشوع الاول وفي الشوع الثاني زاد الهمزة والالف قوله وتعريض دقيق لمن جعل الاعجاز الخ ولما كانت الصرفة اما بسلب دواعيهم الى المعارضة مع كونهم مجبولين عليها او بسلب علومهم التي يحتاج اليها في المعارضة كما بينا لك وكان من شان السحر ذلك وجعل اعتقادهم لكونهم مسحورين حسبانا وظنا وذلك يتضمن ان اعتقاد من جعل الاعجاز بالصرفة حسبانا وظنا به قوله قيل الى معنى التذكر فيكون تذكيرا مصدر يتذكر وافصح جريانه على الثاني يقال مصدر يفعل مقدر من جنبه من التفعيل قوله ولم يكن فيه انفلاق زال كانه قال لما كانت واضحات لم يكن فيه انفلاق فلم اسند كشف الانفلاق اليها فقال ولم يكن قوله وجعل المحكمات

ام الكتاب من المحكمات قوله تعالى قل ان الله
لا يأمر بالفحشاء، ومن المتشابهات قوله تعالى امرنا مترفيها ففسقوا
فيها والتاويل على ما اولوه اهلنا امرنا متنعميها بالطاعة فخالفوا
امرنا فحق عليهم القول **قوله** وكشف القناع عنه
على حقيقة كما بينه بقوله تاويلا وفي المتشابهات انقلاع
واضحاب لكنها مكشوفة وقوله بقوله تاويلا وتفسيره اشارة
الى تعلقها بالمتشابهات فقط فاعرفه **قوله** اقتباس من قوله
ليذهب عنكم الرجس اهل البيت الآية لم يقيد بقوله
لطفا كما فعل في المقامين لوجود تغير ما في المقتبس منه
في مقام الاقتباس ويجوز التغيير اليسير فيه **قوله** ولحن تعو
سمى فاتحة الكتاب تصحيح لكون تسمية الآلة باسم
الفاعل على ما وقع في حواشي الكشاف **قوله** ففي اجابته
فتح باب المعرفة ناشئ اسم الفاتحة لذلك السبب
قوله مبني هذا التوجيه على جعل مقاصد القرآن
لعله رحمه الله اشار الى ان المراد يشتمل على ما فيه من المقاصد
وهي هذه الخمسة لا غير حتى لا يراد ان بعض ما فيه هو القصص
والعبر والتاويلات **قوله** اي لجميع ما ذكر الخ اشارة الى
وجه تفسير ذلك بجميع ما ذكر لا بالاشتمال لانه قد زاد
على الكشاف في وجه التسمية قوله لانها مفتحة ومبدؤه
وقوله وكثيرا ما يتوهم تعريض تحسر او لردي فانه
جعل ذلك اشارة الى الاشتمال على طبق ما ذكره
الكشاف **قوله** كما في بعض الاحاديث انه يبقى الخ كانه قيل ينبغي للعبد
ان يحمد ثم يصلي على النبي عليه السلام حتى يجاب على ما في بعض الاحاديث
ذلك فاجاب عنه بقوله كما في بعض آه يعني ان
الصلوة عليه من مقتضيات الاجابة لا من موجبات اصل
الاجابة وذلك محل مناقشة كيف وقد ورد في الاخبار
من لم يذكر سر في دعائه لم يستجب دعاؤه وظاهره ان الصلوة

من موجبات اصل الاجابة وان امكن التاويل فيه
فتدبر **قوله** والاوجه ان المراد الوجوب في الكل عند الشافعي
اذ الفرض والواجب مما يتحدان عند الشافعي رضه فلا بعد
في حمل احدهما على الآخر ومما يتغايران عند ابي حنيفة
رضي الله عنه **قوله** ولا يبعد ان يراد بالصلوة الدعاء
بعده غير خفي لاشتماله على التكرار والاستدراك في
ذكر الاسم من غير داع **قوله** فهو من قبيل علفتها تبنا وماء
باردا اي علفتها تبنا وسقيتها ماء باردا فعطف
معمول السقي على معمول العلف فكذا ههنا عطف
معمول الماضي على المضارع آخره حتى شيبت همالة
عيناها والضمائر الثلثة في علفتها وشيبت وعيناها
للدابة وهو قصيدة انشدها الفراء **قوله** حتى صار اشتماله
من قبيل النجم والصعق **قوله** من شامة القبلة اي اشتمالها
القبلة في طرف القطب الشمالي **قوله** فانه بالشين
بالسريانية وبالعربية بالسين المهملة **قوله** ويؤيده
انه لم يقل انها البيت منها مع ان المقام مقام الضمير لتقدم
ذكر سورة الفاتحة فلما اعاد السورة مظهرة اعلم
انه اراد بها ما عداها من الامر العام لها واما حديث
اعادة الشئ معرفة يراد به المعنى الاول وهو معنى التوجيه
الاول فاصل يعدل عنه كثيرا **قوله** ولك ان تجعل
فطن اسما مرفوعا خبرا عن ان اي عن المبتدا الذي
يتركب عن ان واسمه وخبره فان ان المفتوحة
مع اسمها وخبرها تؤول بالمفرد مبتدا او يقال التحقيق الذي
هو معنى ان يكون مبتدا في التقدير فيكون الظن ضمنه
فيكون الكلام على ظاهره **قوله** ولا يجري فيه النسخ ليس
مراده انه لا يجري النسخ في مطلق الحديث فان النسخ
والنسوخ من الحديث اكثر من ان يحصى وهما من مصطلحات اهل الحديث

بل مراده انه لا يجري في هذا الحديث النسخ اما لان
النسخ رفع حكم شرعي سابق بدليل شرعي وظاهر ان الحكم في
هذين الحديثين ليس شرعي لعدم تعلقه بافعال المكلفين
واما لان النسخ اما بالنص او بقول الصحابي بانه متاخر
او بالتاريخ وشيء منها غير معلوم له وللمجيب واذا لم يعلم
شيء من ذلك فيرجح احد الحديثين ان امكن الترجيح بوجه
من الوجوه الثلثة المتعلقة بالمتن والرواة من كثرة وديانتهم
وكبرهم وحفظهم وغير ذلك ولعل ما نحن فيه من هذا القبيل
وان لم يمكن يتوقف **قوله** لا يثبتان دعوى انه جزء من
الفاتحة فلا تتعذر فيها بل يدلان على انه جزء من القران
لكن حينئذ عطفها على احاديث لا يصح لعدم المناسبة
اذ المعطوف عليه دليل كونه جزءا من الفاتحة والمعطوف دليل
كونه من القران اللهم الا ان يقال الاول يستلزم الثاني
فيتحقق المناسبة بذلك القدر فاعرفه **قوله** باعتبار
جاءه بسم الله الرحمن الرحيم لا باعتبار زيادة الحذف
قوله الى تقدير فعل عام ايضا على هذا التقدير لان ابتدائي
علم مبتدا، وبسم الله خبره متعلق بالحاصل والثابت
قوله من قبيل المساواة دون الايجاز الذي هو تاوية اللفظ
بلفظ يساويه اي جعل قول الشاعر من المساواة مع اعتبار
فعل عام او تقديره فانك حاصل كالليل آه **قوله** ويرجح
تقدير ابتدائي موافقته اعتراض على المض بان تقدير ابتدائي
يرجح على تقدير اقرا لوجهين احدهما موافقته لقوله ع
بسم الله مجريها ومرساها فانه متعلق بالمجرى والمرسى جميعا
وثانيهما دلالته على الاستمرار ودوام الذكر والاستعانة لان
الجملة يكون اسمية تخلاف ما لو قدر الفعل فيكون الجملة فعلية دالة
على الانصرام والتجدد **قوله** والاولى ان يقول او اقرا الخ المقصود
اعتراض آخر على المصباح الاولى ان يقول بدل قوله ابتدائي او

قرائي

قرائي لان المقصود من مقام قوله او ابتدائي لزيادة آه ان تقدير
الفعل الخاص وهو اقرا اولى من تقدير الاسم المطلق على ما
كان او خاصا لاشتمال كل منهما على زيادة الاضمار لا ان تقدير
الفعل الخاص اولى من تقدير الاسم العام فقط وهو ابتدائي ووجه
جعله عاما لان الابتداء يتعلق بكل شيء هذا وذكر الاولوية
ظاهره **قوله** فالاولى لجال القاضي ان يجعل الخ وهو كون
البسملة جزءا من الفاتحة عنده ولا يبعد ان يقال اسم الله
اله القراءة الفاتحة كالة المقطوع سائر العلوم الذي
يكون المقطوع بعضها به **قوله** لان تقدير الفعل الخاص اولى من
تقديرها لان قوله لعدم ما يطابقه وما يدل عليه كما يدل
على ان اضمار اقرا اولى من اضمار ابتدا كذلك يدل على ان
ضماره اولى من اضمار ابتدائي فاذا يكون مراده ان تقدير
الفعل من القراءة اولى من تقدير الاسم منها فالاسب
ان يقول بدله او قرائي **قوله** فالاولى بالبناء المقابل له
اي هذا هو المحتاج اليه في اثبات المدعى لكن ذكر قوله اللايق يكون
علامة الاعراب استطرادا توضيحا لما هو المحتاج اليه **قوله** الاثر
العدمي الذي هو السكون والحروف المفردة مبنية الاصل فالاولى
بها السكون ولما تعسر السكون الخ **قوله** ان ام لازمة لهمزة
الاستفهام بمعنى ان همزة الاستفهام لا تنفك عن ام المتصلة
فام ملزوم والهمزة لازم لكن اسند اللزوم الى ام **قوله**
ان ام لازمة لهمزة الاستفهام يعني المتصلة لان
ام المنفصلة قد تنفك عن الهمزة ويقدر بل **قوله** عن
كاف التشبيه ففتحه لا يضر وكذا فتح واو العطف لما
اعترض عنه بلزوم الجر به **قوله** بل يحصل بالاسم كما يقال الله لاسمي للافعال
دائم الله للافعال ونظير ذلك **قوله** فتامل لعل اشارة الى ان
هذا الاعتذار صحيح لما كسرت با القسم اذ لا يلزم الحرفية لعدم
اختصاص القسم به فيكون التامل حينئذ اشارة الى بيان الضعف

المشبه بلفظ الامكان به قوله والراجح الاصح في باب الخ
الظاهر ان اصله بالياء المخففة فجعل مثل قاض في كونه
آخره يا، حذف في اللفظ لحذف الحركة عنه والتقاء الياء
والتنوين فحذف الياء، فاعترض عليه بان الاصح في باب قاض الكسر
اه وقوله والاظهر اشارة الى ان ليس من باب قاض فلا
اعتراض قوله يلزم القلب في تصاريف الاسم ويطرد
مع انه غير مطرد اذا الجمع والتصغير يلزم ان لا يكون موافقا للاصل
او غير مطرد لانه في جمع الجمع والتصغير والفعل لا يتصور القلب
وان تصور في جمع المفرد جعل همزة الوصل في الاسماء العشرة
الخ وهي ابن وابنة وابنم لغة فيه واسم واست
واثنان واثنتان وايمن وايم وامرأة فالاسماء
احدى عشرة لكن لما كان ايم مخففا ايمن عدها عشرة
والثالثة الاول واوي او يائي واصلها بنو وبني و
الرابع واو على الاشهر واصل الخامس سنة
لانه يجمع على اسناة كما في القاموس واصل السادس
والتابع شيء لجمعهم اياه على اشاء، وكان الهمزة في الثامن
والتاسع عوض عن اللام الاول اذ اصله يمن واما امرء
وامرأة فانهما مهموزان ولا يحذف اللام حتى دخول الهمزة
عليها لكن في صحة دخولها عليها احتاجوا الى حملها على ابن
الجامع اه وجعل القاموس هذه الاسماء ثمانية كما قال
والقات الوصل في اسم وابن وابنم وامرء وامرأة
واست وايمن وايم والامر سهل قوله بان
يفرغ الاسم المضاف الى ذات الله تع بالصفة فالاسم
اذا اضيف لله تعالى فعند الشيخ هو غير الذات ولذا اضيف
اليه الصفات الاضافية فغير الذات وغيره واذا اضيف اليه الصفات
السبعة او الثمانية فلا غير ولا غيره واذا اضيف الى الموجود اي موجود
كان فمن قبيل الاول لانه وجود كل شيء عينه قوله لوضع فيه الايجاب

الكلي

الكلي بريد ان رفع الايجاب الكلي انما هو يتحقق اذا
صح الايجاب الكلي فيما يقابله هكذا الكل يحتاج تارة اخرى لكن هذا
الايجاب الكلي لا يقبح كما اشار اليه بقوله وفي اختلاف الخ قوله ويمكن
ان يجعل قوله والمسمى لا يكون كذلك لما اشار الى انه
قوله والمسمى لا يكون كذلك لا يصح على تقدير كونها سالبة
كلية وعلى تقدير كونها رفعا للايجاب الكلي تصدى لتصحيح ذلك
بقوله ويمكن ان يجعل الخ واذا كانت حالية من كل من الجمل الثلثة
يكون القضية كاجزئية فتدبر قوله ولا يختص ابتداؤه
بالاسماء المذكورة الخ اي وليلا يختص الخ وقوله
لمزيد اهتمام علة كذلك الاسماء، ههنا قوله فيكون
الابتداء بسم الله ابتداء، باسم الله الخ اذا الحديث
لم يصح بالابتداء، باسم الله لا الابتداء، بسم الله طرحت
الباء، وعوض طولها عن الالف حتى يكون ممتثلا بالحديث
قوله وهو يحذف لو اجتمع مع حرف التعريف الساكن الخ كانه
قيل فليكن همزة الله للوصل فليسقط عند دخول ما
عليه مع امكان المحافظة على الف يا، فاجاب بما حاصله انها
لو اسقطت بعد دخول ما عليه لاجتمع الساكنان
احدهما الف يا، وثانيهما اللام الذي هو حرف التعريف
الساكن ولا يجوز حذف الثاني او يضيع التعريف
فلا بد من حذف الف يا فلا يتحقق مدار الدراهو قوله
فلما استكرهوا كانه قيل لا يلزم حذف الف
يا لانا نتذكر اسما بينهما اي بين يا وبين الف الوصل لا
يجتمع الف يا مع حرف التعريف الساكن
حتى يحذف فاجاب عنه بقوله استكرهوا الخ
قوله وان الاله غالب على المعبود بحق بخلاف
المنكر الخ عطف على مع الكشاف اي لكن الظاهر الاله الخ
فهذا قبيل عطف العلة على المعلول فقوله وان الاله الخ من قبيل

الصغرى وقوله واللابوح بالنصب الخ من قبيل الكبرى
فيتحان الله اصل الاله لانه الغالب في المعبود بحق
لااله الذي فعلى المص اصل اله فان النقل منه الى المعبود
بحق غير لابوح قبل قوله وان الاله غالب على المعبود
بحق عطف على قوله شعر الشاعر اى وذلك الداعي
امران احدهما شعر الشاعر وثانيهما ان الاله غالب
في المعبود بحق وان اللابوح آه وهو امر وجيه لكنه يبقى قوله
لكن الظاهر الكشاف بلا وجه ويمكن ان يقال
انه يكون وجها له ايضا فتدبر قوله جريا على ما هو الشايع
من اشتقاق الاسماء الخ متعلق بالجعل الاول و
اشارة الخ ان قوله من تقدير المصدر في قوله من قوله العكبري
مذكور على سبيل الاستطراد للاشارة الى الرد على احد
فاعرفه قوله فحالف فيه اى في الجعل الثاني قوله والاشتقاق
من الجوامد نادرا وبالجوامد ما لا يكون صفة وهو ثلثة اقسام
ما وضع لذات معينة ولا يلاحظ معها شئ من الصفات
القايمة بها وما وضع لها مع ملاحظة شئ منها ويكون
جاريا عن الموضوع وسببا باعثا لوضع الاسم
بازائه كاحمر اذا جعل علما لذات فيه حمرة وكالدابة اذا
جعل اسما لذات القوايم الاربع وجعل سببا للوضع لاجزء من
الموضوع له وما وضع لها ملاحظة شئ منها مع كونه داخلا
في الموضوع له فيتركب ذوات معين ومعنى مخصوص والمعنى
المعتبر في القسمين الثابتين مرجح للتسمية لا
مصحح للاطلاق فلا يطرد ان في كل ما يوجد فيه ذلك المعنى
ولا يقعان صفة شئ والاله معرفا بلام العهد
اسم لهذه المعاني فلا ينافي اسمية اشتقاقه
من اله واخواته والصفة التي يقابل الجامد ما وضع لذات
مبهمة باعتبار معنى معين يقوم به فيتركب مدلوله

تلك الذات والمعنى ويكون ذلك المعنى مصححا للاطلاق فيصح
اطلاقه على كل متصف بتلك الصفة ويلزم ذكر موصوفة معه
لفظا او تقديرا والاله ليس كذلك فتدبر قوله نعم الاحتجاب
عن الابصار الخ كلمة نعم اشارة الى انه لا يصح اشتقاق اله
من لاه بالنظر الى الاله الحق وهو الباطل اذ الاحتجاب والارتفاع
لا يتصور فيه لا حقيقة ولا رغما فلا يشتق منه وقوله لكنه آه
جواب عنه يعني ليس المشتق منه لاه مصدر اله بل المشتق
منه ذلك لاه بمعنى الصفة المشبهة بمعنى المحتجب والمرتفع والذي
يطلق على المعبود بحق والباطل هو اله لا لاه فلا يضرنا عدم
صحة اشتقاقه بالنظر الى الاله الباطل منه فهواى لاه بمعنى
الصفة مختص بذاته تعالى الذي هو الاله بالحق لا يشاركه فيه
غيره كلفظ الله اما متعلق بمختص او بالتقى فيتضح هذا الاشتقاق
اى اشتقاق لاه الصفة الذي هو اصل الله من لاه المصدر
حيث اى لانه موجب لاختصاص لفظ الله به اى بذاته تعالى
حالا كما قال المص ان الله مختص بالمعبود بالحق واصلا لان
اصل على هذا التقدير لاه الصفة وهو مختص بذاته تعالى
وقوله وفيه اشعار اى في قول المص واله غيره وهو آه
اشعار بانه يصح الخ وارد بالفعال وبالافعال ايلاه
لان اله كامن وبمعنى الفاعل متعلق بالفعال لانه اله
على هذا التقدير بمعنى المجير كما ان السراط بمعنى المبلغ على
سيجئ في تفسير الصراط المستقيم قوله والاحسن
ان يقال كل شئ هذا وان كان احسن من جهة
التعميم لكل شئ لكنه لا يصحح اشتقاق اله المزالت
بالنظر الى الاله الحق والباطل فان الباطل لا يطلق عليه
تحت قضايا شئ لا حقيقة ولا رغما بخلاف
قوله لان القلوب الخ فانه يصحح فوقع
في موقعه بدر قوله فيكون الفعال مشتقا

الافعال فان مصدر اله الٰه قوله من الوضع للشخص
بيان حد العلمية قوله لان جار الله جعل دليلا على سمية
الله تعالى والقاضي جعله دليلا على علمية الله فورد عليه
ما ورد ولا يرد على تقدير كونه على سمية الٰه والفرق واضح
قوله وينبغي عليه اى على الدفع قوله فيه انه لو كفى في التوحيد
اختصاص المستثنى الخ هذا السؤال وارد على المفهوم المخالف
من قوله ولانه لو كان وصفا ولم يكن الخ قوله الخ لانه على مفهوم
الملازمة وقوله ويمكن الخ جواب باختيار الشق الثاني
والباعث عليه كونه ملايما للعبارة المص حيث قال
لانه يمنع الشركة فاعرفه قوله فقد لنا لا اله الا الرحمن ايضا
توحيد لان الرحمن ايضا مختص بذاته تعالى في الواقع
ونفس الامر قوله بخلاف الرحمن متعلق تنوب
اى تنوب حال كون ذلك البناء متجاوزة الرحمن
اذ هو لا تنوب مناب اختصاره بذاته فلم ينزل
منزلته فلا يفيد التوحيد قوله وصعق كعنبي علم غير قياس
لان القياس فتح الصاد كفتح العين لانه منسوب الى
صعوق وقوله وصعق مبتدا خبر قوله لقب وقوله لان
تميما علة لجعل صعوق لقب خويلد به قوله لقب لانه
تميما الخ لا يمكن ان يكون ماضيا مبنيا للمفعول الى لقب
خويلد بصعوق لانه الخ واما اعراب القاموس فيشير بانه مصدر
مرفوع على كونه خبر المقولة وصعوق قوله ولقب خويلد بن نوفل فيما
وصل الينا من نسخ القاموس ولقب خويلد بن نفيل فارس لا بن
كلاب قوله فكفاءت الخ قدره بالضم جمع قدر بالاسكان وهو معروف
قوله والظاهر انها ليست على ما في التبريانية لعلة رفع لتوهم قوله
انه لم يذكر بعيد بحث العلمية وذكر في ذيل مبحث الوصفية ومعنى
امالة الالف الخ فخرج الواو كما في الصلوة والزكوة فانه بقي بالالف
فاذا امال الف فخرج الواو لعل انه مالة واذا ترك ذلك ولفظ الالف

الصرف

الصرف ايضا لقال انه امالة وجه ويتحقق مجرد التلفظ بل يتحقق
لتبة فانه كفاية قوله وله يسمون في العرب بضم الميم وفتح
السين المخففة وضم الميم المشددة اسم مفعول سمي في
القاموس سهيل بن رافع وابن عم والانصاري وابن
بيضا وابن عام وابن عم والقرشي وابن عدي صحابيون
قوله يريد الانعطاف الحمائي وهو الانحناء والضم قوله
يشعر هذا بان الرحمن من الرحمة باعتبار ما يلزمها لانه
دليل على ان الرحمن بمعنى الاحسان فقوله والاظهر اشارة
الى ان اطلاق الرحمن عليه تعالى بمعنى المحسن حقيقي و
قوله بل الاظهر الخ اشارة الى ان مجازي قوله واطلع عليه
قيل يحتمل العطف على قوله نقل وعلى قوله اخذ من الرحمة بمعنى
الاحسان قوله الا ان يراد الكمية باعتبار المتعلق
فان معنى الرحمن ازيد لزيادة متعلقه ومعنى الرحمة اقل
لقلة متعلقه وان كان تفضل باعتبار نفسه به قوله لان نعم
الدنيا والآخرة فيه اشعار بانه اضاف الرحمن الى المجموعها
فلاحظ عطف الآخرة على الدنيا مقدما ثم ربط الرحمن بالمجموع
وقوله معطى نعمها كما هو المستفاد من تقدم العطف على الربط
والاضافة الى المجموع وقوله لا باعتبار الجلالة اذ نعم
الآخرة كلها جليلة ولم يذكر وجه اضافته الى الدنيا لاشعار
اضافة الرحيم الى الدنيا بان اضافة الرحمن الى الدنيا باعتبار
الجلالية ايضا فيكون الزيادة باعتبار الكيفية قوله زيد
على نعم الدنيا اى من جهة الكمية قوله لا طل لو كان المراد برحمن
الدنيا والآخرة الخ والتالي باطل فالمقدم مثله فالمراد
برحمن الدنيا والآخرة معطي نعمها الجليلة لا كلها فيكون
الزيادة باعتبار الكيفية قوله وينتقض بقوله بعد الرحمن علم القرآن
فان رأس الآية لقابلة الرحمن علم القرآن بعد الرحيم الذي هو آخر
البسملة وليس مناسبا للقرآن الذي بعده رأس الآية القابلة خلق

الانسان وعدم المناسبة ظاهر لاختلافهما في البنية بخلاف
ما لو قدم الرحيم في البسملة وآخر الرحمن فيه فيكون الرحمن
الذي في آخرها مناسبة للقرآن الذي في آخر الرحمن علم القرآن
قوله فالحق به الرحيم تتميما لتبريها على ان الكل منه وان عمايته
شاملة لوزات الوجود كيلا يتوهم ان محقرات الامور
لا يليق به تع فيستحي من ان يسأل عنه قوله او اكثره
على فعلان في حواشي الكافية ان فعلان فعلى اكثر فعلانة
فعلانة قوله بانه لم يطرد الاختصاص كما في الخ لكنه لما
لم يجئ منه فعلى واذا لم يوجد منه فعلى لم يكن غير منصرف لكن
افراده لما جاء منها فعلى لعدم اختصاصها كانت غير
منصرف فحمل الرحمن عليها قوله بما هو الاصل من نوعه و
هو فعلان من فعل من حد علم قوله يقتضي انصرافه اذ ذلك
الاكثر يقتضي ان يوجد منه فعلانة حتى يكون منصرفا اذ
شرط عدم الانصراف انتفاء فعلانة واراد بالنوع في
قوله ونوعه فعلان من فعل والاصل فيه عدم الانصراف اذ
الاصل فيه ان يكون مؤنثه على فعلى فيجتمع ايضا عدم الانصراف
على المذهب الاول تدبر قوله تقتضي انصرافه الخ اذ لو فرض سماعها
بالتا، لم يمنع مشابهة الالف والنون من فعلان لالتقاء
التانيث فلا يعد سببا لمنع الصرف فيصرف به قوله
بما هو الاصل في جنسه وهو الصفات والاصل فيه الفرق
بين المذكر والمؤنث بالتا، قوله حيث تاول التحمد بالحمد
كما اول السيد قدس سره في حاشية شرح المطالع
التحمد بالجميل على ما قال واما الوصف بعيابة لحدوث
شائبة القدح قيل متناول بدلالته على الافعال الجميلة
الاختيارية قوله التلاقي بالاشتقاق اي وقد يقال اراد انهما مثلا فيما
ظاهر في الاشتقاق الكبير كالجذب والجذب والحمد المدح او في الاشتقاق
الاكبر كالدولة والقلع والقلع قوله فكيف يصح بنا، الاستشهاد به

على دعوى

على دعوى نح لان اطلاق الشكر فاعلى الثلثة دعوى
اثبت بالاستشهاد وبالبيت وجعل بقا، الاستشهاد
على المقدمة القابلة كل ما يقع على النعمة شكر الرابعة المجموع
الافرادي لا المجموع المجموعي فانه المجموع كل الكل يطلق عليها و
ان المعرف هو الشكر اللغوي لا الشكر الاصطلاحي بقرينة
الحمد فانه ايضا لغوي قوله على ان التمييز المحذوف الثلثة
هو الشكر الخ اذ تقديره افادتكم النعما مني ثلثة افعال قلبي
وفعل اللسان وفعل الضمير واراد بالبد مطلق الجوارح الظا
ولما كان منشا، الافعال شائعة مالم يكن ما عداه كذلك خصه
بالذكر وقوله فيكون آه رد للاراد الثاني تدبر قوله يصلح تفصيلا
لتميز ثلثة فانه لو كان المجمل شكرا ولم يكن المفصل كذلك لم يصح وقوعه
تفصيلا لذلك المجمل وهو المميز المحذوف قوله يبطل كونه نقيضا لحمد
لان المدح اعم من الحمد ومقابل العام لا يكون نقيضا لخاص
وانما يكون الذم نقيضا لحمد لو كان مرادفا للمدح والمراد بالنقيض
النقيض العدولي لا السلبي قوله او كون المدح اعم من الحمد
والمصنف ادعى كلا من الكونين واحدهما لا على التعيين منافٍ
لما اشتهر قوله لا يكون تحصيله بكثرة الدراهم والدنانير فيه
تعريض بعلما، الروم المتحملة من سكان بلدة قسطنطينية
دار ملك الروم صانها الله تعالى عن السخط واليها فان تاليف
الكتاب كان فيه قوله مع ان مذهبه ثبوت جميع المحامد له تعالى
فاللايق بمذهبه حمل اللام على الاستغراق قوله ويمكن تقويته بان فيه
الخ لان اللام اذا ضم ما قبلها فهي تخالف ما اذا كسر قوله تقوية لذلك
اذ الحركة الى تميز غ قوله فيما ذكره وقوله اذ الحركة الغير الاعرابية
على لام مقدر حاصله ان فيما ذكره تقوية لذلك
نظرا الى الحركة الغير الاعرابية او في بعض النسخ ان الحركة
الغير الاعرابية وهو جبر غ ان في قوله فيما ذكره تقوية لذلك قوله
وجعل كونه اي كون الرب قوله مجوزة الى مزيد تكلف اذ ينقل

اقول لانم اولا كونه تعالى ... بل ان التاليف فضلا
على ما شرط في سائر كتب التواريخ
كما لا يخفى على من سبع كتب التواريخ

هذا خبط فاحش وكذا قوله جبر غ ان وشاع رجعل قوله
على ان فيما ذكره من مقويات الوجه الذي رجحه صاحب الكشاف

ربه به من الباب الاول الى الباب السادس حتى يصير
لازما واشتق منه الصفة المشبهة قوله ويجئ فعل من فعل يفعل
بالفتح بالماضى الخ كانه قيل لا حاجة الى النقل الى اللازم فانه
يجئ فعل كصعف من الباب الاول للصفة المشبهة فقال
ويجئ فعل الخ قوله حالف الكشاف فى جعل اصلا و
راجحا الخ جعل الكشاف لرب لغتا من ربه يربه اصلا وراجحا
فى تفسير الرب به وجعل كونه مصدر امرجوحا وعكس القاضى
قوله احتاج الكشاف الى تائيده اى تائيد كون الرب صفة مشبهة
من الباب الاول بنم الذى هو صفة مشبهة من الباب الاول
وهو ايضا متعد ى وحاصل ما ذكره من العلاوة ان نم صفة مشبهة
من الباب الثانى فلا يدل على جواز الصفة المشبهة من الباب
الاول وفى القاموس النم الاعرا ، ورفع الحديث اشاعة
وافساد وتزيين الكلام بالكذب نم ونيم فهو نموم ونمام
ومنم كمجن وفيه المجن بالضم والكسر الزنى قوله ونموم ونمام
فليكون النم بمكسور العين والمنم والنمام والنموم مضمومه قوله
ولم يلتفت المحشى الخ تصحيح جمعه بالواو والنون يريد ان ما ذكر من
تغليب العقلا ، غير كاف فى جمعه اذ ما يجمع كذلك يلزم ان يكون صفات
العقلا ، وفى حكمها كالاعلام وكل منهما منتف فى العالم وحاصله
ان لما جمع القران كذلك مع كونه اسما غير علم كفى ذلك وجها لصحته
ولم يحتج الى بيان وجه آخر فهو من الشواذ اى جمع العالم كذلك
من قبيل الشواذ لخروجه عن قاعدة الجمع بالواو والنون
قوله كالمثال لفرع فيه بجواهم كالاسطال والطسس و
كثير من مجعولات الصنايع قوله مستفيضا اى مشهورا
مستغنيان عن البيان قوله ويحتمل ان يكون للاشارة
الى تمثيل الاستدلال على الواجب بالعالم اى للمتكلمين
فانهم يستدلون على الواجب بامكان الجواهر
وحدوثها وبامكان الاعراض وحدوثها فيكون الوجوه اربعة

وللحكماء

وللحكماء مسلك آخر وللشيخ المقتول صاحب التلويح
مسلك مستقل وبصاحب المواقف مسلكان
مستقلان قوله المحقق الطوسى فريد الدين الاصفهانى
شارح التجريد والطوالع مسلك آخر وكلها مبينة فى شرح المواقف
قوله جعل المجموع للعام مؤثر الخ المجموع المؤثر عند المتكلمين
الحدوث فقط او الامكان مع الحدوث شطرا او شرطا و
ضعف الامام الرازى كلا منهما وبينه فى مبحث المواد من شرح
المواقف وعند الحكماء هو الامكان فقط وهو اقوى لما
بين فى موضعه قوله من التحلى بصفات الواجب فان
فيه علما وتمييزا ورحمة وصفة وشاقة وكرما الى غير ذلك
قوله والاتسام بصفات ما سواه فانه يتصف بنفس
ناطقة وقوة عاملة وعاملة لها حدام خمسة وعلى مخارج
تقطيع الاصوات وبيان يفصل به الخطاب وصيغة
الكتابة لتعليم الغايبين ما وقع فى الوجود وغير ذلك
مما لا يوجد فى الواجب ولا فى ما عدا الواجب من العالم قوله
الاظهر انه فعل ماض اى الاسم كما عليه المص قوله
او فرده الواقع هنا اراد بالفرد الواقع ههنا جملة الحمد لله
وبلفظ الحمد المسند اليه فى تلك الجملة والفعل على كلا التقديرين
نحمد او احمد الى غير ذلك وعبارة القاضى يحتملها لكنه
فى الثانى اظهر ثم الظاهر انه من جعل الدال لفظ الحمد قال الرب
مفعول الفعل ومن جعل الدال الحمد جعل الرب صفة له
تامل قوله فتقول فيه دليل على كمال الاحتياج بيان لدلالة
على الافتقار فى بلوغه الكمال وقوله حيث يربى الخ الظاهر
ان تقييد يعنى فيه دليل على كمال الاحتياج من هذه الحيثية
وقوله ولذا ربا هم علة علة لكمال احتياج الممكنات الربوبية من تلك
الحيثية وقوله لانه فيه ظهور انه علة للعلية المستفادة من لذا قوله
وذلك الظهور مشاهد كل كمال موجب كمال الاتصال الى موجب كمال

العباد به تعالى ويتمكنون في مرتبة الاتحاد معه وهم محتاجون
الى تبع فيكون المحتاج هو التبع لا الاتحاد المحتاج به وانما كان
منشأ الكمال وموجب الاتصال لانهم عرفوه مع مايليق
والحافظ لهم اعرضوا عن كل ماسواه وتوجهوا الى جناب
قدسه اى كمال اتصال اشد من ذلك **قوله** فاشار
الى ان فيه فائدة وهو التعليل على ماسيذكره **قوله**
ولم يكرره على طبق ماوقع جواب عن سؤال مقدر مع كونه
مشتملا على دفع التكرار بوجه آخر كانه قيل لم لم يكرر هذا
اللفظ على طبق ما في البسملة وقوله بان لا يفصل الخ
متعلق بالطبق وبيان له **قوله** لا يخفى ان قوله والام
يومئذ لله الخ يريد ان قوله والام يومئذ الخ منتهى
الدليل وقوله لا يملك مع قوله والام الخ يعضد قراءة الملك
لانه صاحب الام والتملي وقد اثبت الام يومئذ لله فالله
ملك **قوله** فالمالك جاء بمعنى الملك فلا تاييد حاصل
ما في القاموس ان مالك كصاحب ماخوذ من الملك
بالضم كما ان ملك كفلس ماخوذ منه فيكون بمعناه فلا
تاييد في الآية **قوله** كما عرف في خاتمة القران حيث
قال رب الناس ملك الناس **قوله** اولا يحتمل الحال اذ يشترط
الحال ان يكون نكرة وملك معرفة بالاضافة المعنوية
الى يوم الدين ومن جعله من قبيل وارسلها العراك و
انت تعلم انه ماول الا النكرة **قوله** يتوهم ان مجرى على
وزن موسى دون مرضى الخ حاصل التوهم ان مجرى
اسم مكان من المزيد كموسى الاسم من الجرد كمرضى و
والمحشى جعله من قبيل الثاني ليدل على ان المفعول الخ
في هذا المكان بنفسه كما هو معنى الجر بخلاف ما اذا كان كموسى
فانه لا يدل عليه فانه حينئذ يكون من المزيد المتعدى بدل على ان المفعول
مجرى في هذا المكان باجراء الغير اياه في ذلك المذهب هذا ثم لو جعل

مجرى

مجرى في مجرى المفعول به مفعولا مطلقا لا اسم مكان كان
الاظهر جعله كموسى حتى يكون المفعول المطلق موافقا لفعله
بحسب الباب كما انه موافق له بحسب المادة ويجوز ان يكون كمرضى
ويكون غير موافق لبابه لكنه غير اظهر والتامل كل ذلك
قوله بمعنى في فيكون حقيقة فليس ماذكره العلامة وجها لعدم
جعل الاضافة بمعنى في وجها وجيها فالوجه الوجيه لذلك ان
يقال مر قال به في بعض المواضع لا ينبغي الخ **قوله** ولا يوصف به
هو المطلوب في هذا المقام اذ ما ظن فيه تركيب وصفي على تقدير
كون الاضافة بمعنى في ونفي الاخبار به بقوله لا يخبر به الحكم
آخر استطرادي وعلل بعضهم ذلك لعدم اختصاص الزمان
بخثة دون خثة وكلام هذا المحشي في حاشية شرح الكافية
يشعر بان ذلك لعدم تجدد الخثة والاعيان وتجدد الزمان
فلا يتحقق منشأ الجمل والاتصاف فانه لا يقال زيد يوم
الجمعة فان الهلاك متجدد فالمعنى على هذا ان الزمان
لا مخبر به عن الخثة والاعيان الغير المتجددة من طلب التفصيل
فليرجع اليها في بحث قول ابن الحاجب وما وقع ظرفا
لاكثر على انه مقدر بجملة في بحث خبر المبتدا **قوله** يوهم انه
لا يحتاج هذا التوجيه الخ فانه لما ابدى التوجيه الاول بقوله
على طريقة الخ اصلا حاله ولم يقيد هذا التوجيه الثاني بالمثال
بامثال ذلك يتوهم منه انه في نفسه صالح به **قوله** لم يرد
الحصر الخ بل اراد بالجمل الاولى ثبوت اصل اللياقة والاستحقاق
لم تتم بالجملة الثانية القابل الواحد اصح به منه اثبت له
الزيادة على اصل الفعل ثم الجمل الثالثة القابل للاستحقاق
على الحقيقة سواه مصر الاستحقاق واللياقة فيه فلله در
حيث لاحظ قاعدة الترقي والترقي من الادنى الى الاعلى
مبالغة وتاكيدا **قوله** للبلابنائي في قوله لا صراحة منه لانا صيغة التفصيل
هو الاصح يشعر بانه سواه حقيق باصل الفعل لتحقق اصل الفعل

في المفصل عليه وذلك بناء على حصر الخصوص بالحمد فيه تع وقوله
لئلا يجعل قوله الخ لان قول ذلك يفيد الحصر فيكون ذكره بعد
جملة الاولى على تقدير افادتها الحصر لغو من الكلام قوله فان
قلت الحكم هو تخصيص الحمد لله تع حاصله مبني على مشي من الايراد
وهو ان يكون الحكم نفس الحمد فيرد عليه ما ذكر لكن الحكم هو تخصيص
الحمد به تع لا نفس الحمد وظاهر ان ترتب تخصيص الحمد به تع
على الوصف كما يشعر بعلية الوصف للحصر والتخصيص كذلك
يوجب ان لا يستحق الحمد سواه وانما يتوقف الجابه لذلك
على افادته حصر العلية في الوصف لو كان الحكم نفس الحمد لا تخصيص الحمد
والفرق واضح وحاصل قوله قلت مخ لا يشفي الهوا من ماذكره
الملخص من قوله وللاشعار من طريق المفهوم الى الجواب عن ذلك
التوجيه للكلام اذ لو كان الحكم تخصيص حمد به تع كان نفس
الاوصاف واجزائه عليه تع دالا على ان من ليس هذه
صفاته لا يستاهل للحمد لانه دال على ان الحمد مختص بالموصوف
بها ومتى كان الحمد مختصا بذلك الموصوف لا يستاهل
ما سواه للحمد ويمكن ان يقال لما كان دلالة نفس الوصف
على ذلك امرا خفيا بخلاف الاشعار من طريق المفهوم قال
وللاشعار اى الاشعار الواضح به قوله فيكون من قبيل تاكيد
الملوح به بالمصرح به تخصيص الخ يعني قوله للاشعار الخ تاكيد للامر
الذي هو تخصيص الحمد به تع واستدلال ثان عليه بعد ما استدل
اولا بقوله فان ترتب الحكم الخ وحاصله ان اجزاء الاوصاف على الله تع لكونه
بمنطوقها ومفهومها دليلا على اياك نعبد ونستعين بل الدليل على ذلك
هو تخصيص الحمد به تع ففي ليكون الخ قوله بل على ما قبل من تخصيص الحمد كلمة بل
للاعراض لا للترقي اذ ربما يكون المخبر معترفا بانه
دليل على ما بعده مع انه نفاه انفا قوله والكون اختيارا
هو شامل بالسببية ويقدح من هذا دفع ما اوردنا على المتن
من ان الوصف الاول مقيد للجميل فقط والثاني والثالث

للاختياري

دليلا على تخصيص الحمد به تع المستفاد من لام
التمليك لا لانه يكون بمفهومها صح صح

للاختياري فيكون الاوصاف الثلثة بكون الواجب
للحمد هو الاوصاف الثلثة مجموعا لا الاول فالفرق بحكم ووجه دقيق
تامل قوله هنا ظ قوله لانه لا يوصف بالرحمة غير الاختياري لما ذكره
المصنف من ان المبادي الغير الاختيارية لما اضيف اطلاقها
على الله اريد بها الافعال الاختيارية قوله فيه انه لا دخل له فيما
هو بصدده هذا مبني على ان يكون وتضمين الخ عطفا على الخصوص
او على الاختصاص كما هو ظاهر كلام القاضي لكن يمكن ان يقال
انه عطف على الدلالة في قوله للدلالة اي اجزاء الاوصاف
للدلالة وتضمين اي في اجزاء كلها ولالة وفي بعضها و
هو الوصف الرابع تضمين ايضا تدبر قوله ويقبح ذلك
عبارة الكشاف اي القاضي في اداء عبارة سد القبح
الى عبارة الكشاف اي اشعر بانه فيها قبح وذلك لوجهين
اشارة الى الاول بقوله لانه يفيد والى الثاني بقوله
ويوهم وفي بعض النسخ ويقبح يعني عبارة الكشاف في
هذا المقام غير منقح لذينك الوجهين قوله لانه يفيد
تخصيصه ما تخصيص بالعبادة التخصيص الاول مستفاد من
تقديم اياك والثاني من لفظ يخص في قوله وهو غير دال على
تخصيصه تعالى بالعبادة به قوله ويوهم ان تعلق العبادة
على الصفات لا على كونه حقيقا بالحمد ايضا فان الكشاف
لما قال اياك يا من هذه صفاته يوهم ان العبادة لكونه
موصوفا بها فقط وليس كذلك بل لكونه موصوفا بها وحقيقا
بالحمد ويمكن الاعتذار عنه بان كونه حقيقا بالحمد لما كان
مساويا لكونه موصوفا بالصفات اقتصر عليه اشارة الى الخفاء
العمدة قوله او فيه تعلق الحكم بالاوصاف على ما دل عليه
الخطاب الحاصل من التعبير الكامل في اجزاء الصفات قوله
فصلا عما قيل لبعد ما بينهما مكانة لا مناسبة بينهما الخ يريد
ان قوله بني اول الكلام وجه آخر للالتفات ولم يعطف على

الوجه السابق وفضله عنه تنبيها على علو درجة هذا الوجه و
فضيلته على الوجه السابق فكانه لا مناسبة كثيرة للعطف
لبعد مابينهما وفي بعض النسخ قبيل اول الكلام الخ فح يكون
مفصلا لما قدم عليه من قوله وللبيرقي من البيان الى العيان
قوله لكن كان مقتضى الظاهر الى المكوب آخر فالالتفات
عند الجمهور اخص مطلقا من الالتفات عند السكاكي اذ هو عند الجمهور
هو ان يعبر عن المعنى بطريق بعد ان عبر عنه بطريق آخر
وعند السكاكي فهو ان يكون كذلك او يكون مقتضى الظاهر
التعبير عنه بطريق فعدل الى الآخر فمقتضى الظاهر ان يعدل
مطاول ليلي وعدوله الى ليلك الكفات عند السكاكي لا
عند الجمهور وتفصيل المقام في مبحث احوال المسند اليه في
المعاني قوله ويتوهم القاصر ان ضميره راجع الى الخلي وليس
كذلك لان الخالي من الغم لا يبكي وينام على الراحة ولا يكون
ليلتم كليلة ذي العار الارمد قوله فقوله زيدت اريد به الزيادة
اللغوية يريد ان معنى الزيادة على الشيء الذكر في اوله فاطلق على
ذكرها الزيادة مع انها ليست في اول انا فالمراد بها المعنى اللغوي
والالحاق عبارة عن الذكر في آخره والالحام الذكر في الاوسط
كذا توهم في بيان مراده ولا يخفى ان الامر كذلك لكن المراد
ههنا ليس كذلك على ما يشعر به قوله الخ بل مراده بما ذكر ان المراد
بحسب اصطلاحهم هو ما لو اسقط لم يخل المعنى ولا يخفى انه
لو اسقط هذه الحرف يخل المعنى فليس المراد بالزيادة المعنى
الاصطلاحي بل المراد به المعنى اللغوي وهو الملحق بالشيء قوله
وهو شاذ لا يعتمد عليه فشهادة هذا الحكي لذهب الخليل
مردود وغير مقبول لدى القاضي وحاصل الاعتراض ان
الشذوذ يستلزم عدم القياس عليه لكونه مردودا غير مقبول
والدفع حاصله ظ قوله بل يكفي الارادة للترجيح الى الترجيح الفعل
يكفي الارادة عند المتكلمين ولا يحتاج فيه الى التصديق بفائدته

وانما

وانما هو رأي الحكماء قوله لانه مرجع الجميع لانه لما كان عبارة الجميع له
تعالى والعبادة لازمة لتخصيص الحمد به تع كما مر فيكون مرجع جميع
المحامد له قوله قسمين اي موجبين ومسببين قوله ولا يخفى
اقتضى الاقبال عليه تخصيص الحمد به تع وكونه موصوفا بالصفات
العظام ثم لا يخفى ان هذا السابق علة للعبادة والاستعانة
فذلك يقتضي تقديم العبادة الاستعانة ولعل السائل لذلك
قوله والاقتضاء رعاية توافق رؤس الآي التقديم والثاني لما
كان ما ذكره هذا المحشي مقتضيا لتقديم مفعول العبادة فقط اشارة
الى وجه تقديم مفعول الاستعانة ومعنى توافق رأس الآي قدم فقدم
وقوله التقديم في الثاني اي في اياك نستعين فلو قال نستعينك
لخالف رؤس الآي قوله لانها مستندة اليه اي بطريق القرع
بقرينة قوله صادرة عنه هذا والاسناد اليه كذلك تقتضي تقديم
المسند اليه قوله او لحفظ النفس في بعض النسخ لحفظ
بدون او وهو متعلق بينبغي قوله في التجح والاعتداد التجشأ
فوقانية وبا، موحدة تحتانية وجيم معجمة وحا، مهملة التفخ
في القاموس الجح محركة الفرج قوله اذ لو لم يكن لاحتمل الحذف
مؤخرا اي لاحتمل ان يكون مفعول الاستعانة محذوفا
ني مؤخر الفعل فلم يدل ح على حصر الاستعانة وتخصيصه به تع هذا
اذا كان جملة نستعينك عطفا على جملة اياك نعبد واما اذا عطف
ونستعين على نعبد واكتفى بذكر المفعول الاول فيوهم حصر المجموع وتخصيصه
به تع مع ان المراد ان كل واحد منها مخصوص به تع وهذا هو معنى
التردد قوله فسيجيء التاخر كما هو قاعدة التهم قوله موجبا تجشؤه
فعقبه بقوله اياك نستعين لذلك النجح وتتميما للعبادة وقوله
نحن نقول الخ وجه له في تقديم العبادة على الاستعانة وقوله
ولان العبادة وجه له للتقديم ايضا وقوله ولان مسداء الاسلام
الخ وجه ثالث قوله اشد مناسبة بذكر الجزاء الى المستعان من مالك يوم الدين
قوله ما طلبها الرب لفظ ما موصوفة او موصولة قوله واجب

بان الفعلية في تقدير الاسمية والجملة الاسمية اذا كانت
حالا فيها الواو والضمير وتفصيل يطلب من النحو قوله وفيه
انه لا داعي الخ اي في كون الواو للحال وقوله بالحذف نعم قوله
ظاهره ان بيانية وهو ان يكون الجملة الثانية موضحة لما
في الجملة الاولى من الخفاء فوزانه وزان عطف البيان من المواقع
في اطراف الكلام وحينئذ يكون كمال الاتصال بينهما فالفصل لذلك
وهو صحيح الاستيناف بهذا لكن يرده تقدير السؤال بقوله كان
قيل كيف اعلكم فانه يقتضي ان يكون الجملة الثانية استيناف
وجوابا عن ذلك السؤال فالبيان على طريق اللفة اي
الايضاح لان الجواب الايضاح فيكون الفصل للاستيناف
الشبه بكمال الاتصال وتفصيله في موضعه قوله توجيه تخصيص
الهداية بالطلب في مقام الجواب لعل ما وصل الى المخشي
من النسخ التي كانت العبارة فيه افراد لما مر يعني واما اذا
كان او افراد فلا يصح ما ذكره من جعله توجيها لتخصيص الخ
فان طلب الهداية في مقام الجواب عن السؤال مربوط عالوا
كان بيانا للمقدمة المطلوبة قوله او افراد قسيم له فاحمل
على هذه النسخة ان يقال انه وجه ثان لتفصيل الهداية
عما قبله لانه لما كان مقصودا اعظم حصل كمال الانقطاع
بينهما ففصل قوله المقصود بالطلب اي المقصود سبب طلب
المقصود الاعلى قوله المقصود بالطلب الخ اي لان المقصود
من الطلب فانه بقاء السوية او الفوز والنجاة واما المقصود
بالطلب فهو طريق الوصول اليها وقوله وقد علم علينا
الدال من الخ اي قد علم الطريق في السورة الكريمة وعلينا على الاعلاء
بمعنى مع كقوله وآتى المال على حبه او بمعنى من كقوله اذا اكتالوا على الناس
او بمعنى الباء كقوله على ان الاقول الفذلكة ظاهرة قوله كما جاء في الاثار
اي اكمل طرق الدعاء هو ما ذكر كما جاء في الاثار قوله على انها طريق السابلة
اراد بالسابلة القوم المختلفة على الطريق كما هو احد معانيها فان الالتفات

على الدنيا مختلفة ستكبر بعضه وتفرع منه آخر قوله لو كان معنى
المتعدي بالنفس والمتعدي بالحرف وهو اللام او الى واحد
مع انه ليس معناهما واحدا لانه قد نقل عن الكشاف في حواشي
آه فلا يجوز ان يقال الهداية المتعدية بنفسه هو الهداية
المتعدية بالحرف وقوله وفيه انه يجوز الخ رد لدلالة ما نقلوه عن
الكشاف على ان معناهما ليس واحدا وحاصله يجوز ان يكون
معناهما واحدا لكن زيادة المعنى في المتعدي على ما ذكره الكشاف
بعد الحذف والايصال فتدبر قوله وهو اولى الوحشي المقدما
الخ سؤال آخر على قوله واصله ان يعدى اللام او الى المعنى ليس شيء
منها اصلا للاخرية قوله معاملة سايرة مضامينها اراد بمضامينها
ما في اصلاب الهداية وهي الاراءة والاشارة و
التلويح قوله ولا يبعد ان يقال لعل مربوط بقوله واصله
ان يعدى الخ اي اصله ان يعدى بالحرف بحاره لكنه
حذف تفا، لابه قوله لتنزيل اشكال طلب الهداية فانه لو كانت
هذه الافاضة هداية وهي حاصلة لكل احد فيكون طلبها
تحصيل الحاصل فيحتاج الى جواب اراد الثبات عليها او
طلب حصول جنس آخر لم يحصل كما يحتاج اليه عند حمل
الهداية على ما عداها من المعاني الآتية به قوله لقوله تع وهدينا
النجدين فان هدينا النجدين مذكور في عقب قوله
الم نجعل له عينين ولسانا وشفتين فتنبه
لاحدهما دون الاخر غفله به قوله طلب على وجه
التساوي اي يكون رتبة احدهما على من الاخر لكن يكون
الطلب منه على وجه طلب المساوي من المساوي او يكون ذلك
الطلب مع رتبة التساوي بان يكون بينهما
تساو حقيقة قوله والقوم المختلفة عليها اختلاف القوم على الطريق
عبارة عن سلوك بعضهم في هذا الطريق وقعودهم في الطريق الآخر
قوله واقول وبالله التوفيق وحاصله ان المراد بالعباد تعلق الطلب

عليهم صراط ابليس وجنده وصراط الضالين من تبعه من بني
آدم كاليهود والنصارى كما قاله القاضي قوله فان قلت فلا يكون
في حكم تكرير العامل الخ الفاء الاول للتوطئة والثانية للتفريع يعني
ان هم المقصود بالنسبة فيه يستلزم ان يكون هو صارف
العامل الى نفسه وهو وط قوله مجموع الجار والمجرور الجار اللام و
المجرور آمن منهم قوله وفائدته لتوكيد يعني المقصود منه دفع
انه لم يجئ آه وخلاصته ان الضمير في قوله وفائدته راجع الى
ذكر المبدل منه وهو الصراط المستقيم ويمكن ان يكون راجعا الى
البدل بصفة البدلية اى فائدة بدلية صراط الذين انعمت
عليهم منه قوله ان يجعل من فوائده انه لما اعرض الخ اى من فوائد قوله
وفائدته التوكيد يعني فائدة هذا القول دفع انه لما اعرض
في النظم المعلم فائدة للعادعي طلب الصراط المستقيم
الخ قوله فهو انسب بما نحن فيه لان الذي نزل القرآن عليه
في غاية البلاغة واعلاها عليه من الصلوات اتمها
قوله يتضمن الشهادة معنى الاجتماع خبر للمبتدا، القايل
قوله هو المشهود وانما احتاج الى لان الشهادة للنفع
لا للضر وانما ضمن معنى الاجتماع لانه يتعدى لعلى قوله
اشعارا بطلب الزاد وطلب الزاد مستفاد من الانعام
وطلب الرفقا مستفاد من جمع الموصول وضميرهم وقوله
التصريح بطلب الحفظ الخ فانه لما طلب صراط الذين انعم
الله عليهم المقابل بصراط المغضوب والضالين فكانه
طلب صراحة الحفظ عنه قوله فضمه تكميل للدعا، اى في الوجه
الثالث المذكور في سياق بل ويمكن ان يكون المراد في كل من الوجوه الثلثة تدبر
قوله كما سنده الكشاف في الكشف عن ابن عباس هم اصحاب موسى عم قيل
تغير ولو قيل هم الانبيا انتهى واخرجه ابن جرير وابن ابي حاتم وسنده صحيح
ذلك قوله ومن جملة اصحاب موسى الخ الحامل هو ابن عباس قوله لعله لم يكن طريق
مشهورا اى لم يوجد في صدر الاسلام قوله هذا ان كان مقتضاه تقدير الانعام

بالى الخ اى المعنى هذا وان كان مقتضاه اى مقتضى هذا المعنى
للانعام تقديره الخ قوله لجعل السين للعد وهو متعد بنفسه قوله اى ما يكون
نعمة في الدنيا فقط الخ يعني انه قصد المتقابلين حتى يتم حصره
والا لم يتم حصره اذ هناك قسم ثالث فتناوله المقسم ولا
يتناوله الاقسام واما اذا قصد المتقابلين فيكون المقسم مخصوصا
وحاصل قوله الا ان يقال الخ انه لم يقصد به المتقابلين
ويتم الحصر او المعرفة الدينوية داخلة في القسم الاول والمعرفة
الاخروية داخلة في القسم الثاني واحدهما وسيلة الى
الآخر قوله وكم بين المعرفتين لان المعرفة الدينوية بالبرهان
والمعرفة الاخروية بالعيان اتم البرهان في الدنيا في
الدنيا في معرفة فيعرفه في الاخرة قوله كتنم بينه بجلى الجنة مثال
للنعم الجسمانية وقوله والنعيمات الجنة مثال للنعم الروحانية قوله
ولو قال وما يجعل وصله اى بدل قوله وما يكون وصله قوله اما
لو كان المراد الانبيا، لا يكفي في جعل انعمت عليهم الخ
يعني ان الصلة لتعيين الموصول فان اراد بالموصول وهو الذين
المسلمين فالمراد بانعمت عليهم هو القسم الاخير وما يكون
وصلة الى نيله لان ذلك لما لم يشترك بينهم وبين غيرهم
بل يختصهم فلا محالة يتعين الموصول واما اذا اراد بالموصول
الانبيا، فلا يجوز ان يكون المراد بالانعام ذلك لان
ذلك مشترك بينهم وبين الامة فلا يتعين الموصول
المراد به الانبيا، بل ينفي الخ قوله وكذا لو اريد اصحاب موسى عليه السلام
يعني لو اريد اصحاب موسى وعيسى عليهما السلام لا يكفي في جعل
انعمت عليهم صلة ارادة القسم الاخير وما يكون وصلة
الى نيله فانه مشترك وبينهم وبين المسلمين فلا يتعين
الموصول به بل لا بد حين ارادة اصحاب موسى وعيسى عليهما السلام
من ارادة الخ قوله والامر بالتبليغ والاعلام فان العرف في لام
والاعلام لما اختص بالانبيا، فيتعين به الموصول المراد به ذلك

قوله والاحسن ان يراد الذين انعمت عليهم لعله للملايمة للمطلوب
الموعود لسهول صلاحه للصلة سواء اريد بالموصول المسلمون
والانبيا، او اصحاب موسى وعيسى عليهما السلام قوله او صفة
له مبنية اذا اريد الانبيا، او المسلمون خلاصه انه اذا اريد بالموصول
الانبيا، او اصحاب موسى وعيسى قبل التحريف فلا يكون
غير المغضوب عليهم الا صفة مبنية وكاشفة واما اذا اريد
به المسلمون والمؤمنون فيحتمل ان يكون مبنية وان يكون
مقيدة فان كان الاعمال داخلة في الايمان فيكون مبنية
لان العامل هو سالم عن الغضب والضلال والا فتقييدية
احترازية لان من له التصديق فقط بلا عمل لا يلزم ان يكون
سالما عن الغضب بل هو مغضوب عليه وضال فغير
المغضوب احترز عنه فكانه قال اهدنا صراط المصوفين بتغير الغير
المغضوب عليهم ولا الضالين فرجع مجموع الموصوف والصفة
الى العالم العامل قوله على راى من جعل الاعمال داخلة في الايمان
جاعل الاعمال داخلة في الايمان هو جمهور المحدثين كما صرح به
صاحب المواقف وقالوا هو تصديق بالجنان واقرار
باللسان وعمل بالاركان واراد بمن لم يجعله داخلة في
في الايمان بل جعل الايمان مجرد التصديق كما هو عند
الاشاعرة واكثر الائمة كالقاضي والاستاذ والاسفرائني
من الاشاعرة وابن الراوندي والصالحي من المعتزلة واما
الايمان عند الخوارج والعلاف وعبد الجبار هو الطاعات
فرضا او نفلا وعند الجبائيين واكثر معتزلة البصرة
هو الطاعات المفترضة فقط حديث الاعمال ودخولها في
الايمان ماخوذ من قوله على معنى الخ فهو معنى الكلام على تقدير
كون الصفة مبنية او مقيدة قوله فالاولى تقديمه ليعدل
عنه الى التحقيق كما هو قاعدة الترقي من الادنى الى الاعلى قوله
يعني الجواب الاول جدلي الخ اى يريد هذا القائل بما ذكره ان هذا الجواب

جدلي غير مطابق للواقع لانه اراد القدح فيه كما زعمه العلامة
قوله فلا يرد ما اورد عليه العلامة التفتازاني لما زعم العلامة
ان مراد هذا القائل هو القدح في جواب القائل اجرا الكلمو
الخ بانه مخالف للواقع اورد عليه ان هذا القدح خارج
عن قانون التوجيه لانه جواب جدلي لا بد معه القدح فيه فانه
مخالف للواقع هذا لكن مراده ليس كذلك بل مراده تفنيد ان هذا
الجواب جدلي فلا يرد ما اورده العلامة قوله قال نعم يرد بانه
لم يستعمل الذين انعمت عليهم حاصل ايراد العلامة انه لم يرد
بالذين بعض مبهم حتى يكون كلمة غير الذي صفة مثل امر على
اللئيم يسبني بل اراد به المغير فيكون كلمة غير كذلك لا يطابق
الواقع هذا وحاصل الرد انه جواب جدلي لا يلزم ان يطابق
الواقع لانه جواب تحقيقي حتى يتوقف على كون المذكور في
بعض مبهم واذا انتفى ذلك يقال انه غير مطابق للواقع
قوله نصبه على الحال اذا اريد بانعمت عليهم غير مقترن فانه اذا
اريد بالذين اللام المعين فيكون الغير المضاف الى المغضوب المشترك بمغايرة
الموصوف معرفة لتوسط بين معرفتين كذلك هذا واشار بقوله
الى مبنى الرد في قوله على الحال باضماره عنه واما مبنى قوله
او بالاستثنا، فهو ما ذكره في قوله ان فسره ومبنى مجموع الا
دليل هو ان يكون الغير مفسرة بما يخص احد القبيلتين فافهم
قوله يصح على اى تقدير بجعل الغير بمعنى المغاير كما يشهد له او دخال
اللام عليه في عبارة كثير من العلما، لكنه مما لا يرتضيه الادبا، و
قال الامام مجد له سابعد في الكلام مما يستشهد به قوله وجعل الاضافة
لفظية والاضافة اللفظية لا تكتسب تعريفا اشتهر المضاف اليه بمغايرة الموصوف
او لا قوله اذا المراد بغير المغضوب عليهم عندك الخ لما كان الحال مما يبين هيئة
الفاعل وكان في بيان غير المغضوب هيئة الضمير المرفوع فوقع مناقرة بين ذلك فاجابا
اذ المراد الخ قوله ولا مزيدة لتاكيد ما في غير من معنى النفي اى كلمة لا الغير زائدة
فان قولك ما جاءني زيد وعمرو وبمعنى مجيئهما جميعا وقولك ما جاءني زيد

ولا عم وبنفي مجموعها معا وتفرقة وهذا ابلغ في النفي فكذا في سؤال
التثبيت على طريق المنعم عليهم والعصمة عن طريق الضالين والمغضوب
عليهم قوله والآية في سورة المائدة وليست فيها كلمة منهم فقوله
والآية في سورة المائدة في معنى لان الاية في سورة المائدة فقد دل لانه
كانت النسخة عطف عليه بحسب المعنى قوله على تقدير تفسير المنعم عليهم
بالمسلمين والمؤمنين هم العالمون العاملون فيكون المخل بالعلم
والمخل بالعمل المقابلين لهم فالاول ضال والثاني مغضوب عليه
فالمقابلة يقتضي ان يفسر المغضوب عليه بالعاصي والضال
بالجاهل واما اذا فسر المنعم عليهم بالانبياء او اصحاب موسى وعيسى
فانهما وان كانا عالمين وعاملين الا انهما ليسا بمفسرين بذلك
حتى يقتضي التقابل شدة اتجاه الايراد قوله والقاضي وغيره
الله في اثنايه اذكركم الخ وهو امور متعددة ذكره توصيرا للمواضع
السابقة الا انه في موضعين ههنا صرح بانه من المواهب
احدهما في الحاشية الواقعة على قوله القاضي وطولت الثناء عوضا
عنها وثانيهما في الحاشية الواقعة على قوله واصله ان يعدى باللام
او الى قوله لان القرآن هو الذي وصفه بانه يضل به الاية وجه
لطلب هداية الصراط المستقيم في فاتحة القرآن فمن امتثل
باوامره ونواهيه وصدق بما فيه فقد هدي ومن لم يصدق
بانه كلام الله ولم يمتثل باوامره ونواهيه فقد ضل به قوله وغيره
ان يكون هو مفهوم من خصهم الله بفهم معانيه الخ يعني ان من خصهم الله
بفهم معانيه كتابه يفهمون من قوله تع يا بني آدم خذوا
زينتكم عند كل مسجد ان التقدي ساتر عورة المقرن و
وان كان كذلك مفهوم تلك الاية الشريفة لان الزينة هو
اللباس كما الخ قوله وما روي يدل على ان النهي لطلب الكف الخ
فلاصته ان ما روي صريح في ان آمين امر بمعنى افعل يعني ان آمين
في كل موقع يكون بمعنى افعل وذلك يقتضي ان يكون صيغ النهي لطلب
الكف الذي هو فعل وانما يقتضي ذلك ليتم الكلية التي ادعاها

الرادي كما بينا فانها لو كانت لطلب الكف الذي هو الفعل
يتصور ان يكون آمين المقارن لصيغ النهي بمعنى افعل اي افعل
هذا الكف واما اذا كان النهي بمعنى طلب عدم الفعل فيكون
الآمين المقارن له بمعنى لا تفعل فلا يتم الكلية تدبر قوله
والا لكان آمين في مثل قولنا اللهم لا تهلكنا بمعنى لا تفعل
اي وان لم يكن النهي لطلب الكف بل كان عدم الفعل لكان
آمين في مثل الخ فان لا تهلكنا على تقدير كونه لطلب عدم الفعل
يستدعي بذاته ان يكون الآمين المقارن له بمعنى لا تفعل
بمعنى طلب عدم الاهلاك لان الآمين المقارن للشئ لابد
ان يوافقه والتالي باصله اذ لا يتم الكلية المستفادة من كلام
الرادي تدبر قوله وفي معناه قول علي الخ ظاهره ان قول علي واقف
الحديث وتحقيق النوار وبينهما تراقي اذا عرض عنه بان بيان
الخ اي قول علي تفسير له لانه منوار دمعه هذا ذلك وحاصل
قوله يمكن توجيه آخر بقوله وفي معناه قول علي غير الوجه الظاهر
وحاصل انه روي عن علي رض ان رسول الله ع م قال
آمين خاتم رب العالمين ختم به دعا عبده وهذا الحديث
متحد في المعنى مع الحديث الاول قوله لم ينزل فوجه بالتذكير
وذلك صحيح موجه في نفسه قوله وروي بالتانيث
فليس موجها في نفسه لانه مسند الى المثل الذي
هو مذكر فوجه بان مثلها قوله وبان المثل اكتسب التانيث
من المضاف اليه اذ صح حذف المضاف واسناد الفعل
الى المضاف اليه وههنا لا يصح ذلك كما لا يخفى فتوجيه التانيث
بالوجه الثاني غير صحيح قوله ثم هذا حديث صحيح وان حكم المذكور
الخ قال الصفاني وصعها رجل من عباد بني اسرائيل فلما قيل له
في ذلك اعتذر بان الناس قد اشتغلوا بالاشعار دقة الى
خسيسة وغير ذلك وبتدوا القرآن وراء ظهورهم فاردت ان اذكرهم
قال السيد روى عن ابي عصمة نوح بن ابي مريم انه قيل له ابن لك عن

عكرمة عن ابن عباس في فضايل القران سورة فسورة
فقال اني رايت الناس قد اخذوا في اوائل القران واشتغلوا
بالفقه الخ ومقاتل بن محمد بن اسمع فوضعت هذا الحديث
حسبة طيبي الصفان بصاد مهملة وعين معجمة صفانيان
كورة عظيمة بما وراء النهر ونسبت اليها الامام الحافظ في اللغة الحسن
بن محمد بن الحسن ذو التصانيف والنسبة صفاني قوله
قلت لا بل يجوز ان يحيط الخ يعني يجوز ان يحيط ما كتب من ثواب
القران بمحيط كغيبة وحسد ما عداهما بخلاف قراءة الفاتحة
والخواتيم فان ثوابهما لم يحط بمحيط علم ما في الحديث فالمعنى
الا اعطية من غير الحاح احياط به وهو غير مشترك بين جميع
القران ويجوز ان يرجع الضمير الى واحد منهما اي ان قرأت
حرفا من الفاتحة اعطيت ثواب جميعها وهذا ايضا
غير مشترك ويجوز ان يرجع الى النور اي ان قرأت
حرفا منها اعطيت النور وهذا ايضا غير مشترك قوله ويمكن
ان يقال من فوايد التاخير الخ ويمكن ان يقال ان تلك الفضايل
علة غاية القران النور في لاحظ وجودها الذهني من كونه
باعثا للقراءة ذكرها في الاوايل وفي لاحظ وجودها الخارجي من كونه
في الاواخر قوله فاطلاق الكتاب على المكتب اما حقيقة للشارح
الخ ملخص من القاموس ان الكتاب بالتشديد موضوع
للمكتب ومن كلام الليث انه ليس موضوعا له بل الموضوع
لذلك هو الكتاب مخففة فاطلاق الكتاب مشددة المكتب اما حقيقة للشارح
كما في القاموس فانه موضوع للمكتب لمجمع الكتابة واما مجازا في المحل علما
بفهم من كلام الليث قوله سورة البقرة بلا احتياج الى تجريد بعض المعنى
يعني المعنى هذا بلا احتياج الى تجريد او تضمين كما يحتاج اليه السيد على ما سيذكره
قوله بعدد الحروف باسمائها فلا يرد فرد ذكرها فيكون خبرا على تقدير
الضمير للاسماء دخل في معنى التهجي فاما ان يكون متعلقا بالانباء
الذي تضمنه التهجي او اراد بالتهجي مجرد تعداد الحروف فمجرد اخبار قوله باسمائها

قوله

قوله لكن سنده في ذلك عبارة الكشاف الخ عطف على قوله
القاموس وقوله لكن سنده اي سند السيد فيها ادعاه من معنى
التهجي عبارة الكشاف فيما بعد هذا المقام حيث قال ان اللافظ
بها اي بالحروف حال كونه تلك الحروف باسمائها علة لكونها
سندا ادعاه السيد اي مراد الكشاف انها غير معدودة
باسمائها فعلم ان التهجي تعداد الحروف باسمائها كما ادعاه
السيد قوله لا غير معدودة مطلقا فان الحروف حين كونها
ملفوظة معدودة بمسمياتها فلو كان المراد انها غير معدودة
مطلقا لكان بينه وبين قوله اللافظ بها منافاة ومناقضة
تدبر قوله وليس السند مما يقاوم بيانا كتب اللغة ايراد من هذا المحشي
على السند الوجهين وابطال سنديته وقوله بحذف الخ يعني ليس
باسمائها داخلا في معنى التهجي بل هو مقدر فرتظم كلام الكشاف
قوله اذ لا ينحصر جزء الكلم فيها لتركبها مع تقديم منها كما في عبارة
الكشاف يقيد الحصار الكلم في الحروف وليس كذلك
لتركبها اي الكلمة قوله ودعوى ان معانيها الحروف
لا طريق اليه يعني ان كلام المصنف مشتمل على دعوا نسبين
احدهما انها اسماء وثانيهما ان مسمياتها ومعانيها
الحروف فلم يستدل المفسر على الثاني اذ طريقة التتبع فاستدلاله
مختص بالاول قوله الا ان يقال كون حد الاسم
حدا يعرف باجماع النحاة الخ منع على المقدمة القايلة وهي
ان كون حدا يتوقف الخ يعني ان كونه حدا لا يتوقف
على ذلك فمن توقف كونها اسما على دخولها بحث الحد لا يلزم
الدور هذا قوله قلت الاختصاص مجمع عليه منع
على المقدمة القايلة ان كون من هذه الامور الجارية الخ يعني لا نسلم
ان كونها مختصة بالاسم موقوف على الخ بل ذلك معلوم من الاجماع
فالاستدلال بذلك على كون تلك الالفاظ اسماء لا يستلزم
الدور قوله لان المقصود مجرد نفي كونه حرفا اي المقصود من قوله اسماء

سورة البقرة

مجرد الخ فكان الدعوى حينئذ ان الم وسائر الالفاظ التي يتهجى بها
حروف فيكون الدعوى اعم من الاسمية ولك ان تجعل الدعوى مخصوصة
الاسمية قوله وان عد الكشاف من جملة ذلك يعني مراده بنحو ذلك
جميع ما لا يوجد في الحرف وان عد الكشاف من جملة ذلك الامالة مع
ان الامالة مما يوجد في الحرف ويخص ولا يوجد في الاسماء و
الافعال هذا ولعل ذكره الامالة للاستطراد ونقول الامالة وان
اختص بالحروف اولا وبالذات لكنها بعرض الاسامي والافعال
لربما بالعرض ويتبع الحروف ولفظ ذلك في قوله من جملة الامالة
اما اشارة الى لفظ ذلك في قوله ونحو ذلك او الى المشار اليه
ففي ذلك ابهام لطيف فاعرف قوله وان عد الكشاف من جملة
ذلك الامالة في بعض النسخ ولذا عد الكشاف اي لاجل انه اراد
جميع ما لا يوجد في الحرف وان عد الخ لان الامالة مشتركة
اي باقية في الاسماء كموسى والافعال كخطوى ولا يوجد في
الحروف المقابل البها وان كان لها يتبع الحروف التي ركبتا منها
قوله ونقل تصريح الخليل سيبويه الخ بلفظ الماضي ويمكن ان يكون
بلفظ المصدر مبتدا وخبره بمنزلة الاجماع وقوله بل تصريحهما
عطف على النقل كذا افيد ولا يخفى انه يستدعي ان يحكي او
لا بنقل سيبويه تصريح الخليل ثم يحكم عليه بمنزلة الاجماع اذ الحكم
يستدعي يصور المحكوم عليه فتأمل قوله وما صدر عن بعض
الائمة الخ فالمعارضة بكلام الرسول عم اقوى من المعارضة
بكلام المتقدمين فدفعه اهم هذا لكن يرد عليه ان المعارضة
بكلام الرسول انما يتحقق اذا توهم ان الحرف في كلامه
بالمعنى الاصطلاحي المقابل للاسم والفعل لكنه باطل لظهور
ان الحرف المقابل لهما امر محدود اصطلاحي جديد بعد النحاة
فلا يتوهم ان الحرف في كلامه بذلك المعنى بل هو
بمعنى الكلمة والظرف وهو محتاج للاسم قوله فلذا لم
يلتفت اليه الكشاف اي لان الحرف في كلام الرسول ليس

بالمعنى المعامل

بالمعنى المقابل للاسم والفعل لم يورد الكشاف المعارضة ولم يشتغل
بدفعه بخلاف المتقدمين فان اصطلاح هذا المعنى قد ازم توهم
توهم ان الحرف في عبارتهم بذلك المعنى الاصطلاحي فتيسر
المعارضة به على سبيل التوهيم به فاشتغل بدفعه قوله او
ان يكون مراده عم دفع للمعارض بالحديث غير ما ذكره الفاضل
قوله وكذا المراد بقوله بل الف حرف ولام حرف الخ يعني
ان الحرف في قوله الف حرف الخ تعيين للحرف في قوله
من قرأ حرفا الخ والاشتباه في ان المراد به حرف
التهجي لا اسمها فليس فيه تسمية باسم مدلول فلذلك
الحرف في قوله الف حرف الخ يراد به حرف التهجي ايضا على ما بينا
من ان المراد بالف سماه فلا تسمية باسم المدلول ههنا
كما قال المفسرون فقوله سماه باسم مدلوله ليس على
ما بنى لا بالنظر الى الحرف الاول ولا بالنظر الى الحرف الثاني
وحاصل قوله نعم الخ دفع ما يتوهم من ان قوله ذلك واقع موقعه
بالنظر الى فين اما بالنظر الى الحرف الثاني فلا نه قوله لا اقول
الم حرف بمعنى لا اعد المركب المخصوص وهو الم حرفا بل كل كلمة
من اسامي اجزائه وهو الف ولام وميم وظاهر ان
اطلاق الحرف عليها تسمية باسم المدلول واما
بالنظر الى الحرف الاول فلانه معين بالحرف الثاني الذي سمية
كذلك فلا بد من ان يكون تسميته ايضا كذلك باسم التعيين
والتطبيق وحاصل الدفع انه ان لم بالنظر الى الحرف الثاني
لكن لا يتم بالنظر الى الحرف الاول اذ ليس كل كلمة الخ قوله
فلو مر بنا على ان المراد بالحرف الخ اي في المواضع الثلثة في بسم الخ
بل قوله فلو مر بنا الخ فذلكة ما سبق قوله نشر لها في الجملة منشر اللحرف
الخ اي للتسمية الدال باسم المدلول قوله فالوجه انه يضرب قوله الخ اي
الوجه في دفع المعارضة بالحديث قوله على حقيقة اللغوية وليس تسمية
الدال باسم المدلول في المقامين قوله الوحدة اي جمع واحد كما كتاب بفتح الواو

على ما يفهم من القاموس او فيه ان الوحدان بضم الواو ارض
ثم انه جمع الواحد بمعنى المتقدم اذ في القاموس الواحد المتقدم او تبعه
وجمعه وحدان لا جمع الواحد بمعنى اول عددا وفان جمعه واحدون
على ما في القاموس واحاد على ما اشتهر **قوله** كان هذه المعاني
مما تفهم قيل المعنى الخ اى هذه المعاني المخصوصة وهي حروف التهجي
مما يفهم قيل ما عداها من المعنى الاخر للالفاظ الاخر كيف وهذه المعاني
للالفاظ الدالة عليها بخلاف المعنى الاخر فانه ليس جزءا للالفاظ
الدال عليها فان الحيوان الناطق مثلا ليس جزءا للفظ الانسان
الدال عليه وهكذا فلم يسقط هذه المعاني من فطرتها التي كانت عليها
وهي انها كانت تفهم قبل المعنى وجعلت مفهومة قبل المعنى فاو
فقولكم في الصدور ولواو فعوها في اخر الالفاظ لكانت
مفهومة على قياس المعنى الاخر اي عند انقطاع اللفظ مخالفت فطرتها
وهو منافي لبلاغة الواضعين ويمكن ان يقال في التوضيح ان هذه
المعاني المخصوصة من حيث كونها اجزاء اللفظ مما يفهم قبلها
من حيث انها معنى اللفظ اى مقصود من اللفظ فان المقصود بالقصد
يفهم مع انقطاع اللفظ وهذه المعاني لكونها اجزاء اللفظ يفهم قبل
انقطاع اللفظ تدبر **قوله** ومما لم يفهم انهم لم يهملوا شيئا من الحكمة
الخ وجه آخر للطيف في التسمية يعني انهم وضعوا المسميات في صدور
الكلمات وهم كوا صدر اسم نون بالضم وصدر اسم جيم وشين بالفتح
وصدور الاسماء الباقية للمسميات الباقية بالفتح وهي ثمنية
وعشرين اسما ثمنية وعشرين مسميات اشارة الى ان المسميات
وهي حرف التهجي قابلة للحكمات الثلثة واشار في ضمن هذا الوجه
الى اللطافة اخرى وهو ان عروض الضم لكل من حروف التهجي قليل
وعروض الفتح له اغلب وعروض الكسر له متوسط **قوله** بل هو
نادرة بالفتح ونارة بالكسر الخ مثال الفتح كوالة والكسر اليه
والضم اولوغوة **قوله** هذا اذا كانت الالف الخ وحرف اللين على
اللفظية مرعية على سبيل السهولة في تسمية حرف اللين بالالف اذا كان اسما كما

واما لو كان اسما لما كان عليه الهمزة ابدا ضم فيكون اللفظية مرعية
على سبيل السهولة في تسمية الالف لا في تسمية حرف اللين به
فيكون اللفظية مرعية فيه اى في تسمية حرف اللين به بقدر الامكان
بان يقال صدر اسمه بما هو على صورة حرف اللين وهو الهمزة المتحركة
قوله فلما اراد وسما خاصا للهمزة الخ يعني انهم لما اراد وا تسمية
الالف المتحرك باسم حاصل مرعيا فيها تلك اللفظية لم يمكنهم ذلك
الا بان يجعل الالف المتحرك في صدوره ويلزم التكرار لانه
قد وقع في صدر اسم حرف اللين لما قيل انهم استعاروا
للالف الهمزة وهو امر مناف لبلاغتهم فعدلوا الى الهاء وجعلوه
في صدر الاسم لحاصل بالمتحرك وهو همزة وانما فعلوا ذلك
لانه يجانس الالف المتحركة بشهادة انقلابها اليه في اول
الكلمة **قوله** في مقام التعداد يعني في مقام يقصد الميم واللام
والزاء مثلا اذا ذكر المضاف اليه معها فقيل همزة امرء والم
الرجل وزاء زيد يكون كل منها متحركا ولا وقف فيها مع
انها خالية عن العوامل تدبر **قوله** في الوقف اصلا سواء على حدة
اولا **قوله** ما هو عندهم لا يليق بالتنبيه بل اللايح الخ موصولة
او موصوفة خبر ان وكذلك ما في ما هي عندهم وليست فيها مبتدأ
قوله بل تركيب الحروف على ما تداول بينهم مبتدأ وقوله ما تداول
بينهم خبره يعني تركيب الحروف حاصل على الطريق المعروف
فيما بينهم في كلامهم فلم يكن في تركيب الحروف في كلمات القرآن
اعجاز انما هو الخ اى ليس اعجاز القرآن الا من تركيب الكلمات
هذا لبعضهم جعل الخبر انما هو من تركيب الكلمات وجعل كلمة من اجلية
فتدبر **قوله** التنبيه على هذا الاستدلال لا التنبيه على ان هذا من
جنس كلامهم بل التنبيه على هذا الاستدلال القابل لو كان من عنده غيره
لما عجزوا عن آخرهم **قوله** ومن نكات الافتتاح اعجازهم بعد
والحروف اى تركيب الكلمات من الحروف كاعجازهم تركيب الكلام من الكلمات
الخ وليس المراد باحصارها وعدها فانهم لكونهم بلغاء قادرون

بتعداد اسامي الحروف ويجوز كون المراد ذلك على تقدير كونها
اسموا وعلى كلا التقديرين هذا الوجه مغاير لما ذكره القاضي في الوجه
الثاني فانه منسوب الى النبي الامي وهذا الوجه ناظر الى البلغاء المتحدين
قوله لدفع توهم ان تاليف هذا الكلام بل ليس فلك فان مؤلفه
هو الله تعالى والتاليف فيه مخلوق الله تع على ما فعل في الكلام
قوله من مبلغ كلام النفسي جبرئيل جبرئيل مبلغ النبيا لو اسطة
تبليغ النبي ايانا **قوله** من شانها اي بحسب اي ينقط اي من شان
نوعها لا من شان شخصها لان بعض حروف التهجي غير
منقوطة اوارادة من شان شخصها واو في نفسه وحظ اخر
كالقبطي والعبري **قوله** لئلا يكون من اضافة الموصوف الى
الصفة لان تلك الاضافة غير جايزة لان كلا من هذين
التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقدم احدهما مقام
الآخر وذلك مذهب البصريين والكوفيون جوزوه لانها
يفيد التخفيف مع افادتها التعريف او التخصيص منكرين بحذف الجامع
وصلوة الاولى فان اصله المسجد الجامع فخفف بحذف اللام واضافة للتخصيص او
التعريف والبصريون يؤولونه كما فصل في موضعه **قوله** وقد شاع
في كلام المصنفين تخصيص المعجم ولا ارادة هذا المعنى نوع اجمال
بان يراد بالمعجم ما من شانه ان يكون منقوطا او من شانه شخصها
على ما عرفت حتى يشمل جميع حروف التهجي لانه المراد وهنا بالمعجم **قوله**
فالواقع في قول الصور نصف اسم الحروف على كل تقدير يعني
هو عدم الهمزة حرفا وعدم اسمها فيكون الاسامي ثمانية
وعشرين فاربعة عشر نصفها لكن على تقدير الالف يكون المسميات
ايضا كذلك ثمانية عشر وعلى الثاني يكون المسميات
تسعة وعشرين والاسامي ثمانية وعشرين و
الالف والهمزة تسمى باسم واحد وهو الالف **قوله** كما
هو مقتضى الاقتصار على ثمانية وعشرين اسما خلافا
لمن قالهم اسماء حروف التهجي ثمانية وعشرين يقتضي عدم

عد الالف

عد الالف حرفا بل اسماها ومبنى تسميتها بذلك القدر من الاسامي
على المتوسع وعدم التفاتهم الى الالتفات بين الهمزة والالف وجعلها
اي جعل الاسامي تسعة وعشرين مبنيا على التسمية بالهمزة والالف فالالف
وان كان اسما واحدا الا انه لما تقدر المسمى فكانه تعدد
الاسم فبذلك صارت تسعة وعشرين **قوله** ان الالف
مشترك بين الحاصل والعام اي وضع مرة مستقلة الحرف
اللين ووضع اخرى لحرف اللين والمتحركة معا **قوله** لانه لما
ذكر من المستقلة نصفها الاقل نبه بذلك على ان شيخ الكتاب
ومن المستقلة نصفها الاكثر سهو منه **قوله** يدورك بذكر الاكثر
من المخففة حيث ذكر من احد وعشرين احد عشرة منه **قوله**
اربعة يدورك ولك بالترك وهي الالف واللام والميم والراء
قوله حيث ذكر من اثنين وعشرين عشرة اي من الحروف
التهجي الباقية من حروف الذلاقة فانها ثمانية وعشرين على ما
قرر **قوله** هذا هو المشهور يعني المشهور ان مخففة اسم
امر اة والتحقيق انه ابن قبل والمشهور ان الشحاذ بمعنى
الالحاح وليس كذلك اذ ليس له معنى لا في القاموس ولا
في الصحاح **قوله** ولم يذكر فيه ولا في الصحاح اي لم يذكر في الكتابين
معنى للشحاذ هذا لكن ينبغي ان يعرف ان الشحاذ هذا الملح
في السؤال والعوام يطلقون الشحاث عليه فيكون شحاذك
مأخوذا منه ولذا فسره اولا بقوله سؤالك واسنده الى
المشهور الا ان صاحب القاموس لحنه حيث قال
والشحاث للشحاذ من لحن العوام **قوله** اعني الشديدة والرخوة
وما بينهما اشتهر في علم التجويد انهم قسموا حروف
التهجي تارة الى شديدة ورخوة يجمعها قولهم
ضغط خص شخص وما بينهما وهي ثمانية
يجمعها لم ترعنا فلو لم يذكر البيوابي لتوهم ان المراد
بالرخوة الواقعة في التقسيم الثاني وهي ثلاثة عشر احرف لكنه ليس

كذلك اذا اراد بالرخوة ههنا ما ليس بشديدة فيتناول الرخوة
ما بينهما فذكر لفظ البواقي ليكون تنصيصا على المراد به قوله وكان الاولى
ان يترك البواقي في المجهورة اذ لا قسي ثلثة للحروف بالنظر الى المجهورة قوله
اقطك اي امر عنك اقطك اي اكفيك او حسبك واقطعك
في القاموس القط بمعنى القطع وبمعنى يكفي ولم يذكر فيه الصحيح
في معانيه ولا يخفى بل انما يهما بمعنى المنقط في القاموس النقط
الصحيح والجيش هذا فلم يعرف لتفسير هذا شاهد قوله خمس على
نصره اي شجع واراد به قريشا وكنانة ومن تابعهم في الجاهلية
اي تصلبهم قرو بينهم قوله استنجد يوم صال رظ اي استغاث
وقوى وصال فعل ماض كنصان بمعنى استطال من الصول
والرطجيل وطائفة من الهند والمستوى الوجه والكوسيج وهو
فاعل صال وفي شرح التصريف للعلامة التفتازاني انها اربعة
عشر النصف يوم جد طاه زل والقاموس ايضا جعلها
اربعة عشر الا انه بدل الزا، بالياء، حيث قال وحروف
البدل الحديثة يوم صال بط قوله بل جعل مع الهمزة حرفا والاولى
والالف ثم جعل على الالف المتحرك اذ المذكور في الفوائح هو الالف
المتحرك لا الساكن قوله قال الزمخشري في المفصل لها
تدغم في الحا، الخ اعتراض على القاضي حيث حكم بانها
لا يدغم في مثلها وكذا با في الحاشية الثانية و
الثالثة والخامسة قوله ارفع خاتما وانبح عودا
والقيود الحويلي من اولاد المفرقاموس قوله
وقد روى الترمذي عن ابن عمر ذكره استطرادا والا فلا
اعتراض به على القاضي اذ لم يحكم ان الحا، لا يدغم الا
في مثلها قوله والظا، والتا، والدال سنها يدغم بعضها في
بعض فليس ان الطا، والظا، لا يدغم الا في مثلها قوله
كما ذكره القاضي وما ذكر ما عداهما استطرادي لا دخل له في الاعتراض
وكذا قوله ان الصاد الخ يعني ليس الصاد لا يدغم الا في مثله كما ذكر

القاضي

القاضي فتفعل الذال والسين استطرادي قوله كما في طي
ومرمى اصله طوى ومرموى قوله ومع ذلك لا يتم ما ذكره
من النكتة الخ اي مع ان المذكور نصفها الاكثر لا يتم قوله في المسم
المقابل لما في الادغام من الخفة والفصاحة لانه صحيح في ان
مثارا ذكر نصف الاكثر هو ما في الاعادة من الخفة والفصاحة
وذلك لم يتم اذ ذكر النصف الاكثر مما لا يدغم في المقاوب مع
ان الدليل لا يجري فيه قوله والشين والراء انهما منقوطتين
الخ حتى يصح ما قاله القاضي من ان المذكور فيما يدغم في مثله نقط
نصفها الاقل وفي يكون السين والزا، المقابلين للمنقط
طتين داخلا فيما يقابله بطريق المقابلة فيكون ما من المدغم في
مقاربه قوله يكون المذكور اكثر من النصف اي المذكور في اوايل
السور من هذه الاربعة اكثر من النصف لان ذكر الميم والرا، والسين
وغير المذكور هو الفا، فقط وان جعل احدهما غير منقوط يكون
المذكور من تلك الاربعة نصفها لكن طاكان ذلك من هذه الاربعة
لا يكون قوله فيكون المذكور من هذا النوع الاقل لان المذكور الميم والسين
وترك الرا، والفا، والبا، قوله اعلم ان ما عداها المصمتة يقال
يقصد على ذلق اللسان وشبيه المصمتة انه لا يكاد يبين من نهايخ
قوله فالوجه ان تسمية هذه الحروف حروف الذلاقة
فليس تسميتها بالحروف الذلاقة لاعتمادها على ذلق
اللسان كما قال القاضي والزمخشري بل الوجه
ان الخ قوله وبالجملة لم يسم الجميع ذلقية غير القاضي هو
الماكان حاصل ما سبوح يكون معناه انه لم يسم الجميع ذلقية
بمعنى المعتمد على ذلق اللسان غير القاضي والزمخشري ولما
القاموس والصحاح والحاري وي قسم الجميع ذلاقة بمعنى
مسرعة النطق وسموا قسما منه ذولقيه بمعنى المعتمد على ذلق
اللسان هذا والذلاقة والذولقية كلها على زنة واحد لا تفاوت
بينهما يقال انا المعنى انا القاضي يسمي الجميع ذلقية وما عداه سموه لا فية

نخ فالمصمتة ص

تدبر قوله مبنى على الهمزة والالف واحد يعنى قد حكم بان المذكور سبعة
وقد عد الالف منها وان الالف اسم للمتحرك والساكن معا فيكون
ذكر الالف ذكرهما فيبين فيكون المذكور ثمانية لا سبعة فلا بد ان يقال
ان المتحرك والساكن معا حرف واحد حتى يكون سبعة ويكون
الزوايد تسعة لا عشرة قوله ذكر منها مستدرك اذ قوله من الزوايد
يغنى عنه قوله ففى اختيارها تنبيه على الخ اى اختيار الكلمة والحيا
الحروف التى يتركب منها هذه الكلم قوله كما ان مركباتها
فى نهاية البلاغة اسند البلاغة الى الكلام دون الكلمة اذ
لم يسمع منهم كلمة بليغة ولا نها باعتبار المطابقة المقتضى
الحال وهى لا تتحقق فى الكلمة كما حققه فى موضعه وعكسى الامر فى
الصفاحة اذ لم ينقل منهم ان هذا الكلام فصيح ويقولون
كلمة فصيحة ولو سلمنا ذلك فيجوز ان يكون فصاحة
باعتبار فصاحة الكلمة هذا هو مختار التفتازانى فى الشرحين
وان كان ظاهر عبارة التلخيص ان يوصف الكلام ايضا
بالفصاحة فاعرف قوله وليس النصف الاكثر مما يدغم
فى المثل الخ النفى متوجه الى قوله لان الادغام اى ذكر النصف
الاكثر الاقل والاقل فى الثانى ليس لهذه العلة هذا لا يخفى
ان كلامه ههنا صريح فى ان قول القاضى لما فى الادغام من
الخفة والصفاحة تعليل للامرين وكلامه فيما سبق يشعر بانه
تعليل للام الاول حيث قال لا يتم ما ذكره من النكتة فى ذكر
الاكثر من الثلثة عشر تدبر فبين كلامية تدافع قوله كوع وزيد و
ضرب وقتل على مفرد والباقى يزيد حرف مفرد والضمير المرفوع
فى ضرب اسم مفرد بنا، على ان الضمير هو التا، وان
دعامة تدبر قوله والا فان تخفف ان ثنائى بالحذف ولما
اراد الكون المستمر لا يرد هذا فان كون ثنائيا بالحذف ليس كونا
مستمرا لا يستعمل بدون هذا الكون اذ يستعمل ان بدون هذا الكون
فيشدد فيقال ان قوله ولك ان تقول الحرف مصوغ الخ اى

فى توجيه

فى توجيه الكلام حتى لا يرد هذا الايراد قوله وذات ثمانية احرا
الخ اذ كل منها لكونه ثنائيا يحمل الى حرفين فيكون احرف الثنائيا
الاربعة ثمانية فجمع بين عدد بين منحاز بن عن بنية المزيد
قوله من القطع والوتر السبع هو الثمانية التى هى حرف الثنائيا
الاربعة والوتر هو عدد والسور هو التسع قوله كل منهما فى طرف
من الفم الحا، فى الحلق والميم فى الشفة وهما طرف الفم قوله ثلثة
للمعروف وواحد للمجهول ويمكن الدفع بان ما للمجهول ليس من اصول
الا بنية بل من فروع ابنية المعروف قوله ولا يبعد ان يقال
الاوزان الممكنة لما زيف بهذا البحث ما ذكره القاضى
من نكتة ذكر الثلث فى تسع عشر سورا شار الى نكتة اخر كذلك
قايلا ولا يبعد ان يقال فى توجيه ذكر الثلثيات الثلث فى
تسع عشر سور ان الاوزان الممكنة اى الاسم الثلاثى المجرد عشر
قوله اثنا عشر احد عشر منها واقعة الخ لان فا، الفعل لا بد
ان يكون متحركا اما بالفتح او بالضم او بالكسر والعين اما كذا
كذلك فيضرب حركة الفا، فى حركات العين فيحصل تسعة
اوزان فى ضرب ثلثة فى ثلثة والعين ان كان ساكنا
فيضرب سكون العين فى حركات الفا، فيحصل ثلثة اوزان
آخر هكذا افعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل فعل
والسادس منها هذا الوزن التاسع وفى كتب التصريف ان
الاوزان الاسم الثلاثى المجرد عشرة وهو ما عدا السابع
والتاسع مما ذكرنا وموزونا تها فليس فرس
كيف عقد خير عسبل فعل عسوج قوله
من الاصول الصرف كدحرج وجحمرش وفريد فيه نحو
اكرم وتدحرج قوله ولا يجمع كل كلمة بل هى متفرقة فيه يعنى
لا يجمع الحروف التى ركب منها اسما، فى كلمة واحدة كلمات
العرب بل هى متفرقات فى الكلمات فاورد الاسما، على طبقها
ولم يجمعها قوله ثم انه لم يراع ترتيب الحروف فقدم اللام او الميم على الصاد

والكاف والعين والحا، ثم قدم الصاد على الحا، ثم انه قدم الراء على
الحاء الى غير ذلك مع انها في التهجي متأخر **قوله** ذكر الميم في المبتدا،
من السور الخ ويمكن ان يراد انه ذكر الميم في اول السورة التي صدرت
بهذه الاسما، وذكر النون في اول السورة التي هي آخر السور المصدرة
بهذه الاسما، **قوله** بينهما على ان بين ترتيب الكلمات
الخ واشعار ايان نسبة كلماتهم مع كلمات القران كنسبة
ترتيب حروف هذه الاسما، الى ترتيب حروف التهجي فكما ان
النسبة بينهما بالنون البعيد كذلك النسبة بينهما **قوله**
مفيد ما قصد به من غير تاويل وتقدير وهو انه متحدى به لانه خ القران
والقران كله متحدى به من غير تاويل الم بالمولف ومن غير تقدير المتحدى
به تدبر **قوله** يمكن ان يكون التسمية لجمع ما ذكر من شوائب الخ
يعني يكون للتسمية لا للاشعار فقط يكون التسمية
لجمع ما ذكر من شواب الاعجاز فانه ذكر اربعة عشر اسما في
تسع وعشرين سورة على انصاف التهجي وذكر فيها نصفا
من المهموسة والمجهورة من الشديدة اربعة ومن الرخوة عشرة
كذلك **قوله** عن ان يكون كالمهمل واما اذا كان اسما للسورة
فانه وان لم يكون مفهمة من جهة الحكم الا انها مفهمة من جهة
ما يتعلق به الحكم تعلق الجزء بالكل تعلق قريبا بخلاف الحروف
فانها ليست حكما ولا بما يتعلق بها الحكم تعلق قريبا وان تعلق به
بعيدا فافهما **قوله** لانهم لما وجدوا في نصا نافيه ان هذا المعنى يقتضي
ان طلب التحدي بالشيء من الغير انما يكون اذا كان ذلك الشيء
مفهوما للغير واما اذا لم يكون مفهما لا يمكن التحدي به **قوله**
ان العلم المنقول لا يكون الا مضافا الخ والم مثلا كان اولا
اسما، الحروف التهجي ثم نقل منه الى اسم السورة فهو اسم
ولقب منقول **قوله** فقال ما انت الاقطرب ليل اي
قال سيبويه له يا محمد ما انت الا قطرب ليل اذ لا
يستريح لليلك شعبا فلذلك صار بقباله سيبا ينكره الا بالكاء

من تلامذة سيبويه وكان باب دار سيبويه مغلوقا فوقف
خلف الباب منتظر الخروجه من الدار فلما فتح الخ **قوله** والالف الا
الله واللام اطفح الخ وقال بعض المعنى ان الالا، الله والاطف له
والملك له **قوله** اذ لا بد من الالف بعد الميم هذا اذا يراد لو كان هذا
الدليل دليلا قصعيا اريد به الزام الخصم او سكانه لكنه دليل ظني
اذ المقام خطابي ويكفي ذلك لافادة الظن بالمقام **قوله** الا
يبنى على الكتابة اوليس فيها الف في الرحمن بل الالف في قراءة
قوله او جعل ذكر اكثر الخ يعني لا يكون الرا، في اول السورة مفهمة
يفهم منه معنى وكذلك لا يكون حم في اول سورة فيها مفهمة حتى يذكر
نون في اول السورة التي فيها وعدم اقتضائه كونها مفهمة
اول السورة لا يليق بالندبة تدبر **قوله** انهم لم يسموا بهذه
الخ في بعض النسخ انهم يستعملوا بهذه الاسما، بهذا والمعنى
واحد فانهم سموا البقرة وبعضها آل عمران وبعضها اعراف
وشعرا، وغير ذلك وان لم يسموها بالم والمص فم
فعلم انها ليس اسما، والسور **قوله** بالمطابقة او بالتضمن مجموع
السورة مسمى مطابقي لالم ولفظ الم مسمى تضمني لانه جزئه
فلو كان الم اسما لاحد الاسم والمسمى التضمني وان لم يجد
الاسم والمسمى المطابقي قوله وبهذا علم الخ اي بتعميم المسمى
والاشعار بان الاسم يتحد مع المسمى التضمني **قوله** واما المانع
منع البطلان اتحاد الاسم والمسمى الذات حاصل ان جواب
المانع حين التعميم ان يقال لانم بطلان اتحاد الاسم والمسمى
التضمني بالذات اذ يكفي التغاير الاعتباري فان الم من حيث
انه جزء للسورة مسمى ومن حيث ذاته اسم **قوله** ان الشبهة
مبنية على عدم تغاير الجزء والكل لان تغاير الجزء والكل امر
بديهي وقوله لا ينفع ما ذكره في الجواب من قوله المسمى هو
مجموع السورة والاسم جزءها فلا اتحاد لانه لا
نقول ان الجزء والكل متغايران **قوله** واندفاع الوجوب

بكونه الخ اى اندفاع الموجب العامل والا لزم مغايرة الخ حاصل
كونه مصادفا الخ فلا حاجة الى التعرض له واراد بالموجب الدليل قوله
وانما النافع ازالة ما يوجب الحاد الجزء والكل اذ ليس في كلام الغرب
اتحاد الاسم والمسمى ولا باتي الجزء في الكل فعطف كل منهما على سبق
عطف العام على الخاص قوله ففيه بقي للكلام السابق من وجوه
الوجه الاول بقي اصل الزيادة والثاني الزيادة لمطلق النسبة
والثالث بقي النسبة المخصوص وهذا على ما تقرر في الاصول
من ان النفي قد يتوجه الى المجموع وقد يتوجه الى القيد قوله المطلوب
في هذا المقام صحة ان لا يكون لها اراد بهذا المقام الذي
يتعلق به هذا الجواب وهو المنع المسند بالسند الاول
العام بل المطلوب ان يكون مزيدة الخ واراد بالصحة الجواز و
ان كان المطلوب فيه ذلك لان المانع تثبت مجرد الجواز
ولما كان التشبيه كان المناسب للمستدل ان ينفي ذلك
الجواز لا ان ينفي الاقتضاء لانه لم تثبت بالاقتضاء، ولا
يلزم من نفي الاقتضاء نفي الجواز لاحتمال ان يكون هناك
مقتضاء يكون هناك مصحح قوله ويمكن ان يكون قاف
في كلام الشاعر هذا تعريف آخر لمؤيد السند الثاني بوجه آخر
بان الشعر ليس من قبيل ما فيه الاشارة الى الكلمات قوله ثم نصب
تعب السير فقالت قاف فطنت العجيبة ان مراد الشاعر
هو وقوفها حتى يصل الشاعر اليها ويقارنها في السير و
الطريق والا ان يفارقها ولا يمشي خلفها فقالت ابق
في السير وانت خلفي ولا يقارني في السير فانك
قد فرت وحصل لك الكلام فلا تقدر على مقارنتي
فقال الشاعر لا تجني كذلك ولا تتوهم انه مخصوص
كذلك فانا الاخاف بل كان الخ قوله ماماه
قوله معناه انا الله اعلم لان قوله معناه اى معنى هذه
الحروف وكذلك التفسير المستفاد من كلمة اى صريح في ان هذا التفسير بهذه

الحروف

الحروف ولا يخفى منافاته لكونه المراد انه مبنى الاسماء ومساوى
الخطاب لانه ذلك مشعر بكونه للمعنى والتقدير للاسماء، والخطاب لا
للحروف قوله وانكان غير ممتنع لكنه يخرج جزء المبتدا اعنى جعلها مقسما
به الخ اولم يسبق على جملة وجعلها مقسما به يخرج الخ كلاما يتوهم
منه انه غير خارج هذا لكنه لما اعرض بين اجزائها قوله وان كان
غير ممتنع في نفسه وهو يوهم انه غير خارج ايضا ادخل الكاف وقيه و
يمكن ان يكون خبر المبتدا محذوفا فالجملة ح مستوية ومظنة
فادخل الكاف على الجملة الثانية تدبر قوله وكفى به تنبيها للقول
بانها اسماء السور الخ اذ الموجود متقدما لا يحتاج الى المتأخر
قوله اسماء الحروف التهجي اشارة الى ان التحقيق بمعنى الثبوت قوله
في الر تلك آيات الكتاب وقرآن مبين فيه انا لانم انه اخبر
ههنا عن الرا، بالقرآن فقط بل اخبر عنه به وبالكتاب ايضا
حيث قال تلك آيات الكتاب والاخبار عنه ههنا مثل
الاخبار عن طس بآيات القرآن وكتاب مبين فلم
جعل الاول اخبارا بالقرآن فقط وجعل الثاني اخبارا بهما
وهل هذا الا تحكم بحت قوله كما كان يؤيد كونها اسماء
للقرآن الم ذلك الكتاب يعني كما ان الم ذلك الكتاب
كان يؤيد كونها اسما للقرآن كذلك قوله الم الله يلائم جعلها
اسماء الله تعالى وانما قال في احدهما يلائم وفي الآخر يؤيد
لان الله تعالى علم والاخبار كالاوصاف بالاعلام
مما قبل وجوده فتدبر قوله حتى يتم ان يكون اى حتى يتم
ربط هذا القول بما قبله قوله لكنه خلاف السوق
اذ سوق الكلام مشعر بانه مقابل للاقوال السابقة من كونها
اسماء الحروف التهجي اذ القرآن او السورة او الله
وهو ظاهر وكون ما ذكره منها محل خلاف ايضا ظاهر ولك
ان تراعي السوق بجعل قوله وقيل الف الخ مقابلا لها
يعني قبل تقدير بعض السور بهذه الاسماء ليس للاعجاز او لكونها

اسماء القرآن او السورة او الله بل للاشارة الى انه ينبغي
ان يكون احوال العبد ذاكرا لله الذي هو القرآن او سورة قوله
فالواجب استانر الله بعد اي الواجب ان يقال بدل قوله استانر الله
استانر الله بعلم بدون الضمير قوله حسنات التلاوة في
المفاهيم كما نقل القاضي في اول السورة قال من قرا حرفا
من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر امثالها لا اقول الم
حرف بل الف حرف ولام حرف وميم حرف قوله لينزل الى
الخبر يعني المقتضى للاعراب في التاويل في الخبر لانه الابتداء
قوله بناء على احد هذين المعنيين للاعراب الابتداء قد
يطلق على العامل والموجب للاعراب وهو المجرد عن
العوامل اللفظية وقد يطلق بمعنى المقتضى للاعراب كالعاملية
والمفعولية والمراد به ههنا الثاني لا الاول كما سيصرح به
قوله وبلا يكون قوله بتقدير الخ لان لفظ التقدير هنا مشعر
بانه التقدير فيما فعلم مراد قوله وليس كذلك انما تريد
بالابتداء العامل اي اريد بالابتداء اما المعنى المقتضى
للاعراب واما المبتدا اوليس لك ان تريد به العامل
والموجب على الاعراب لانه يمنعه قوله او الخبر لانه
اما على ظاهره او المراد به الخبرية ولا يكون شيء منهما
عاملا وموجبا للاعراب على المذهب الصحيح فيفوت
المقابلة قوله حتى منعه كثير من النحاة وانما قال كثير لان بعضهم
على غير السحسان وبعضهم حوروه على قلة كالتخطيب
في التلخيص وجوازه نظرا الى انها في حكم التام باعتبار
ذكر في الشتمة في الآخر فلذلك قال الاولى قوله فيما عدا ذلك
مستثنى والمستثنى منه مقداري اي الحكاية
فحسب ليست فحاشى الا فيما عدا قوله من اللفظ بالحذف
والتعبير عن اسقاط المستدل بالترك قوله والفرق بين
الحذف والترك ان الحذف يقتضي سبق الذكر بخلاف الترك

ولما كان

ولما كان المستدل هو الركن الاعظم الشديد الحاجة الى بيان
انه اذا لم يذكر فكانه ترك عن اصل هذا اخلاصة مقالهم ما يؤلف
منه المتحدى به المتحدى به مفعول ما لم يسم فاعله ليؤلف وقوله
ما يؤلف منه المتحدى به مبتدا او خبر وقدم مثل هذا منه
قوله بجعل المبتدا مما يعين لكونه مقسما به صح الخ ولما
كان لعمرك مما تعين لكونه مقسما به جعل مرفوعا بالابتداء
حال القسم بخلاف الم فانه ليس متعينا له فلم يجعله حال القسم
به مرفوعا على الابتداء له قوله على تقدير كونها رواية ظاهر
اي لا يحتاج الى البيان غير ظاهر بل يحتاج الى البيان
ولا بيان بل البيان قايم على ان له محل قوله لم يلتفت
الى قول ابي المعالية وبيان حاله من الاعراب على ذلك
التقدير قوله لانه ليس الاشكال مختصا ببعض اي الاشكال
الوارد بان ذلك موضوع للبعد وما ذكر غير بعيد فانه وارد
وان اريد بالم المولف او السورة او القران بخلاف
الاشكال على تذكير ذلك فانه وارد على بعض التقادير
وهو ان يراد بالم السورة فلذلك صار الجواب عنه اتم
من الجواب عن الاشكال الثاني والاسم اقدم وقوله والمقتضى بعيد متعلق
بقوله لما تكلم به ويقتضي وتتمة له قوله اورد عليه ان ذلك
الكتاب الخ حاصل هذا الايراد هو ان هذا الجواب يقتضي
ان لا يوجد عبارة ذلك الكتاب قبل وصوله
الى المرسل اذ لم يتحقق البعد مع ان عبارة ذلك
موجود قبل وصوله الى المرسل ايضا وحاصل الجواب
انه لا يقتضي ذلك اذ المراد بقوله او وصل الخ الملفوظة
حال الايصال وباعتبار ما يؤل اليه من الايصال هذا
ويمكن توجيه الايراد بوجه آخر لا يخفى على ارباب
التوجيه قوله ثم تقول اختيار ذلك اشارة الخ صحيح القاضي
ايراد صيغة البعيد بوجهين في كل منهما اشارة الى انها

للبعد الكاني واشار بهذا المحشي الى التصحيح بوجهين آخرين في
الاول اشارة الى انه للبعد الذي فليس على حقيقة وفي الثاني
الى انه للبعد المكاني كما هو اصل وضعه لكنه لما كان الواجب مع
يخاطب به النبي الكريم الذي هو مدار دايرة الامكان
اورد صيغة البعد نظرا الى المخاطب عالم ونحوه وان لم يكن
الصفة اشارة اليه قوله الى بعد الممكن عن ساحة غير الواجب
فان ذلك اشارة الى الكتاب الذي هو كلام وصفاته
ممكنة قديمة على ما عليه بعض المتكلمين فان صفاته ليست
بواجبة وان كان ذلك مناقيا لقولهم بان كل ممكن
حادث كما قرر في الكتب الكلامية هذا واما عند الامام
حميد الدين الضريري واتباعه فصفاته كلها واجبة
بما قرر فيه وح لا يتمشى هذا الجواب الا بتكلف فاعرف فيه
قوله لا ضمير التانيث فلا يحتاج الى تصحيح التذكير في هذا الاراد
هو ظاهر قوله والمتحدى به مقدار سورة داخل السورة ثلث
آيات ففي كل سورة كلمات مؤلفة من الحروف فلا محالة كل سورة
مؤلفات فيكون المؤلف المتحدى به بمعنى المؤلفات المتحدى بها
فلا يصح الخ قوله اولا يطلق الصفة المفردة على المتعدد ويكون
المراد بها الافراد والاكثير اما يطلق المفرد على المتعدد كما يقال
هولاء الرجال المجتمعة تدبر قوله فلا يصح الاشارة اليه بمفرد
مذكر فيحتاج في تصحيحه تذكير ذلك عند ارادة المؤلف ايضا فعلى
متى اريد بالم السورة ليس على ما ينبغي قوله كذلك مجموع السورة
مؤلف منها اى مجموع السورة ايضا مؤلف واحد وهو مذكر فلا يحتاج
تذكير ذلك في ارادة المؤلف الى توجيه فقوله متى اريد به
بالم السورة واقع في موقعه قوله مؤلف من كلمات مؤلف من الحروف
كما لا يخفى فالمؤلف بمعنى المؤلفات فتحتاج في تذكير ذلك الى توجيه
فتخصص التوجيه بارادة السورة على ما ينبغي قوله ولا يخفى
لطافة قوله لتذكير الكلمات او معناه ان ليس التذكير لكون الكتاب

مذكرا

مذكرا او لكتاب المذكر الذي يذكر اولى الالباب فان الكتاب
يذكر قوله لو انث بتاويل الم بالسورة الخ اى لو انث الم بتاويله
بالسورة لامكن هذا التانيث والتاويل وح يحتاج الى توجيه
تذكير ذلك اذا اريد بالم السورة المؤلف بالسورة وقوله فلا حاجة
الى توجيه التذكير متعلق بقوله فلما غير عنه بالم الصحل التانيث
وينتج لقوله ثم تقول الخ الثاني مما ذكره النحويون اى
مطابقة المبتدا مع الخبر مما ذكره النحويون ولم يذكروا حديث
الصفة اى لم يذكر النحويون انه يجب مراعات مطابقة الموصوف
مع الصفة مع ان التقرير هنا اشارة الى ذلك حيث فانه
صفة فذلك امر لم يجعلوه قاعدة ثم اجاب عنه بقوله وكانه
اى كان المفسر قاس الصفة في وجوب مطابقة الموصوف
معها على الخبر لكن تعليل ابن الحاجب بقوله لانه مناط
الفايدة في الجملة يفرق الخ اذ الصفة ليس مناط الفايدة
في الجملة فهي كالمرجع هذا ثم لا يخفى ان مسئلة مطابقة الموصوف
مع الصفة في النحو اشهر من ان يخفى فلعل مراده انهم لم يذكروا
حديث اولوية المطابقة بينهما وقياسه ونحو ذلك
وحصر المعنى فيه لصحته على كل تقدير اى حصر معنى ذلك فيه اى
في الاشارة الى الصفة والكتاب وحاصل ان الكشاف
صرح بان الكتاب اذا كان صفة لاسم الاشارة
كان ذلك الاشارة الى الكتاب وحصر ذلك حيث قال
فانما اشير به الى الكتاب وانما اختار ذلك وحصر لصحة
الاشارة الى الكتاب بذلك على كل تقدير سواء اريد بالم
الاول والثالث هذا واما القاضي فلم يحصر ذلك فيه على
كل تقدير كون الكتاب صفة فانه اولا جعل ذلك اشارة
الى الم على معنى تقدير كون الكتاب صفة وثانيا جعل اشارة الى الكتاب
على ذلك التقدير والاول منه لا يصح على كل تقدير فكلام الكشاف
اظهر ذلك اى يجعل مسمى الكتاب باعتبار انه كتب في اللوح

المحفوظ معنى الكلام غير ظاهر لكن في بعض النسخ ليس كلمة في
في اطلاق الكتاب مذكورا ويمكن تحصيل معناه بتكلف اي اطلاق
باعتبار ما يكتب كما قال القاضي بعد وضع كتابته كما يشير به
صيغة يكتب مع انه قبل وضع كتابته كان يطلق الكتاب عليه قوله
فالاولى ان يقصر على كونه وحيا وانما قال فالاولى الجواز ان يراد بسرها
الساطع اخباره عن المغيبات وذلك كثير وان يراد به عدم
اختلافه وتناقضه مع ما فيه من الطول والامتداد ولو كان من عند غير الله
لوجدوا فيه اختلافا كثيرا وان يراد به الصرفة كنظم ولا يخفى ما فيه
فان كلا منها سيأتي البلوغة وان يراد به اشتماله على النظم الغريب
والتاليف العجيب وان يراد به اشتماله على الدرجة العالية
من البلاغة وان يراد به المركب منها ثالثة فصاعدا
ولا ينافي ما ذكرناه كون كل منها دليل الاعجاز وبلوغه
حده كما لا يخفى قوله ولا يذكر قوله بانفراده الاعجاز اذ في الاستدلال
بالشيء على نفسه ويمكن الجواب بانه استدلال بالجزء
وعلى الكل ولذلك قال فالاولى قوله وفي التعبير الذي ذكره
خفاء لان الريب الذي هو من جزاء الجملة لا من معناه يحتاج
بعد ذلك الى ان يلخص مضمون الجملة كما هو قاعدة فيلزم
التكرار لانه قيل بيان معنى الريب ـ وقوله ولا
يبعد جواب عن قوله لا خفاء، وحاصل انه معناه لما كان
واضحا، استغنى عن البيان وما بينه بعد ليس ذلك المعنى بالواضح
بل هو المعنى الاصلي وذكر عقيبه المعنى الواضح استطراد فلا يحتاج الى
تحقيق مضمون الجملة بعده فيلزم التكرار قوله ويكون ذلك
الكتاب خبرا بشرط ان يكون ذلك اشارة الى الم واما اذا
كان اشارة الى الكتاب الموعود انزاله فيرد الاشكال
على قوله لا ريب فيه ولو كان المراد بالم المؤلف قوله
فلا خفاء، في قوله لا ريب فيه او المعنى ان المؤلف من
هذه الحروف هو الكتاب اي المكتوب او المجموع وظاهر ان

احد الاربعة اب في مضمون هذه الجملة فلا يرد الاشكال على قوله لا ريب
فيه حتى يحتاج الى توجيه واما اذا جعل اسم السورة او القرآن و
ذلك الكتاب خبره فسد الاشكال فان كلا منهما مشتمل على انه
منزل هو الكتاب فيحتاج الى التوجيه ثم انه اذا كان ذلك
الكتاب خبرا نيا او بدلا والكتاب ايضا لا خفاء في
قوله لا ريب فيه وانما قال ويكون ذلك الكتاب خبره لانه
اذا كان ذلك مبتدا، والكتاب صفة ولا ريب فيه خبره
فيكون المعنى ذلك الكتاب لا ريب في انه من عند الله خبر
والاشكال ومحتاج الى التوجيه قوله لكن المطابق ينفي الريب
في انه من عند الله ما ذكره يعني ذكر القاضي في تفسير الاية لا ريب
في كونه وحيا ينفي الريب الكائن في لا ريب الكائن في
هدايته فالمطابق لتفسير جعل هدى حالا لا بمعنى في معنى
المفعول قوله على مذهب من جوز اختلاف العامل الخ بان
يقال العامل في الضمير المجرور الذي هو ذو الحال الجار فقط
ومجموعهما عامل في الحال قوله لان بين كونه الريب فيه وكونه
هدى شاقا ظاهر الخ اذ ارتيابهم فيه وكونه هاديا لما
تبنا فيان اذ لو كان هاديا لما ارتابوا ويمكن دفع المنافاة
بالتامل الهادي وخلاصته قوله لان النفي يرجع الى القيد فيكون
المعنى لا هداية فيه وقوله فيفيد المعنى تفريع على الوجهين وقوله
واجب اي جل عن كل من الوجهين قوله واجيب بان الحال
قيد للنفي لا للمنفي فكانه قال نفي حال كونه هدى قوله ولذا روى
الحديث كما رواه الكشاف الخ وتحقيق هذا ان القرينتين
على المطلوب روى الحديث الخ بخلاف الرواية المشتهرة
في صحاح الاحاديث فانه مشتمل على القرينة الثانية
فقط دون الاولى اذ احمل الريبة على الكذب لا على الشك
قوله الشهادة بالرواية المشهورة لعله اراد بالرواية
المشهورة رواية صحاح الحديث وانها لكونها مشتملا

على القرينة الثانية فقيد نوع استشهاد ما على المطلوب بمعنى
الاستشهاد انه لاستشهاد وكاملا بالرواية المشهورة او ليس
فيها القرينة الاولى ايضا هذا على بعض النسخ لانه الاستشهاد
واما على النسخة القابلة لانه استشهاد فالمراد بالرواية
المشهورة رواية الكشاف فقوله لانه تعليلية قوله ولذا
روى اختار هذه الرواية لان التمسك بها استشهاد
بالرواية المشهورة قوله ولا يخفى ان القرآن مما يتوهم
رايبا معنى لم يتوهم احد ان القرآن ريب وشك حتى
يقال لا ريب له فانما الريب والشك انما هو ذوى
العقول قوله بل لو كان مصدر الخ اى لا قلع لنقل حذفه
وفى كونه مصدرا عنده قوله جعل فى مقابلة الضلالة والضلالة يعتبر
فيه عدم الوصول فيعتبر فى الهدى اللازم الوصول فيعتبر
فى الهدى المتعدى الذى نحن فيه الوصول وهو المطلوب
قوله ففى العبارة استخدام وانما ارتكب هذه المسامحة
لان المقابل هو اللازم لا المتعدى لان المتعدى يقابل الاضلال
لا الضلال قوله ولان المهتدى مطاوع هدى والوصول معتبر
فى الاهتداء فمعتبر فى هدى ايضا وبهذا مبتنى دليل الخ
فلذا لم يذكر المصنف مع الدليل الثانى قوله هما على الدلالة
الثلثة للكشاف الخ اثنان منها ما ذكره القاضى
احدهما قوله لانه جعل مقابل الضلالة وثانيهما
ولا يقال الخ والثالث هو هذا الذى نقل هو هذا الخ فى
انفا ولما كان مرجع الثالث الى الثانى فكانت اولئك
فى الحقيقة اثنان فلذلك نقل القاضى توجيهين دليلين
فقط تدبر قوله وهو عدم الوصول مع الدلالة يعنى يكون
الدلالة مع عدم الوصول اخلت بحث الهدى المقابل
للضلال ليس فلم يعتبر الوصول فى الهدى كما هو عند الاشعرة فالاية لا
دل على مدعى قوله اى مقام التحدى قرينة الخ حاصل مراد الكشاف

ان

ان اعتبار الوصول فى الهدى الذى يشتق منه المهدى ليس لاجل
دلالة وانما حيث انه جزء من الموضوع له بل لانه مقام التحدى استدعى ذلك
فاستعمال بمعنى الوصول معنى مجازى بقرينة المقام ومرادنا المعنى
الحقيقى يعنى ان الذى لا يعتبر فيه الوصول قوله وبالجملة لعدم ضعف
الادلة الخ قوله لعدم ضعف الادلة وما عطف عليه منع كونها معارضة
وتاييد عدم الوصول علة للمعلول الاخير وهو قوله رجح كونه الدلالة
المطلقة قوله لذم لا محالة اى تعرض لوجه تخصيص لذم بلا شك
ههنا مع قطع النظر عن التقادير الاتية من ان الذى يوصفون بالريب
الآية اما موصول او مفعول فانه لو لوحظ ذلك فعلى بعض التقادير
وجه آخر هذا او معناه لعرض لوجه تخصيص لذم على الاطلاق
بلا ملاحظة التقادير قوله ويمكن ان يجعل هذا الوجه وجها
للتخصيص والفرق بين الوجه الذى ذكره القاضى وبين هذا
الوجه ملاحظة المبالغة فى هذا الوجه دون الوجه الثانى قوله لو لا
يتكفل الخ لان المسئول وصول فكون الكتاب هاديا له بلا
وصول لغو قوله دفعه بجعل مراتب المتقى على ثلث دفع الامير بجعل
مراتب المتقى ثلثا دفعا له على اختيار كل شق من شقيه فلا يلزم
تحصيل الحاصل ولا اللغو اد بهدى الى ما لم يصل اليه من المراتب قوله
فلا سؤال يهدى به لما مر فيه اظهر ان اللام للتعليل وما مصدرية
اى يهدى وانما للترقى به من مرتبة الخ قوله نعم نحتاج فى المرتبة
الثالثة الى دفع يعنى ما اورده الكشاف يراد اذا اريد بالمنع
الواصل الى المرتبة الثالثة التى لا مرتبة بعدها فانه اعتبر فى
هداية الكتاب ايصاله فيحصل حاصل والا فلغو فدفعه القاضى
فى آخر هذا البحث فانتظره قوله فالوجه الاول تبقى الانتفاع
بنصبه الخ يعنى كلا الوجهان من مشتمل على حصر الانتفاع فى
للمتقين الشعر بنصبه عن مقابلتهم وهم الكافرون كما هو قاعدة
حصر فالوجه الاول تبقى عن الكافرين الانتفاع بنصبه لحصره
الانتفاع به فى المتقين والوجه الثانى تبقى الانتفاع بالكل فيه

عن الكافرين لحصره الانتفاع به في المتقين فافترق الوجهان
قوله فيه انه كالدواء النافع ايضا الخ هذا معارضة لما ذكره القاضي
بل منع على الحصر المستفاد من قوله لا ينتفع بالتامل فيه الام حاصل الفعل
يعني لم لا يجوز ان ينتفع به الكافر اذا هو كالدواء النافع للمريض
وقوله والاقرب الى تمثيل الخ معنى ما ذكره في التمثيل ليس تقرير لعدم التعرض
والمناسبة بين المثال والممثل له فالاقرب ان يقال بدله فانه كما
لم يشر الى الطريق الخ لتحقيق المناسبة وقوله الا انه راعى الخ
جواب واعتذار وتوجيه لما ذكره القاضي من التاويل وقوله
ولما ذكرنا اى من التمثيل ايضا بما يناسبه الخ رد للتوجيه بانه لا
يستدعي لزوم التمثيل بما ذكره فليمثل بما ذكرنا وبذكر بدل ما ذكره
من الآية الكريمة بهذه الآية الكريمة القابلة هل سمع قوله فان
قلت كيف يندرج صاحب المرتبة الخ يريد ان المعنى
للمتقي كلي فلابد ان يندرج تحته اصحاب المراتب الثلث
اندراج الاصناف تحت الانواع مع ان صاحب المرتبة
الاولى يندرج تحته لانه وان صار نفسه لكنه ليس
في صونه افراط كصوم صاحب المرتبتين الاخيرتين
قوله كما كان في مبادي الاسلام متعلق بمجموع الخروج
والترك والاعتراف قوله محل البحث لان الظاهر
من واجبات الايمان بالله ورسوله وفعل الطاعات
المقترنة والحسن عن الشهات فالمطلوب من الآية اما
المرتبة الاولى والثانية وقوله ولم يكن استدلال على انه ليس
من واجبات الشرع صرح القاضي في المنهاج بان الامر مشترك
معنى الايجاب والندب والارشاد والاباحة والتهديد والامتنان
والاكرام والتسخير والبيع والاهانة والتمني والاحتقار والتكوين
والدعاء اللهم اغفر لي ثم صرح الاصوليون
بانه ليس حقيقة في جميع المعاني بل في
بعضها على اقوال شتى واختار

القاضي

القاضي فيه انه حقيقة في الوجوب وصرح الامام في المحصول ايضا
بذلك واستدل عليه القاضي بوجوه تمسة ولذلك قال ظاهر
الامر للوجوب قوله لا يندفع هذا بما ذكره لان ذلك اشارة
الى الحاصل الخ فالصفات المذكورة التي جعلت صفة للالم
من كونه مؤلفا وكاملا وبالغا اقصى درجات البلاغة كلها
وضم الكل الى الكلي لا يصير الشخص والجزئية فيكون الم مبتدا غير
الخ فالمعنى ان ذلك الذي هو خبره جزئي فهو اخص من الم
وقوله على ان المقصود من التعداد الخ علاوة واشارة الى ايراد
آخر قوله فذكر باقي الاوصاف لغو في كونه كاملا بالغا اقصى
درجات البلاغة قوله لئلا يلزم تقديم الخبر المعرف مع انه الخ
فان الم اما علم للسورة او الكتاب واما بتقدير المؤلف
وكل منهما معرف وقوله لكن قد حقيقة الخ يعني للقدر المذكور
لم يجعل الم خبرا لكن جعله خبرا اوفق بتحقيقهم وانه خالف
مشهورهم لانه قد حقق بان الاليق بالخبرية وان كان
متقدما بالجعل خبرا ولا يخفى ان الم اليق بالخبرية وان كان
متقدما بهذا قول النحاة منطلق زيد جائز بخلاف المنطلق زيد
مع جعل خبرا لكن لكونه وصفا اليق بالخبرية من زيد قوله
على انه كان يول بمنكر الخ وجه ثان لرد الاعتذار الذي ذكره
لعدم جعل الم خبرا وقوله فلا يكون معناه او جوز وتقديم
الخبر النكرة نحو منطلق زيد لعدم اللبس قوله اى خبرا
والسوق يشعر بانه الخ يعني ان المشهور في خبر لا النافية
للجنس المبتدا، والخبر ان يسند الخبر اليها فيقال مثلا خبر لا وخبر ان
وغيرهما لكن سوق كلام القاضي يشعر بانه اراد خبر الريب
لانه فتش عن احوال الريب وقال انه مبتدا او مرفوع
وظاهر انه يقتضي ان يضاف الخبر الله وليس كذلك في
هذا السوق مطمح نظر فتدبر قوله قيل لما تحقق ان المقصود الخ
هذا القيل هو السيد الشريف في شرح الكشاف وهذا الجواب القيل

بانه لم يقصد الخ جواب الكشاف وجواب القاضي وقوله وهذا المعنى
لانناسب المقام كلام السيد ويتمم بجواب الكشاف وقوله سواء استقام
اولم يستقيم سوال منه على جواب الكشاف **قوله** فاجاب الخ اى
المفسر وهو المفسر وصاحب الكشاف **قوله** اوليس النزاع
فيه بل في ثبوت الريب فيه يعني ليس النزاع بان الريب يختص به
او مشترك بينه وبين الكتب الالهية بل النزاع بانه الريب
ثابت فيه اولا فالمناسب ح نفي ثبوت الريب فيه
لانخصص النفي به وفرق بينهما **قوله** لم يكن للتشبيه بقوله الخ
اذ تقديم الظرف في المشبه به للتخصيص وفي المشبه للاهتمام
فلامناسبة للتشبيه **قوله** والاوجه انه اراد التشبيه على
التفات الخ ظاهر ما سبق انه جعل قول المفسر انه لم يقصد التخصيص
نفي الريب به جوابا عن السوال المقدر الذي ذكره القابل المبني
على ما فصله ليس بوجه بل الاوجه منه انه ليس كذلك جوابا
للسوال بل مراده به التنبيه على ان تفاوت التراكيب
البليغة مع تخالفها حاصل وكائن لاعتبارات ولو كان
جوابا للسوال هكذا ان هذين التركيبين متجانسين فلم تفاوتا وقدم
الظرف في احدهما واخر في الآخر فالمفسر لم يقصد به جوابا غير
السوال ولو جوابا لكان السوال المقدر هكذا نوظاهر ان منشاه
ليس كما ذكر القابل فتدبر **قوله** والتكرير ولا عديل للمنفي في ارادة
وفي القراءة المشهورة ليس في الريب رفع وكذلك ليس فيها
تكرير لان تكريره انما يكون اذا كان للمنفي وهو الريب
عديل ذا كال انه لا عديل ههنا بحسب اللفظ للمنفي و
هو ظاهر وكذلك لا عديل في ارادة المتكلم وذلك لان لا اذا
كانت لنفي الجنس فالحقيقة يلزمه نفي افرادها كلها ولو
شيع فرد منها شيعت الجنس في ضمنه فليكون لا موجبا
للاستغراق فلا يبقى لها عديل حتى يلاحظ بالاستقلال
نعم لو نفى بلا بعض افراد الريب لاكان ملاحظة بعض الافراد

وارادته **قوله** نعم يصح هذا الكلام اى تقديم الخبر في قراءة وانما يصح ذلك
فيها لانه لا في قراءة ابي الشعثاء بمعنى ليس يقديم خبره لا يوجب تكرير لا بمعنى
ليس لانه مخصوص بلا التي لنفي الجنس والرفع في قراءة محقق **قوله** ذكره
في القراءة المشهورة وسوق كلام القاضي الخ ولا فيها لنفي الجنس
فيجري ما ذكرناه من علة عدم صحة تقديم الخبر على سوق الكشاف **قوله**
مطلقا ويجري في كلام القاضي بالنظر الى القراءة المشهورة
لا قراءة ابي الشعثاء **قوله** على انه الكتاب الكامل آخر هذه الحاشية
مع تقديم موقعه في التقرير لانها موافقة للحاشية ومعنى الموافقة
على قوله والاولى ان يقال انها الخ كما يشير اليه قوله ولانه ينفعه
فيما يذكره من السياق الاولى **قوله** اى كما في اطلاق الكتاب
اراد باطلاق الكتاب المطلع واراد بهذا الكتاب هو الكتاب
المحمل على الم وكذلك اراد باسم الكتاب المطلع الكتاب المطلع
اى اى كمال في الكتاب المطلع صح يكون هذا الكتاب مستوجبا له
ونسبته بحصر اسم الكتاب المطلع فيه كما يفهم من كلام
المفسر وحاصل قوله قلت لا يكتب الخ يعني كون
الكتاب المطلع كتابا مما يكتب لاشتماله على خطر عظيم
يستدعي كتابته وهو كمال بين نفي مطلع الكتاب كمال
ويجعل هذا الكتاب مستاهلا لذلك الكمال ومشتملا عليه
لانه فرد من افراد المطلع نفي الحصر اى حصر الكتاب المطلع
فيه في هذا الكتاب وهذا الجواب مبني على جعل اللام للجنس **قوله**
لقصد او عاد اى حصر جنس الكتاب اى الكتاب
المطلع في هذا الكتاب وهو القرآن **قوله** وانما
سقط رعايته لكمال التاذب مع سائر الكتب
الالهية يعني انما اسقط القاضي هذا القدر
الذي ذكره الكشاف في تركيب الم مبتدا وذلك
مبتدا ثان والكتاب خبره والجملة خبر المبتدا الاول
حيث قال على معنى انه لا غاية لكمال التاذب

في انه لم يسند النقصان الى الكتاب الا ليهتدي كما اسنده الكشاف
اليه وان لم يخلو عبارة الكشاف عن رعاية الادب حيث اورد
الخ **قوله** وعلى تقدير كون الكتاب صفة يحتمل الخ يعني ماذكره الفاضل
من قوله على معنى انه الكتاب الكامل الخ وماذكره نا في حله مبني
على تقدير كون الكتاب ضرورة اما على تقدير كون الكتاب
صفة فيحتمل اللام الجنس ومعناه نفي ماذكره القاضي على
تقدير الخبرية ويحتمل العهد وليس معناه ماكان على التقدير
الاول بل معناه ظاهر وقوله اشارة الى الكتاب المعهد الخ
متعلق بقوله والعهد فتدبر **قوله** اي الاولى مما سبق
الخ وهو ماذكره من الاوجه التي يحتملها الآية من الاعراب ولمكان
تلك الاوجه بيانا لظاهر اللفظ وما في سياق والاولى
بيانا لدقايق المعاني وظاهر ان بيانا دقايق المعاني اولى
من بيانا ظاهر اللفظ هذا وجه اولوية مما سبق واما اولوية
مما ذكره الكشاف فهو ماذكره بقوله لانه لا يظهر الخ **قوله**
لانه ليس كلمة حتى الخ فيه انه وان لم يكن جملة حقيقة
لكنه جملة حكما والحكمية ان تعطف عليه ويحصل مابه
اجزا عليه من الحذف **قوله** وللاسبيل لعطف مابعده
عليه الخ كانه قيل استحقاق الشئ تكونه معطوفا عليه
في كونه جملة فان المفرد ايضا يصح لذلك فليكن الم
مفردا ويعطف الجملة الواقعة بعده عليه قال وللاسبيل
لعطف الخ فان الجملة لا يعطف على المفرد وهذا ويحتمل ان يكون
معطوفا على لا يظهر الخ **قوله** ولا يحصل مابه اجزا الخ اذ لما
كان الم مفردا ليس فيه حذف وهو ظاهر لكنه فيه
رمز الى المقصود مع التعليل ايضا ولذلك قصر على الحذف
قوله فيكون فيه ايجاز القصر الخ والايجاز اذا المقصود
باقل من العبارة المتعارفة فالاقلية ان كانت
لامن جهة حذف يسمى ايجاز قصر لقوله تع في القصاص

حيوة فانه من قولهم القتل انفى للقتل الفصل الذي هو اوجز عبارة عندهم
في هذا المعنى وان كانت من جهة حذف يسمى ايجاز حذف
كقوله تع واسئل القرية اي اهل القرية وصح في المعاني
بان ايجاز القصر افصل وارجح على ايجاز الحذف لاستغنائه
عن الحذف بخلاف ايجاز الحذف فانه يحتاج اليه فان قولهم
القتل انفى للقتل فيه ايجاز حذف اذ التقدير ان القتل
انفى للقتل من الترك والحال انه في القصاص حيوة اريح عليه
كما صرح في اواخر فن المعاني في باب الاطناب والمساواة
والايجاز **قوله** وان يكون خبر مبتدا محذوف الخ ذلك الكتاب لا ريب
فيه عدى للمتقين **قوله** وانما لم ينصب اولوية اشتمال الخ
هذا انما يلزم عليه لو ادعى اولوية اشتمال ذكره من جميع ما عداه
وليس كذلك بل ادعى اولوية مما سبق ومما حوزه الكشاف
كما اعترف به فتدبر **قوله** يترجيحه عليهما اشتمل ورجح
ترجيحه على الاول تعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه امر قليل
في كلامهم بخلاف ماذكره القاضي وعلى الثاني لان
للمتقين مع مبتدا، يرجح يكون من قبيل سنة كمال الا
تصال ويكون استينافا فلا يوافق اخواته اذ بينها
كمال الاتصال **قوله** فهو الحقيق بان يتحدى به صرح بهذا
الحصر بطريق التقريع للاشعار بان هذا مراد القاضي حتى يكون
مضمون الجملة ويكون الثانية مقررة له **قوله** فكيف يفيد
كونه في كمال البلاغة بل يفيد كونه في كمال الهداية وهو لا يقرر
جهة التحدي التي هي كمال البلاغة وحاصل الجواب انه يفيد كونه
في كمال الهداية وهو ان يكون هاديا بعبارة
وبمعناه ومعنى كونه هاديا بعبارته انه المجرد
اعتبار انه المفهمة للمنكر لمن يهدي برهما او يهدي
مطلع الخلوص الى ما هو الحق وما عداه من كتب النوع مفهمة
بمعناه دون عبارته او بلاغتها ليس في مرتبة بلاغة كتابنا

فالحمد لله الذى جعلنا من امة محمد عليه الصلوة والسلام قوله الا انه
لم تعثر عليه فى كلام القوم يعنى لم يجعلوا رباب المعانى كون اللاحق
نتيجة الى بوح نكتة الفصل بل جعلوا كون اللاحق مقررا للسابق
من مكانه ويمكن ان يجعل ذلك مطابقا لهذا ومتحدا معه تبوع
تكلف كما قال لانه لكونه الخ قوله نعم لا يعطف النتيجة لكن يربط
الخ منا الخ بعنى لما راى انه لا يعطف النتيجة على المنتج ظن انه
لم يربط الحروف التعقيب وليس كذلك قوله على
استفاء النتيجة مع انها ليست مستفية عنها فليس فيه
حسن قوله الا انه كان كل لاحق الخ اى سبب نتيجة لسابقه
حقيقة قوله وكونه كذلك يفيد كونه هدى للمتقين قوله
يعنى هو مفاد ذلك الكتاب ولما استتبع ذلك لهذا
المفاد استتبع لمفيده وهو ذلك الكتاب قوله فلفظ الاستتباع
فى عبارة الخ لان لفظ الاستتباع يمكن حمله على المعنى اللغوى
وهو الاستلزام ويمكن حمله ايضا على الاصطلاحى لعلمى البديع
فهذا قوله وفيه اشعار بانه القاضى لم يلاحظ من لفظ الاستتباع
ما هو بمعنى البديع وانما هو مجرد اتفاق دفع قوله الحذف نكتة
من حيث الخ يعنى الحذف ليس فيه نكتة من حيث ذاته بل فيه
نكتة من حيث يتعلق بالداعى على حذف المسند اليه على
تقدير كون المحذوف فى هذه الجملة المسند اليه ود
داعى حذف المسند اليه اما الاحتراز عن العبث بناء على الظ
وتحصيل العدول الى اقوى الدليلين من العقل واللفظ او للتعظيم
او للتحقير الى غير ذلك ما بين فى علم المعانى هذا لعله
اقتصاره على قوله بداعى حذف المسند اليه
اشارة الى ان المختار ان يكون المحذوف
المفيد كما مر منه قوله عبارة عن فحاته تعريف
ذلك يعنى وهو التعظيم والاشارة الى بعد المكن
عن ساحة غير الواجب وغيرهما قوله باعتبار الغاية

والفايدة اشار بقوله والفايدة الى انه الغاية بمعنى الفايدة لا
بمعنى الحال كما قاله بعض ارباب الحواشى يعنى بتخصيص فايدة الهدى
وقعه للمتقين للايجاز والتفخيم قوله وفرق بين التسمية
بالمشارقة والتسمية بالصيرورة لعله اشاره منه الى
الرد على الكشاف حيث جعل التسمية بالصيرورة قسما بالمشارقة
حيث قال ومنه قوله مع ولا يلدوا الا فاجرا كفارا اى صاير الى
الكفر والفجور ويمكن ان يكون مراده انه مثل فى المجازية
قوله باعتبار اضافه به عقيب الى آخره فالرجل عقيب
تعلق المرض به يتصف بالمرض وكذا الرجل عقيب تعلق
التقوى به يسمى متقيا فالتسمية بهذا الاسم تسمية
بالمشارق اللهم اجعلنا من المتقين قوله يسمى بالصيرورة
كتسمية نوح بعض اولاد قومه فاجرا كفارا فانهم بعد
تعلق الولاده بهم يتصفون بالكفر والفجور بعد حين
او ذلك بعد الامتياز والبلوغ قوله للتسمية والتخصيص
كليهما لا غاية للتسمية فقط فعل ارباب الحواشى
قوله والاولى خلافها يعنى مطنبة بالنظر الى الاولى و
اراد بالثانية من الاتيين الاخيرتين جملة يهدى
مع مبتدائه وهو وليس للمتقين دخل فى الجملة و
الا لم يكن موجزه بالنسبة الى لاريب فيه تدبر قوله
كانت الصفة مفيدة باعتبار الصلوة اى المفهوم من قوله
ويقيمون الصلوة وما بعدها من قوله ومما رزقناهم ينفقون
او باعتبار يؤمنون بالغيب فالصفة موضحة لان مفهوم
الصفة هذه ما والمفهوم الموصوف المحمول على المتقين
عن الشرك واذا ساوت الصفة مع الموصوف فهى
موضحة والصفة المفيدة هى الصفة المخصصة المشهورة و
هى انما تكون اذا كان اخص من الموصوف ولا يخفى ان
الذين يقيمون الصلوة ينفقون اخص من المتقين عن الشرك

هذا ويمكن ان يراد بترك ما لا ينبغي المعنى اللغوي الذي هو فرط
الصيانة ويكون الصفة بصلاتها الثلثة مفيدة فاعرفه قوله
لانها اسلم للمتقين يعني ان حمل على المرتبة الثانية وهو التجنب
عن كل ما يأثم بفعل او ترك فان اعتبرت للصفات مستتبعة لجميع
العبادات فيكون الصفة ما ويا للموصوف وان
لم يعتبر ذلك بل لوحظ مجرد الايمان والصلوة والانفاق
فالصفة اعم من الموصوف اذ كل متجنب عن ذلك موصوف
بها بخلاف العكس وان حمل على المرتبة الثالثة فكذلك الحكم
بلا فرق تفكر كل مرتبة منها بتصور انقسام الصفة الى الاعم
والمساوي ومداره على الاستتباع وعدمه كما لا يخفى قوله
والصلوة والصدقة مشتملة على جميع الخ حتى يساوي
الموصوف زعم القاضي ان الصفة الموضحة لا يكون الا مساويا
كما قالوا في الجسم الطويل العريض العميق فان الصفة مساو
للموصوف وحاصل السؤال ان الصفة الموضحة لا يخص بالمساوي
بل يجوز اعمية قوله ولم يراع في بيانه ما هو الاصطلاح النحوي
اي القاضي لم يراع في بيانه للصفة الاصطلاحي بان
يقال صفة للموضح ولم يذكر التقييد المرادف للتخصيص لان
الموصوف ههنا معرفة وحاصل قوله وفي الفرق الخ ان في فرق
القاضي بينهما باخذ الموضحة المأخوذة من الايضاح دون
التوضيح ايهام الى انه لم يراع في بيان الاصطلاحي النحوي وهو
استعمال التوضيح قوله للتاكيد مثل نفخة واحدة
فالواحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة
فكذا فيما نحن فيه فان الاتصاف بالامور
الثلثة مفهوم من المتقي بهذا التفسير
فالدليل والفرق بين المؤكدة والموضحة ان المؤكدة
مقررة والموضحة مقررة وقيل ان المؤكدة
يؤكد بعض مفهوم الموصوف كما مر والموضحة يكشف

عن تمام

عن تمام الماهية كذا في حواشي الكافية والكاشفة كالموضحة معنى كما
لا يخفى قوله فيكون تفسير المتقين لانه في الاستيناف بيان وتفسير و
ايضاح قوله وبهذا اندفع ما يقال الخ هو السيد قدس سره حيث قال
ان المتقين ان اريد به العارفون لم يحسن ان يجعل الذين
يؤمنون بالغيب صفة مفيدة ولا مخصوصا بالمدح بصادفيها
والاستيناف ايضا لان الضالين الصابرين الى التقوى
ليسوا متصفين بشيء مما ذكر وحمل السهل على الاستقبال و
المشارفة يأباه مساق الكلام عند من له ذوق سليم انتهى
وحاصل السؤال مبني على ارادة الحال من يؤمنون واخواته
فانهم لو اخذوا في الحال لما كانوا مارفين ولذلك دفع
بان المراد به الاستقبال بالنظر الى الهدى قوله يقال
عليه ان الوقف على المتقين تام ايضا فلم يستقل
بنفسه بل هو مربوط بما قبله والوقف على شيء
يتعلق به ما بعده ليس وقفا تاما بل يسمى
وقفا كافيا فلذلك خص الوقف التام بكونها مفصولا
ومنه علم منشأ عدم الايراد بما اذا كان صفة مفيدة
او موضحة او مسوقة او تعلقها بما بعده امر ظاهر لا تعدل
احد بان الوقف تام قوله هو صدر متعلق ما هو
اجنبي عن الفعل اراد بالاجنبي الظرف الذي هو به وامثاله
واراد بمتعلقه الفعل المطوي وهو ههنا الاعتراف
قوله اي آمنت معترفا به راعى مذهب العلامة
التفتازاني فانه يحمل الفعل الاصلي في موضعه والمتضمن
حالا وبعكس السيد الشريف فيقول اعرفت مؤمنا به
قوله اورد عليه انه الخ اي التفسيرين على هذا التعريف
حذف فلا معنى الخ قوله من غير استعمال في
معناه الخ اي من غير استعمال الفعل المذكور في معنى عامل
المتعلق بان يقال آمنت بمعناه الاصلي عامل في الظرف

ووجه البعد ان الظرف لا يتعلق به فكيف يكون عاملا فيه واما
اذا اعمل آمنت فيه مع استعماله في معنى الاعتراف العامل في الظرف
فلا يتحقق تضمين بل هو من قبيل المجاز المرسل تدبر قوله بدون
الاعتراف كما ان الانكار الخ الاعتراف بدون التصديق صفة
المنافقين والانكار صفة الكفرة المجاهرين قوله لانه بالحقيقة
اللغوية الخ وجه الاول الاحسنية وقوله قد عرفت الخ اشارة
الى وجه نان حسن الوجه الاول وقوله وفي جعله بمعنى الوثوق الخ
اشارة الى وجه حسن الوجه الثاني وهو كون الايمان بمعنى الوثوق
فلما كان حسن الوجه الاول من ثلثة اوجه جعله احسن مما وجه
حسنه واحدا قوله عند المحققين وهو الشيخ ابو الحسن الاشعري
والقاضي الباقلاني والاستاذ ابو اسحاق الاسفرائيني وابن الصباغ
وابن الراوندي من المعتزلة والايمان عندهم الا وان كان
مجرد التصديق الا انهم جعلوا الاقرار بكلمتي الشهادتين
شرطا له لاجزاء الاحكام الشرعية عليه وظاهر من انتفاء
الشرط يلزم انتفاء المشروط فلذلك من اخل
بالاقرار فهو كافر عندهم قوله عند جمهور المحدثين
والمعتزلة والخوارج واما عند الاشاعرة فلانه لا اقرار
شرط للايمان واما عند المحدثين والمعتزلة والخوارج
فلانه جزء حقيقة الايمان وظاهر انه ينبغي الشرط
والكل بانتفاء الشرط والجزء قوله ويدخل قولهم
في الشرع اذ المحدثون الخ عطف على ليقابل اولا ذكر
لفظ المحققين المشعر بان هذا الاختلاف الواقع
في ايمان الشرعي ولو لم يذكر لتبادر انه اختلاف
بين اهل الشرع وغيره وليس كذلك
داخل من التفصيلي من وجه او من وجه
آخر فيدخل التفصيلي في الاجمالي فان الاجمالي
هو الايمان بجميع ما جاء به النبي عليه السلام اجمالا وهو

ينقسم الى اقسام وتفصيلا كايمان الصلوة والزكوة
وغيرهما فالتفصيلي داخل في الاجمال قوله فمن اخل بالاعتقاد
وحده لا يخفى ان بعضهم قيد الاخلال بالعمل في عبارة القاضي
بان ارتكب كبيرة والاصح المجرد كلامه الاتي في الايمان
غير داخل في الكفر عند المعتزلة فانه مختص بمرتكب الكبيرة
فانه خارج عندهم والاكمل معصية كفر عند الخوارج كما صرح
في المواقف قوله بقي ان عروض ما يجعل الايمان في الموارد
مختصا الخ حاصل ان دلالة هذه الادلة الدالة على ان
الايمان في الموارد المخصوصة بمعنى التصديق لا ينافي كونها
في الشرع بمعنى الامور الثلثة لجواز ان يكون المعنى الشرعي للايمان
ذلك واستعماله في معنى التصديق في تلك الموارد مجازي و
قرينة المانعة عن ارادة المعنى الحقيقي هناك اضافة الى العلم
وعطف العمل والمقارنة بالمعاصي هذا وقوله فان من جعله
الخ ينظر للسند وما يبدله وخلاصة لا مانع من ذلك الا يرى
ان من جعله بمعنى الامور الثلثة تقوى بان استعمال
في التصديق مجازي اذا عدي بالباء قوله الا ان
يقال الاصل الحقيقة جواب عما اورد خلاصة ان
الدلالة دلت على انه بمعنى التصديق في الموارد
المخصوصة والاصل في اطلاق اللفظ ارادة معناه
الحقيقي فرعاية الاصلي مقتضى ان التصديق معنى
حقيقي للايمان للايمان ومنهما يعارض شيء الاصلي
يكون الحكم باقيا قوله فلا يرد انه ينافي الخ بين
المحمل في قوله وكلا الوجهين في يؤمنون بالغيب
فان تحسين المعنى اللغوي في الاتيه ينافي في قوله يتعين فيها
ارادة التصديق الذي هو للمعنى الاصطلاحي اذا لم يقيد
واذا قيد اندفع به قوله فلا يرد ان بان ترجيح الثاني تقريره على قول
قوله للمانع الخ علة عدم الجزم قوله المطعم اسم مكان

بضم الميم وفتح الهاء اسم مكان من المزيد على وزن اسم المفعول قوله
سمي الارض مطمئنة لان المطمئن من يجعل الشئ واقرار
والارض ليس كذلك بل هو مكان القرار فهو من قبيل اطلاق
اسم المحل على الحال قوله ولا يخفى ان شهادة تسمية الخ
يعني ان شهادة تسمية المطمئن والمحقق غيبا لكون
الغيب مصدرا لابد لاحتمال ان يكون اسما هما عينا
اى لجواز ان يكون ما وقع لهما غيب بالتشديد لا غيب
بالتخفف والكلام فيه قوله لا يقابل بين الحس
وبداية العقل اذ المحسوسات من البديهيات عند
العقل فذكر احدهما بعد الآخر ليس له فائدة وحاصل
قوله الا ان يقال الخ اثبات الفائدة والتقابل بينهما
فان المدرك بالحس فقط هو المشاهدات اولوجه
اثبات والمدرك باول العقل هو الاوليات المشهورة
منقابلا لكن ح لا يكون تعريف الغيب مانعا لهما
المتواترات والحدسيات والمجربات وهذا معنى
قوله فيبقى كثير منها الخ لانه يصدق عليها انه لا يدركها
الحس فقط لا والاولى من العقل قوله فيبقى كثير
من الضروريات كالمتواترات والمجربات والحدسيات
قوله ويدخل في الغيب فلا يكون تعريفه مانعا قوله
ولا يقتضيه بداية العقل ما يعم بعني يراد بعدم اقتضاء
بداية العقل اعم من عدم اقتضاء الحس فقط
وغنائه عنه ومن اقتضاء الحس وعدم غنائه
عنه وظاهر ان المتواترات والمجربات والحدسيات
بما تقتضيه الحس وغير مغنية تلك الثلثة عن الحس اذ لابد فيها
من معونة الحس وفي بعض النسخ ما تقتضيه
الحس ومغنا عنه قوله والاظهر ان المراد بالغيب
العام الخ بحيث يشمل القسم الاولى

والثاني

والثاني وفي بعض النسخ العلم بدل العالم قوله ان الحجج
عند الله ذكروا الصحاب الخ يعني ذكروا الصحاب عند الايمان
واصحاب رسول الله وانتفعوا عليه وفضلوا ايمانهم على ايمان
انفسهم لانهم كانوا من التابعين فقال ابن مسعود وفي
جوابهم ان او محمد عليهم كما يتبين لمن راه فكل من راه يظهر لديه
لا جرم انه بنى نجلا فلنه لم يره وآمن به فايمانه افضل من
ايمانهم قوله فانه لا يتاتى الاستمرار فيه والتلفظ لا يكون
مستمر الحال الايمان القلبي فانه مستمر بحسب الحصول وان
غفل عنه بنوم وغيره قوله من ان الصلوة عماد الدين لان
المراد برفع العمود عن الارض ويقيمه وبعد لها حتى يستحكم البناء
قوله فيه انها مشتملة على قيام المصلي فلا يصح قيام
الخ حاصل الاعتراض ان الصلوة لما كانت مشتملة على
قيام المصلي فيها لا على قيام الصلوة لا يصح ان يقال اقام
الصلوة لانه بمعنى جعل الصلوة قائمة مشتملة على قيام
نفسها وظاهر ان لا قيام للصلوة في نفسها بل القيام معنى
للمصلي فلا يكون قوله لاشتمالها على القيام وجها لما ذكره
وانما يكون وجها لما ذكره لو كان المعنى لاشتمالها على قيام الصلوة
في نفسها قوله بتحصيل بعضها شريعة الخ اى طريقة
يعني ان الاقامة تحصيل القيام الذي هو جزء الصلوة
يعبر به عن تحصيل الصلوة قوله لانه المتبادر والتبادر
الخ اى المتبادر من الاقامة التعديل قوله حقيقة في تسوية
كل شئ يعني انهم قالوا الاقامة حقيقة في تسوية
الاصنام فلما كان التعديل متبادرا وهو
قرب امارة الحقيقة او عن بعض الخ مبالغة قوله و
ان يكون المراد ان الاظهر الخ اى المراد من قوله والى الحقيقة
اقرب شهرتها لا لانه المتبادر كما ذكر اولا
ولما كان بيان ذلك الوجه موقوفا على بيان اظهرية

الوجه الاول اقحمه في البيان فقال الاول اظهر لان الاضافة بمعنى
النسبة والتعديل اشهر من المعاني الباقية قوله خالف الكشاف
في جعل الصلوة منقولة يعني ان القاضي جعل الصلوة بمعنى
الترحمات المخصوصة منقولة من الدعاء والكشاف جعلها
منقولة من تحريك الصلوين الى الترحمات المخصوصة وعند الكشاف
اذا قيل للداعي مصلي فهو حقيقة لغوية وان كان مجازا عرفيا
ايضا قوله لان مجئ الصلوة بمعنى الدعاء قوله ومما عطف
عليه علة لكون الصلوة بمعنى الدعاء ليس فرعا للصلوة
بمعنى الترحمات المخصوصة او الصلوة بمعنى الدعاء في اشعار
الجاهلية مع كثرة انه ليس الصلوة بمعنى الترحمات المخصوصة
معروف عندهم فلا يكون الصلوة بمعنى الدعاء فرع
الصلوة بمعنى الترحمات المخصوصة قوله من غير الحذف نادر
فلو كان الصلوة بمعنى الترحمات المخصوصة اصل الصلوة
بمعنى الدعاء لكان صلى مشتقا من الترحمات وهو
ليس بحديث قوله وفسرها بانكم يجعلون شكر رزقكم الخ
والقاضي في تفسير الاية في موقعها وافق ذلك الغير
بشكر رزقكم فنقله ههنا ليس على وفق تفسيره
هناك قوله وبالجملة في الاستشهاد بها خفاء
اي في الاستشهاد بالاية على ان الرزق بمعنى
الحظ خفاء لجواز حمله على العرف مع تقدير الشكر
والعدول عنه الى المعنى اللغوي خلاف الظاهر
قوله ويعارضه اي العدول اي هذا الدليل الذي ذكرناه للقاضي
معارض بان العدول الخ قوله كيف تدل على اختصاص
الرزق بالحلال يعني كون استفادة كون الرزق حلالا
من الاسناد مشعر بانه لم يسند فيه الحلال والحرام فكيف يكون الرزق مختصا
بالحلال وهذا هو الظاهر حاصل ما اورده على الكشاف الا انه اورد عليه بعبارة
اخرى حيث اشار الى الاستدراك قوله يعني عن استفادة من الاسناد

لان ما ينفع لما كان مرزوقا وهو عندكم حلال فلا حاجة الى
ان يقال حلالية مستفادة من الاسناد قوله بكمال الحل كما يشير اليه
الخ حاصل الحل مستفاد من اطلاق الرزق وكمال الحل مستفاد من
الاسناد اليه قوله والحل المستفيد من اضافته الى الله تع الخ قوله
والحل المستفيد حال من الحلال وقيده يعني ان المدة في جعل الحلال
حراما حال كون ذلك الحلال مستفادا من الاضافة اليه تع ما يشير
القاضي ليس فيه هذا القيد فلا يرد ان يراد الاول غير ما يشير
تدبر قوله ولا يخفى ان كون الحرام خارجا عن الرزق
لما كان مبناه الخ قد تقرر في كتب الكلامية ان مبنى هذا
الاختلاف امور ثمة الاول اعتبار الاضافة الى الله
تع في مفهوم الرزق الثاني انه لا يراق الا الله الثالث
ان العبد يستحق الذم والعقاب على اكل الحرام الرابع
ان ما يكون مستندا الى الله تع لا يكون صبحا الخامس ان الله تع
لا يمكن العبد من القبيح فاقتصاره على الخامس
مما لا ينبغي لكنه يمكن ان يقال الاربعة المتقدمة لما
كانت متفقا عليها بين الفريقين بخلاف الخامس فكان
مبنى الخلاف هو وحده ولما كانت الاشاعرة قائلة
بان التمكن في كل شيء منه تع قالوا الحرام رزق و
لما قالت المعتزلة بانه لا يمكن العبد من الصحيح قالوا الحرام
ليس برزق قوله والتقييد خلاف الظاهر اي التقييد بصرف
المال في الغرض فقط قوله فان قلت بعد ما سبق الخ يعني
ان المرزوق ههنا مختص بالحرام اتفاقا من الفريقين لكن عند
الاشاعرة اختصاصه بالحلال بمقتضى مقام المدح وعند
المعتزلة بحكم الوضع فان الرزق موضوع عندهم للحلال فقط قوله
فلا يتناول المغصوب فرد الى صاحبه لا يسمى اتفاقا وكذلك
نفس المغصوب لا يسمى المرزوق قوله بنى عليها الاسلام وقبل الخ ما
بناء الاسلام عليها فان احدهما عمود والاخر قطرة قوله

وفيه ان القرينة المذكورة في لفظ القرينة ابهم لانها عبارة
عن الاقتران بما هو سبقها وقوله صارفة اى عن المعنى الحقيقى
الذى هو الاعم قوله فتعين اراد بها بخ اى المعنى الحاصل المجازى
وهو الذكوة او عند القرينة الصارفة عن المعنى الحقيقى تعين المعنى
المجازى فلا يجوز ارادة المعنى الحقيقى فكيف يجوزه الكشاف
ارادة الصدقة المطلقة بخلاف الانفاق المسند الى المخلوق بخ
عطف على قوله للابهام في كلام القاضى ووجه ثان التقديم المفعول
لا انه وجه اخر للابهام تدبر قوله فهو يستفاد منه قليل الانفاق
بالبعض وفيه ان المستفاد من تقليل الانفاق بالبعض كونه
ذلك البعض مخصصا وليس يفيد تاكيده قوله فاطلقه لظهور ان
الكلام بخ اى قيد في الانفاق في سبيل الله مراد للمص لكنه اطلق
الكلام ولم يقيده اعتمادا على ظهور ان الكلام فيه فمعنى كلام
المص على التقييد لكنه غير مذكور اراد المعنى على الاطلاق كما هو الظاهر
اى كف عن الاشراف في مطلع الامور لا اشراف في الخير
وللاضيع في الاشراف قوله والافاد حاله بخ بان حمل الانفاق
على انفاق الزكوة فسبب ادخال من بخ هو لان الزكوة
بخ قوله فهو الذى يضرب به المثل ظاهره ان الضرب سدا،
كان بالفتح او بالكسر هو بمعنى بالضرب به المثل وقوله
ولا بد في ضرب المثل من المماثلة بين الممثل به بيان للجامع
بين المعنى اللغوى والاصطلاحى قوله لكن في الاساس آه
فبين ما ذكره المص في الاساس وبين ما ردى عنه
منافاة وهو المراد فيما قوله لكن في الاساس آه ويمكن ان يكون
ما في الاساس عدولا عما ردى عنه ولذا قال السيد هو
بالفتح عند الجمهور قوله مما يجعل مقابلا آه وهو المراد بهم هم
الذين امنوا عن شرك وانكار وبالمؤمنين بما انزل
اليك اهل الكتاب الذين آمنوا لا عن شرك وانكار قوله للتباين
بكل منهما آه فيه نوع مسامحة فاما ان يراد بالايمان هنا

المؤمن واما ان يقدر الايمان فيما سبق فيقال على ان المراد بالمؤمنين
الذين مؤمنون آه وقوله والا اى وان لم يرد الايمان بكل منهما
فيما سبق لا بل اراد الايمان بهما مطلقا اما استقلالا او تبعا
فالطائفة الاولى ايضا مؤمنون بهما تبعا فلا يتحقق التقابل
ح لكن في تحقق التقابل يقال ان ايمان الطائفة الاولى بما انزل
من قبل تبعا لايمانهم بما انزل اليك لاندراج ما انزل
من قبل فيما انزل اليك فان احوال الكتب ان بقية مندرجة
في قرآننا قوله الا ان يقال آه يريد بهذا تصحيح المقابلة بما ذكره
واد خال على رضه ومن نشا، على الاسلام في الطائفة
الاولى قوله وذلك لا يوجب سبق الشرك بل يجوز
ان يسبق الشر كثير كالمؤمنين من الكفار وان لا
يسبق كعلى رضه ومن نشا، على الاسلام وما ورد
ان ايمان الطائفة الثانية ايضا لم يسبق بشرك
فتكون داخلة في الطائفة الاولى فلا مقابلة ايضا فقيه
بقوله وايمان اهل آه قوله الذين كانوا بخ صفة
جارية على غير من هي له فان في الحقيقة صفة القوم
وآخرى على المط قوله باول بالصفة فيول ابن الهمام
بالمتولد من عظيم الهمة ويؤول اللبث بالسجية وكل
منهما صفة ووسط العاطف على ان الممدوح وهو الجامع
بين السيادة والنسب الرفيعة والسجاعة الكامل
قوله على التهكم اى على السخرية فان الحارث لما بلغه
عده بالقتل في شعر نقص عن حربه وما قاربه
فاستهزأ الشاعر به وقال السيد الكلام ليس على
التهكم بل على ظاهره اى يا حسرة اتى من اجل
الحارث فيما حصل له من مراده واتصف به من الصفات
فانه الذى اغاره صباحا وغنم منهم وآب الى قومه سالما
قوله لابد من الفكة آه ونعم الفكة بخ الطائفة الذين آمنوا بالغيب

عن شرك ولم يكونوا مقرونين بالصلوة والزكوة ولم يعرفوا
بخلاف الطائفة الثانية قدم ذلك كذا افيد قوله وما انزل
من قبلك ايضا يحتاج الى النكتة ولا يبعد ان يكون الموصول وهو
ما على مقتضى الظاهر فلا يستدعى نكتة فان المنزل اليك والمنزل
قبلك متغايران ولذلك كرر الموصول ولم يكتف بواحد
وانما يحتاج اليها لو كان متحدا الا يرى انه لما كانت الطائفة
الثانية متحدة بالاولى احتيج الى النكتة تكرير الموصول فلم يذكرها
في باقي التقديرات قوله والموجود اصح الخ اذ الوجود خير محتمل
والعدم شر فاختير اصح بالتغليب على الشر فقوله والموجود
اصح آه دفع به عدم تغليب المعدوم على الموجود
فقال ينزل بدل انزل قوله لكمال المدحة بعلمهم لوقوعه
ردد فعدد رغبتهم في الوقوع وكون الوقوع نصب عين
المؤمن قوله بمعزل عن الجمع آه بلفظ انزل فالمعنى الحقيقي
ما انزل في الماضي والمعنى المجازي ما ينزل في المستقبل فلو اريد
بانزل كلاهما على سبيل الاستقلال كان جمعا بينهما وليس
فليس قوله واورد انه لداع آه اي الداعي الى هذا الجعل
هو كون الايمان بالجميع واجبا وهذا الداعي ليس مما يجب
ان يجاب ويقبل قوله لان الايمان بما سينزل آه فلا يكون
ذلك الداعي صارفا للفظ عن مضاه الحقيقي وذاهبا به
الى المعنى المجازي الشامل للمستقبل فلا يحتاج الى النكتة
التعبيرية بل هو على ظاهره وقوله ويجعل في دفعه اي هذا المورد
في دفعه وحاصل التحمل اثبات الصادق عن الحقيقة
وبيان وجوب اجابة ذلك الداعي بان المقام مقام
المدح ومجرى مقام المدح مع ذلك الداعي علة تامة الى ذلك
الجعل قوله لا يخفى انه المتبادر آه لما جعل القاضي نظارة
انسمعنا كتابا انزل للاية المذكورة من جهة تعليق السمع واسناد
الانزال اليه اورد بانه لا تنظر بالنظر الى الوجه الاول

بل

بل النظير باعتبار الوجه الثاني وهو اسناد الانزال والدال على جعل
القاضي النظير منزلته الجهير قوله فانا الخ لم يسمعوا جميعه وقوله لم
يكن الكتاب حينئذ منزلا كلية قوله غير معلوم اذ يحتمل انه لا يتحقق لهم
سماع البعض الا مع نجاز الانزال فيما نحن فيه من الاية قوله
فنبقى ان يقتضي قاض فيه تسميع على القاضي حيث حكم وقضى
بان سمعنا ايضا مقصودا بالتنظير كما بنيا ومستندا في ذلك
جعل المراد بكتاب انزل في التنظير الجميع وذلك لما كان مما لا
يراه المبصر وسميع فالقاضي لما ذهب اليه فكانه اعمى واصم
فلا يصح للقضاء اذ اشترط القاضي ان يكون بصيرا سميعا
فضيه تسميع سميع قوله الانسب بما سلف في الحاشية
الواقعة على قوله والشريعة غراء آخرها قوله لا سيما الاحكام
الواقعة في القرآن كالاوامر والنواهي لا يقصرها ووعدها
ووعيدها فلسنا مكلفون بالقرآن باسره قوله بل يجمع
يعني نحن متعبدون ومكلفون بالقرآن باسره فانا
مكلفون بالصلوة ويصح الصلوة بتلاوة القرآن باسره
ومن الجنب والمحدث للقرآن باسره حرام وكذا يحرم تلاوة
الجنب للقرآن باسره ويحرم المس بالقرآن باسره فمن
ذلك علم انا مكلفون بتفاصيل القرآن باسره وقوله
الى غير ذلك من احراره والغائبة في القاذورات قوله يعني
ان تلك الرمزة مع تصحيح والبيان التعريض بالوجه الاول
باعتبار افادته التخصيص قوله مر فيه انه الخ يراد على ما ذكره
في التصحيح والبيان ولا يخفى انه غير وارد عليه على ما ذكره الشارح
فارها قيد لتعليق ايقانهم بما هو على خلاف الاخرة بزعمهم على
ما قاله السيد الشريف وفيه تعريض بان اعتقادهم الذي يزعمونه
بانه ايقان بالآخرة ليس بايقان بل هو جهل محض قوله وردى
بالدهن اي بفتح الحاء وضمها فالاول على اصل حركته والثاني على نقل
ضم الباء اليه قوله وتقعه بالكرم الخ انما وصف انبيه بالكرم فقط

واما وصف نفسه بالكرم فلما ذكره من قوله حيث جعل آه قوله ودقوله
يجب جواب القسم آه قد تقرر في النحو ان جواب القسم اذا كان
ماضيا مثبتا لزمه اللام مع قد على الافصح لكنه لم يذكر قد مع كونه
من الفصحاء لجري حب مجرى نعم الذي هو من افعال المدح وهو محفوظ
من التصرفات من ادخال قد والاستغناء قوله ثم هذا التوجيه
اي جعل احد الموصولين مفصولا عن المتقين لان فصل
الموصول الاول وان كان وجها وتعينه فصل الموصول
الثاني ايضا موجها لكنه لا وجه لفصل الموصول الثاني
استقلالا مع وصل الموصول الاول اذ لا يجوز عطف
الموصول الثاني مع خبره على الموصول الاول لانه جار على
المتقين فلو عطف عليه يلزم ان يكون المعطوف ايضا
جاريا عليهم مع ان العرض انه مفصول عنهم اي غير
جار عليهم فتعين ان يكون الموصول الثاني مع خبره معطوفا
على قوله هدى للمتقين ولا حسن لذلك العطف لانه
ان كان الكلام المسوق من الموصولين في طائفة واحدة كان
الموصول الثاني تكرارا وان كان الموصول الثاني مع خبره في
اهل الكتاب فيبقى ان يجري على المتقين كالموصول الاول
انهم ايضا متصفون فلا فائدة في نعم اسلوب الكلام في الموصول
الثاني وهو استيناف وعدم اجرائه على المتقين فقوله
ولا فائدة في الاستيناف من بنمته قوله فيبقى ان يجري آه وقوله
وتغير الاسلوب عطف تفسير للاستيناف قوله فعلى صار هذا
التعريض هذا القائل هو المحقق التفتازاني وبين الكلام
حين كونه تعريضا على وجه يحسن العطف لوجود جامع بين
المعطوف والمعطوف عليه وهو كون كل منهما صفة
الكتاب ومدار حسن العطف ذلك كما بين في المعاني قوله وفيه
ما قيل آه هذا القائل هو السيد الشريف نقل ما ذكره المحقق التفتازاني
واورد عليه ما اورده وحاصله انه وان وجد الجامع لكن كذلك يجوز للعطف

لا محسن له قوله ان حسن المقابلة بين سلك آه ادخ يتحقق
المناسبة بين المسند اليه الاول والمسند اليه الثاني فانهما من شئ واحد
وبين واصف بخلاف المسند اليه الاول وهو اهل الكتاب والمسند اليه
الذي هو غيرهم فانه لا تناسب بينهما من تلك الجهة فيحسن العطف
على التقدير الاول دون الثاني بهذا ولا يخفى انه يكفي لحسن العطف
ما بين اهل الكتاب وغيرهم من مناسبة الاخوة او الصداقة
او الصداقة كما بين في المعاني ويمكن الدفع بانها من مفهمات
العطف لا من محسناته قوله وبين بهدايته لمن آمن منهم
على ما قاله التفتازاني فان ما ذكره في بيان حسن
العطف الواقع في كلام الكشاف مشعر بان بينهما حسن المقابلة
يحسن العطف قوله وقيل تاويل الكلام الخ بهذا القايل هو
السيد الشريف حيث قال والوجه في جعله تعريضا انه
لما غير عن المؤمنين بانهم جامعون في الايمان بين ما
انزل على محمد وما انزل من قبله فاهل بهذا الاعتبار من انفراد باحدهما
اغير كفار اهل الكتاب فعرض بان ظنهم بانهم على الهدى
ظن كاذب ومعنى الكلام ان الكتاب هدى للذين لم يؤمنوا به
ليسوا على هدى انتهى وقوله وليس فيه ايضا عطف فانه الجملة
وصف الكتاب بكمال الهداية للمؤمنين به والثانية بسلب
الاهداء عن طائفة اخرى لم يؤمنوا به وظاهر انه ليس
بينهما مقابلة يحسن العطف هذا وهذا الايراد اورده
قدس سره بنفسه والمحشي متحمل قوله واورد على هذا الاستيناف آه هذا
المورد هو السيد الشريف حيث قال واما بعد ما اخبر عليهم تلك
الصفات المقتضية لذلك الاختصاص اقتضى ظاهر
فلم يبق للسؤال الخ وكان الجواب المذكور له بقوله
اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون اعاده
للدعوى فهو كالمصادرة انتهى وقد اخذه قدس سره من صاحب
الكشف ثم انه قدس سره اجاب عن الايراد بانه يمكن ان يقال الجواب السؤال مبني على

عفلة الناعل عن اقتضايها الاختصاص وكان الكلام
المذكور اعادة للدعوى بنيرها على ان الناس فيها بين غير مثبة
السوال الا انه غير فيه للنسبة بين الهدى والمتقين وزيد التصريح
بنتيجة الهدى اصرارا عن سناعة التكرار هذا وهذا المحى
صحيح اتجاه السوال بوجه اخر وصحيح كون قوله اولئك على هدى من
آه جوابا ما ذكره من الملخص والمحل الرد في ايضا قد ضحى بما يقرب
منه وسيوضحه ان شاء الله تع قوله من فصل تخصيص البيان آه
اراد بالبيان قوله فان اسم الاشارة آه واراد به الضمير المجرور
او للبيان بمعنى التوضيح ففي كلام استخدام واراد به التنظيم واراد
بما يحتاج اليه استيناف اولئك يعني هو ينظر الكل من الاستيناف
لكنه لما كان الاستيناف الثاني منها وهو استيناف اولئك
محا الى التنظيم اشد الاحتياج تخصيص البيان
بالاستيناف الثاني هذا وحاصل قوله ولك ان
تجعل آه وهو جعل الخط الاستيناف الثاني كما انه
المحتاج اليه وكما انه المقتضي للبيان القابل فان اسم
الاشارة آه لانتظم الكل من الاستيناف بين قوله سواء كان
بالاعادة كما في قوله اولئك على هدى آه او لم يكون
كما في قوله الذين يعملون الصالحات ان لهم اجرا حسنا
قوله لا يكون في المفرد الا مستقلا مفردا فالاستعارة
فيه ليس تمثيلا قوله وفي المقسم به ابو الناعم حين كون
المربة فاعلا لفعل محذوف المقسم به ابو الناعم
وكذلك المقسم به ابو الناعم حين كون الطير
المربة مبتدا، ولما كان سنجيفا لم سال بيان المقسم به
ح قوله يقتضي كل واحد من الاثرين ولولا التكرار لم
يظهر كون الفلاح الموجود مقتضى ذلك الاوصاف ومترتبا
عليها بل على امر آخر فان الضمير الواقع بعد الاسم الاشارة ليس
كاعادة الموصوف بصفاته حتى يشعر بان الفلاح ايضا مترتب على

تلك

تلك الاوصاف قوله اعلاه قدرهم بذكر الهم اياهم بطريق اسم
الاشارة وقوله من غير التباسه بغيره بيان لتحسين ذكر الفصل
واراد بقوله بغير اسم الاشارة على ما اشار اليه بقوله ولولا
التكرار آه وقوله لادهم انه بمنزلة اسم الاشارة في ان الفصل ايضا
كاعادة الموصوف بصفاته ومنه ذلك الوهم عطف عليه
على تقدير عدم ذكر اولئك في الجملة الثانية وقوله دعديل بالرفع
عطف على محل بمنزلة هذا الثالث بط فان الضمير الاشارة
لزوما الى محسوس بخلاف اسم الاشارة فانه لمحسوس
حقيقة او حكما فيبه اعاده الموصوف بصفاته قوله فلا يكون
التكرار الا في اللفظ والا فعلى هذا التوجيه لا تكرار بحسب الحقيقة
لاختلاف المشار اليه باولئك في الجملة الاولى واولئك في الجملة
الثانية اذ المشار اليه باولئك الثاني كل ما انتظر الى المشار اليه
باولئك واذا لم يكن تكرار بحسب الحقيقة لم يحتج الى بيان
نكتة له كما احتاج القاضي تدبر قوله اذ في صورة
تعريف المسند الخ علة لقوله انما ثبت آه دليل
على تعليق اثبات تلك الافادة بمجيئه ذلك المثال
للقصر اي انما علقت افادته القصر بمجيئه مثل ذلك المثال
الذي يكون المسند فيه نكرة اذ في صورة تعريف
المسند آه وهو من تتمة كلام التفتازاني لا كلا هذا المحشي واراد
بمثل المثال المذكور افراده ونظايره مما لم يكن الخبر معرفا
بلام الجنس سواء كان اسما منكرا او فعلا او ظرفا كما صرح به
قوله لكن جعل الشيخ ابن الحاجب آه فكونه مبتدا يجامع الفصل
ولا يقابله على راي ابن الحاجب قوله يحتمل ان يراد قصر
الجنس آه وهو كما ذكره القاضي ادلا واما ارادة الكمال
فهو ما ذكره الكشاف من ان تعريف المفلحين للدلالة
على انهم الذين ان حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا
ماهم وتصوروا الصورتهم الحقيقة فهم هم لا يعدوهم تلك

الحقيقة هذا ولا يخفى ان ضمير الفصل حين دعوى الاتحاد
للفصل بين الخبر والنعت او تاكيد النسبة ولا يجوز ان يكون لهم
اذ حين دعوى الاتحاد ولا يتصور لهم اصلا كما قدره قدس سره قوله
وبالغ في توضيح كان قوله وما يبغ في توضيح تعليل لارادة الكف في
الاحتمال الثاني وصاحب الكشاف على ارادته ذلك يكفي
قوله لا يعدون تلك الحقيقة دلالة على ان المتقين نفس
حقيقة المفلحين ولو كانوا فردا منها لتغاير الشرطية و
ولا يخفى ان تاكيد للاتحاد المفهوم من قوله فهم بهم لعلة لا ارادته
ذلك قوله انه من فروع التعريف الخ حيث قال قدس سره
فقد تبين ان تعريف الخبر بهذا المعنى تعريف جنسي اعتبر
معه تصويره بصورة وبهمت توصلا الى دعوى
الاتحاد فهو من فروع الجنس كالحمل على الكمال كيف لا والتعريف
باللام مختص في العهد والجنس قوله لان كلامه في منبهات
هذه الجملة وما ذكره هذا الجنسي من منبهات اجزاء الجملة وهو
التخصيص الذي بهم قوله بنبغي يحمل اي يكون محل
الفصل على الباس في الغرض موجبا لانه من موجباته
فلا يرد المنافاة قوله غير صحيح لان القاضي لم يحكم
بانه لا يمكن ان يكون غرضها واحدا حتى يتجه المنافاة
عليه بل انما حكم بان النظم المجيد له صلاحية حمله على
التبيين في الغرض الذي هو من موجبات الفصل وظاهر انه
لا يرد المنافاة عليه اذ المناقشة لا تنفي الصلاحية و
بهذه المناقشة لخصه قدس سره بان الجملتان موقتان
لبيان حال الكتاب وهو انه سدى الطائفة وليس بهدى
لاضدادهم فهما على حد جئني العطف بينهما ولخصه الكشف بما قرب
منه ودفعه قدس سره بان الثاني سيقت لبيان اصرار الكفار
ولما كونهم بحيث لا يجديهم الكتاب نفعا فمفهوم تبعا لا قصدا
قوله كما ان جعله جوابا لسؤال آه منافيا على ان

الواو

الايمان بل اليا، للقسم فيجوز تخصيصها بكونها مقسما
ووجه هذا التخصيص اظهر من آه يخفى اذ هما اللايق للحلف والقسم
بها قوله كان تميزهم عن المؤمنين عن الشرك المؤمنين عن الشرك
هم الذين يسوء الشرك ايمانهم فانهم يقولون عند رجوعهم عن
الشرك والتوجه الى الايمان يقولون آمنا وما آمنوا قبل هذا
القول ففي حق المنافقين لو قال ايضا وما آمنوا لما امتازوا
عن المؤمنين عن الشرك اذ هم يقولون آمنا وما آمنوا كالمؤمنين عن
الشرك وان كفى بينهما نوع امتياز قوله ويحتمل جعله متعلقا
بخروج يكون المعنى ولقصد المبالغة اطلق الايمان فانه نفي
المطلق يستلزم نفي المقيد بلا عكس ويكون معنى قوله على معنى
انهم ليسوا آه اي ليسوا في شيء من الايمان بالله واليوم الآخر
ولا من الايمان بمعنى هما كما اشار اليه المحشي الرومي قوله
ولك ان تجعل وجها لانكته حتى يرد عليه الاعتراض والفرق
بين الوجه والنكتة وهو ان الوجه عبارة عن الشاهد والقرينة
والنكتة عبارة عن المقتضي والباعث وقوله ان تبادي
تبادر قوله ولك ان تجعل وجها وقوله لم يذكر اي القيد القليل لانه خلاف
وقوله والظاهر تفريع على قوله لم يذكر للاطلاق قوله لم يتم اي
الاستدلال بهذه الآية على عدم كون المنفوه بالشهادتين
فقط مؤمنا فان الآية لا تدل على ان المنافقين الكافرين
فارغوا العلم بل هم مجلون بالتصديق ايضا فتم قوله
فلا يتعرض لحجة قوله فلو كان بان كفر المنافقين الخ اي لو كان
الاستدلال بان كفر المنافقين حاصل بسبب طبع قلوبهم
عن التصديق بالله واليوم الآخر على صفتها بمعنى انهم
يصدقون بشيء بناء في التصديق وبه التصديق بالله
واليوم الآخر على صفتها لتم الاستدلال وقوله اذ ليس
اعتقادا آه دفع لما يتوهم ان قلوب المنافقين ليست
خالية عن التصديق اصلا فلا يوجد كفرهم وحاصل الدفع ان

تصديقهم غير التصديق الذى يكون ايمانا فانهم تعتقدون
بمقتضى التصديق الذى هو الايمان فيصدقون بالله
واليوم الآخر لا على صفتهما ثم لما توهم ان هذا التصديق كذب
والكذب ليس بكفر دفعه بقوله اذ ليس اعتقاد آه وقوله
لكونه كذبا هو المنفى بليس اى كونه اعتقاد النقيض
كفر ليس لكونه كذبا بل لانه يوجب آه قوله لم يلتفت
الا ما فى الكشاف يعنى فى الآية امران كلاهما على خلاف
ظاهر المحال احدهما خداع المنافقين مع الله والثانى خداع
الله والمؤمنين فالقاضى تعرض للاول وصححه بوجوه ثلثة
ولم يتعرض لصحة الثانى كما تعرض له الكشاف فاشار الى
مناقشة ذلك قوله لان ضدهما علة لقوله لم يلتفت
قوله فلا يصح تاويل النظم آه كما اوله الكشاف بوجوه اربعة
وقوله لدفع القبيح داخل فى حيز النفى اى تاويل النظم لدفع القبيح
لا يصح والا فالقاضى ايضا اوله لكنه ليس لدفع القبيح بل
لتصحيح خداعهم مع الله تع قوله بجهلهم باحاطة علمه تع آه
لا يخفى ان خداعهم مع الله ناشئ عن جهلهم بصلاح الله
المستلزم لعدم خدعة مع احد وكذلك خداعهم مع المؤمنين
ناشئ من جهلهم بصلاح المؤمنين فينبغى ان يذكر صلاح وعلم المؤمنين
ايضا لكنه اكتفى بعلم الله تع وصلاح المؤمنين اقتصارا او اختصارا
قوله لان اطاعة الرسول يستلزم اطاعة الله تع وظاهر الرسول
مباينة الله لا يدل على جواز ارادة الرسول من ذكر الله تع فلا
يكون تاييده برهانا صوابا بخلاف ما اذا جعلنا تاييد الكل معاملة
الرسول معاملة الله فان تاييده برهان قوله ظاهر كلامه انه
جعل الكلام تمثيلا واعتبر هيئة مركبة من الجانبين ويجرى بينهما
مشابهة بهيئة اخرى مركبة فى الخداع والخدوع والخدع هذا
والذاهب الى كونه تمثيلا هو العلامة التفتازانى وقوله ويحتمل
البناء على الاستعارة التبعية فيشبه اظهار الايمان مع الطمأ

الكفر

الكفر منهم بالتباس الى الله والمؤمنين بالخدع بجامع الصورة
فاشتق منه الفعل للاشتراك فيخادعون تبعية وفى جملة
على الاستعارة التبعية السيد الشريف قوله على توجيه
حذف المضاف اشار اليه انه فى التوجيه القابل واما اذا صورة
ضميرهم آه لم يحمل يخادعون على معنى يخدعون بل لا بد من حمله
على الاشتراك فاراد بما سبق ما عدا هذا التوجيه وقوله اذا
مجال لخداع الرسول آه لان الخدع صفة فعلية قائمة بالنفس
عقيب استحضار مقدمات فى الذهن يتوصل بها توصيلا
يستهجن شرعا او عقلا او عادة الى استجرار منفعة لنفسه
او اصابة مكروه لغيره كما حققه صاحب الكشف وظاهر ان
الخدع بهذا المعنى لا يتصف به الرسول والمؤمنون نعم
يتصفان بالخداع بالمعنى المجازى ويتصف الكافر بالخدع
بالمعنى الحقيقى قوله فكيف قابل قوله ويحتمل بما سبق اذ ما
فى سباق الاحتمال يجامع الوجوه السابقة على ما حققه
السيد السند من انه اذا قرئ يخدعون ايضا بوجه السؤال
ان خداعهم مع الله ليس على ظاهره وتباتى فيه الاجوبة
السابقة قوله ان لا باس بخداع الرسول والمؤمنين
آه اى بخداعهما على المعنى الحقيقى فيكون ما سبق مبنيا
على ان المخادعة للاشتراك بين الاثنين ويكون المذكور
فى سباق الاحتمال مبنيا على انه من جانب واحد فقط
فتم المقابلة ففى هذا الجواب تسليم المقابلة ومنع ان الخداع
لخداع الرسول والمؤمنين قوله تتميما للكلام السابق اراد
بالكلام السابق الوجوه الثلثة القابلة المراد اما واما وهى
مشتملة على تصحيح خداعهم مع الله وعلى تصحيح خداع الله المؤمنين
معهم والبعض الاول على كون يخادعون بمعنى يخدعون فقوله
ويحتمل تتميم الكلام السابق ويفيد هذا التوجيه لفظ يحتمل اذ لو كان
تتميما لناسب ان يقول ويخادعون بمعنى يخدعون او يكون

يخادعون بمعنى يخدعون ونحو ذلك من العبارت ولعل
التامل لذلك **قوله** ثم الفرق بين المعنى الاول والثانى آه وهو الذى
اشار اليه بقوله وانهم فى ذلك آه وقوله فخداع سيوح اشارة الى
تطبيق المعنى الاول ههنا على ماذكره سابقا من قوله واما ان
صورة ضيعهم آه ولك تطبيقه على الوجهين الاولين بما اشار اليه
السيد **قوله** ودفعه بانه آه حاصل الدفع هو ان ما هو
كالمخادعة هو الخداع للخداع ويخدعون فى فرد ما يخدعونه من الخدع
لا من الخداع **قوله** وليس من التحرق بمعنى الاحتراق للتحرق
معنيان احدهما حك الشئ بالشئ وبستحقه ضئ يسمع له
صريف والثانى الاحتراق كما بصرهم من القاموس فحمل التحريق
اولا على المعنى الاول وثانيا على المعنى الثانى **قوله** وبهذا
اقرب من جعله اخبارا معطوفا على سابقه لعدم تناسب العطف
اذ الاولى اسمية والثانية فعلية باضعوبة فلا تناسب بينهما
ولانه لو عطف على فرادهم اليه مرضا لكان هو ايضا شيئا
لعدم شعورهم وهو خلاف الظاهر **قوله** حيث جعلوا الالم من الامراض
دون الامراض عرف الشيخ فى الشفاء المرض تارة بملكة او
حالة تصدر عنها الافعال من الموضوع لها غير سليمة وتقابل
الصحة تقابل التضاد وتارة بعدم الصحة فتقابلها تقابل العدم
والملكة وذكر الامام انه عند المرض يزول هيئة الصحة ويحدث
هيئة اخرى مبدأ للآفة فى الافعال وبعد ما ذكر ما يشعر بانه
مترد وفى ان المرض هو الزوال والهيئة الحادث ومراد المحشى
الامراض الامراض بمعنى عدم الملكة والاقرب المعنى الآخر الامراض
اعراض **قوله** الشئ عبارة عن الواقع والموضوع فعلى الاول المراد
بخلافه خلاف الوجه الذى هو ملتبس به من كونها ثابتة او منتفية
وعلى الثانى المراد بخلافه خلاف ما هو ملتبس به من ثبوت القيام
او انتفائه **قوله** والمحتمل لا يصلح دليلا على صدور شئ فضلا
عن ان يكون دليلا على صدور الكذب كله ولو سلم انه صار دليلا

على صدور

على صدور شئ فيكون دليلا على صدور نسبة الكذب الى النبى عليهم
او على كثرة الكذب او على تجرهم وترددهم فى الدين **قوله** الى
المراد به المعنى التعريضى اشار المحشى بهذا التقدير الى ان مراد
القاضى من قوله فالمراد التعريض هو ان مرادهم من كذباته
واقول المعنى التعريضى فاورد عليه بعد البيان انا ابراهيم
استعمل اقواله فى تلك المعانى فلا يكون تعريضية ولعل
بانى المراد به التجوز واشار ثانيا بقوله ولا يبعد آه الى ان
مراد القاضى من قوله فالمراد التعريض اى مراد الرسول من قول
ابراهيم كذب ثلثة كذباته المعنى التعريضى وهذا التعريض فى
على حقيقة فلا يرد عليه ما اورد على التقرير الاول هذا والسؤال
المقدر على التقدير هكذا كيف يكون الكذب حراما مع ان ابراهيم
كذب على ما هو المروى والسؤال المقدر على التقدير الثانى كيف
يكون الكذب وقد اسنده الرسول امرا غير مطابق للواقع الى ابراهيم
مع انه كذب ابراهيم هذا الكذب بقول المصنف لكن شابه آه بوجه التقرير
الاول فلذا فرره المحشى **قوله** من غير استعمال اللفظ فيه مع انه
استعمل الالفاظ فى هذه المعانى على هذه التاويلات المشيرة
الى ان ابراهيم اراد بهذه الالفاظ هذه المعانى لم يكن هذه المعانى
مجازا وكناية فلا يكون تعريضا واذا لم يكن هذه المعانى
معانى تعريضية فى كلام ابراهيم فلا يكون التعريض الذى اراده
الرسول فى موقعه هذا وقوله فالمراد التعريض آه جواب
عن ان التعريض الواقع فى كلام ابراهيم بالمعنى المجازى واذا
كان كذلك فى كلام ابراهيم فكذلك التعريض الذى اراده
الرسول من قوله كذب ثلث كذبات فى بيتى التعريض فى كلامهما
قوله وبخلوه عن تخلل البيان او لاستيناف آه من قوله يقول
اما موصولة او موصوفة فاذا كان واذا قيل لهم الآية معطوفا
على يقول يكون الصلة او الصفة مجموع قوله امنا بالله وباليوم
الآخر وما هم بمؤمنين وقوله واذا قيل لهم لا تفسدوا

آه مع انه قد تخلل بينهما قوله نحادعوه الله آه وهو اما بيان
او استيناف كما قرره المفسر هناك **قوله** وفي الوجه الثاني
نظر حاصل ما في هذا الوجه المعارضة بانه على تقدير عطف على يقول
وانهم لزم تخلل الاستيناف كما ذكرتم فعلى تقدير عطفه على يكذبون
ايضا يلزم تخلل الاستيناف بقوله الا انهم هم آه بين اجزاء صلة
ما المصدرية وهو واذا قيل **قوله** الا ان يقال انه كناية حاصل
الجواب هو ان قولهم انما نحن مصلحون وان كان كذبا وعطفه
على يكذبون يفيد تسبب الكذب للعذاب لكنه لما كان كناية
عن اصرارهم على الفساد وعدم انتهائها، لاحظ هذا المكنى عنه
وقال وعطفه على يكذبون يفيد تسبب الفساد للعذاب **قوله**
لا يخفى في هذه الامور التي ذكرها الكشاف كما يفهم من ظاهر
عبارته حيث قال والفساد في الارض يهيج الحروب والفتن
بدون لفظ من فعدل عنه القاضي ارادة للاشارة بادراج او
قوله ما يقال ان الكشاف آه للسيد حيث قال وانما لم يجعل
افسادهم على تحريف الكتاب وتغيير الاحكام ودعوة الكفار
في السر الى تكذيب المسلمين كما فعل غيره لانه لا ظهور لتلك
الفائدة فانتهى اى الفائدة قوله في الارض **قوله**
اولا نهم مصدود لخداع اى اولا نهم تصور الفساد بصورة
الفساد لكن قالوا ذلك للجحود والفساد واليه اشار بقوله
اولا نهم قصدوا الخداع **قوله** ووجهه اى وجه كون الاستدراك
الا على المبالغة **قوله** لما يفيده اى لما يراد ما يفيده تصريح
ذلك القول كما يشعر به كلام الكشاف حيث قال رادا له
ما ادعوه من الانتظام في جملة المصلحين **قوله** وانما يفيده اى
وانما يفيده الا انهم هم المفسدون رد ما يفيده تصريح ذلك
القول **قوله** فائدة الخبر اراد بالخبر قوله لكن لا يشعرون
وبفائدة ما الفاه المخبر به من الاعلام بالحكم ويلازمها كون
المخبر عالما بالحكم وقوله اى نحن نعلم آه تفسير للازم فائدة الخبر

وعلى هذا فيكون لكن لا يشعرون موصولا بقوله قالوا انما نحن
مصلحون وقوله او انهم هم المفسدون شديد الاتصال بقوله قالوا
فصل غيره شديد الانفصال عن قوله قالوا انما نحن مصلحون
فلذلك فصل عنه ايضا بعد ما قدره على لكن لا يشعرون
ويكون فيه ايضا رد لما ادعوه البلغ رد **قوله** بقوله تمام
النصح متعلق بقوله واشاره فالقابل الآخر بالايمان
هم المؤمنون او الرسول او الله على لسان رسوله ويجب
ان يحتمل قولهم انؤمن كما آمن السفهاء مقولا فيما بينهم
لا مقولا في وجوه المؤمنين كيلا يكونوا مجاهرين **قوله**
لا الان المتبع طا يستجمع المعاني المخصوصة به وذكر
السيد ان استجماع المعاني المقصودة منه يكون سيما
لاستحقاق ان يجعل الجنس فيهم كانهم الجنس كله فهذا
الحكم بالنظر الى كمالهم واذا لوحظ ان غير المؤمنين كالبهائم
في فقدان التمييز بين الحق والباطل بل ادنى مرتبة
منها فلا يندرجون في الناس كان هذا مصرا بالنظر
الى نقصان من عداهم وقصورهم عن رتبة الانسانية
وكلام القاضي ومع قول الكشاف اولئك بل آه اشارة الى ذلك
المذكور **قوله** وعبارة الكشاف ظاهرة فيه حيث قال
ذكر السفه وهو جهل فكان ذكر العلم معه احسن طباقا **قوله**
وان التكرار على تقدير آه اى ولا يخفى ان تكرار كائن على
تقدير عطف واذا قيل على يقول فانه حينئذ جعل آمنا صلة مرتين
فلزم التكرار والاستدراك واما اذا عطف على يكذبون فلا
تكرار اذ امنا في الاول جعل امنا صلة وفي الثاني جعل سببا لتحقق
العذاب الاليم لهم فلا تكرار وقوله فليكن هذا آه اى اذا
لم يلزم التكرار حينئذ عطف على يكذبون كان عدم لزوم التكرار
في ذلك اظهر منه فيما اذا قيل لهم آه **قوله** لانه من
اصله وهو شطن مع لا يكون فيه شهادة **قوله** وانه قد يكون

غير المنكر آه عطف على قوله انه لم يكن آه وبيان له اذ لم يبين
في المعطوف عليه التاكيد وتركه وبين في المعطوف قوله فاكد و
بين تفريع ناظر الى قوله يحتاج الى تاكيد وقوله وبين ناظر الى
قوله وبيان سبب القول قوله اى باعبار لازمه آه كما حققه
السيد من انه لا سبهة في ان معنى قول انا معكم هو الثبات على العهود
وليس انا معكم مستهزؤن بظاهره تقديرا وتاكيدا لهذا المعنى
فاغتنم منه لان ما ذكره وهو انه رد ونفي للاسلام فيكون
مقررا للثبات عليها لان رفع نقيض الشئ تاكيد الثبات
وقوله ويمكن ان يعكس آه اشارة الى ما ذكره الكاكي
في هذا المقام حيث قال معنى انا معكم اى قلوبا هو انا لوهم
اصحاب محمد عليهم فيكون الاستحقاق بهم ويستهزئ بهم تاكيد لذلك
اللازم وقوله لكن ارتكاب آه رد لما ذهب اليه الكاكي
وترويج لما قرره القاضي قوله فهو اولى بالمقصود فهو
بالنسبة الى متبوعه ولا تنافي بالبدل لذلك قوله
مع مغايرته وملابسة بينهما فلذلك يكون بدل الاشتمال
وقوله من غير دخول الثاني في الاول اشارة الى الاستدلال
على انه ليس بدل البعض قوله عن معارضتهم مطلقا اى بدل
الاستهزاء او بدل غيره قوله ولا يخص عطف على بدل
اى دليلا يخص قوله ولا يخفى ان هذا التوجيه الاول الذي
ذكره القاضي للاستيناف وعدم عرالعطف اذ المتولى لمكافاة
مجازاتهم المطلقة بدل الاستهزاء او غيره لم يتم ان يقال حتى
هذا المجازاة استهزاء لكونها جزاء الاستهزاء اذ هي ليس
جزاء الاستهزاء فقط واما التوجيه الاول على ظاهر عبارة الكشاف
فتتم على تقدير تسمية بذلك فافهم قوله على ما هو المشهور
من كونه بمعنى احدى طرفي الفصل قوله بحيث يسأل الكاعن
جزائهم فوقع الله يستهزئ بهم في جواب هذا السوال فصار
استيناقا بيانيا قوله من اسناد الاستهزاء الى الله دون المؤمنين

يعني مقتضى الحال ومقابلة استهزاء بهم بالمؤمنين يقتضي ان
يقول والمؤمنون يستهزأ بهم باسناد الاستهزاء اليهم
وعطفه على سابقه لكنه اسند الاستهزاء الى الله تع مع عدم عطفه
على الاربع للوجه الاول وللوجه الثاني هذا ما في
شروح الكشاف وقد بينا لك تقريرا احسن من هذا في توضيح
كلام المفسر قوله في ذلك بما كان يكذبون ان كان اذا قيل عطفا
على يكذبون وقوله او في سلك آه ان كان اذا قيل عطفا على يقول
اما عدم استحسان الثاني فلانه صلات من يقول قولهم والله
يستهزئ بهم ليس مقول قولهم واما عدم استحسان الاول فلان
استهزاء الله بهم ليس سببا للعذاب الاليم بل نفسه واما
بسببه فهو اعمال المنافقين كما لا يخفى ويمكن التاويل
في جعله داخلا في السلك الاول والثاني فتدبر قوله في
الكفر العمه العلة مثل العمى اشار الى ان الكفر جعل العمى ذهاب البصر
وذهاب البصيرة وايده بما في القاموس فانه اتضاح بتتبعه
هذا وفي اكثر النسخ في نقل كلام القاموس بدل والعمى ايضا والعمه
ايضا آه وهو مخالف لنسخ القاموس على ما لا يخفى على الناظر
في باب الياء وفصل العين اذ فيه انه العمى ذهاب البصر كله
والعمى ايضا ذهاب بصر القلب انتهى وليس في القاموس
العمه ذهاب بصر القلب على ما لا يخفى على الناظر في باب الهاء
فصل العين قوله على ان الاعمى افعل صفة على بنائه وافعل
الصفة المراد به الصفة المشبهة حيث اوله بما يخفى وليس افعل
التفضيل او هو لا يبنى عن العيوب ولا ما ضي الافعال قوله
وقيل هو صفة هذا العامل العلامة انتقازاني قوله وقع به
ما يتجر آه وفصله الكشاف حيث قال فان قلت كيف اشتروا
الضلالة وما كانوا على الهدى قلت جعلهم التمكنهم منه واعراضهم
لهم كانه في ايديهم فاذا تركوه الى الضلالة فقد استبدلوها
ولان الدين القيم هو فطرة الله التي فطر الناس عليها فكل

من فضل فهو مستدل خلاف فطرته له انتهى والقاضي اشار الى
خلاصة الوجه الثاني وذكر وجها آخر ولم يذكر الوجه الاول مما في
الكشاف
ولخصه السيد بانهم لما كانوا متمكنين منه تمكنا ما بعد التمكن
وتيسر اسبابه استعير شبوته لهم لتمكنهم منه فالعبارة
تدل على ثبوت الهدى لهم والمراد تمكنهم واما الحمل على حصول الهدى
مجازا عن تمكنه فمما يابا ه ظاهر كلامه **قوله** ففيه توقف فان الحمل
منهم السيد قدس سره حيث قال المراد بالهدى الهدى الذي
جبلوا عليه وقد كانوا على الهدى بلا شبهة ثم استدلوا به
الضلالة فلا مجاز في ثبوت الهدى لهم بل في لفظ الهدى
ان لم يكن الفطرة الهدى مندرجة في حقيقته انتهى قولا
يكن آه توقف منه قدس سره في كون الهدى حقيقة او مجازا
حيث بنى الكلام على الشرط **قوله** مع انه اعم اه فحمل نفي الربح كناية
عن الخسران كما حققه السيد وقوله ووجهه اى وجه ارادة
الخاص من العام وهو عدم الربح وحاصله ان نفي الربح يستلزم
الخسران على ما قال فلولا الربح لكان خسرانا وقد يذكر الملزوم
ويراد به اللازم وهو الكناية **قوله** اوضح في كون الكلام مجازا
عقليا حيث اسند الخسران الى التجارة وهو لاصحابها
قوله وليس اثبات لازم المشبه به آه اى ليس المراد
التشبيه ههنا اثبات لازم اه كما هو مذهب الجمهور السلف
من ان التخلية هو ان يجعل لازم المشبه به ثابتا للمشبه
فالمجاز عندهم ليس الا في الاثبات للمشبه واما اللازم فهو
على حقيقته ابن دايه بالدال المهملة بعدها الف وياء مثناة
من الفوقانية في القاموس ابن دايه الضراب **قوله** او للقيود
تثنية القود في القاموس ناحية الراس **قوله** حرت جاريتك
في مقام حرت انت او للجارية ملابسة مامع المخاطب
فيسند اليه الفعل مجازا عقليا **قوله** دفع لكونه تكرارا اذ عدم الاهتداء
قد فهم من استبدال الضلالة بالهدى فيكون تكرارا لما مضى كذا

التخييلية ظ

قرره

قرره السيد وما ذكره في وجه الدفع ايضا كلامه قدس سره **قوله**
فكيف يصح تفريع فان قوله وما كانوا عطف ما ربحت
تجارتهم وهو مفرع على الاشتراء حيث قال فما ربحت آه
عطفا على اشتروا آه لا عطفا على ما ربحت **قوله** عطفا
على اشتروا آه لا عطفا على ما ربحت ضير مدخل في ضير التفريع **قوله**
لكن شارح الكشاف جعلوه عطفا الا السيد قدس سره
حيث قال لكن عطفه على اشتروا الضلالة اولى كما يرشدك
اليه تلك ولعل الاولوية التي يرشد التامل بها اندفاع لايراد
الباقي المشار اليه ههنا **قوله** كما في اخته وهو الوجه الاولان
حيث قال لانه غير مقصود آه ولانه ليس باسم تام فالمناسب
ولانه لكونه آه حتى تيطابقا اخته وذكر الاخت بلفظ المفرد
لان الاولين لكون حاصلهما واحدا في حكم امر واحد **قوله** مقام
ارادة الجمع باللام بغير اذا ارادت بالموصول في اسم الفاعل الجمع
فكما لا يجوز افراد الصلة والضمير الذي فيها لوجوب المطابقة
بين الصلة كذلك اذا كان الذي بمعنى الذي افراد استوقد
والضمير الذي فيه لا يجوز بل يجب ان يقول الذي استوقدوا
وهذا الايراد للسيد وفصله في حاشيته وحاصل الجواب
ان القياس قياس مع الفارق وما نحن فيه جائز بخلاف
المقيس عليه **قوله** توقف في تعريف الكشاف آه حيث قال
النار جوهر لطيف مضيء محرق وحاصل المناقشة ان الكبرة
الاثيرة شفافة فلا ضوء لها وان الاحراق قد يتخلف عنها
ودفع السيد المناقشة بما حاصله انه يعتبر في تعريف النار قيود
آخر مثل ان تكون ذات لهب وسطوع واشار الكشاف
الى اعتبارها في التعريف بتقديمها عليه وان لم يذكر فيه فح
كما لا يصدق التعريف على كرة الاثيرة كذلك هو ليس من افراد
المعرف **قوله** يقال يجوز بتقدير في آه هذا القايل هو السيد قدس سره
وعلى قوله على انه فرع بنائية لقوله لا يصح ان يقاس

اندفاع ظ

وحاصل هذا السؤال انه على تقدير كون ما موصولة بمعنى الامكنة
ينبغي ان يصرح بالكلمة في مع ما حوله ولا يكتفى بتقدير في معه
كما يكتفى به في لفظ مكان لان حذفها من اللفظ في لفظ المكان
لكثرة استعماله ولا كثرة في الموصول الذي عبر به عن الامكنة و
هذا معنى قوله على انه فرق بينهما بالكثرة والضمير في انه للسبب
او للقابل المفهوم من يقال وفرق اما مصدر المجرد او ماضي
التفعيل والضمير في كانه راجع الى القائل وقوله كانه جعل من
قبيل آه اعتذار عما احتج عليه من قوله يجوز تقدير آه وقوله
ولعل العذر آه اي اراد على الاعتذار قوله والحق ان ما حوله اه اي
دفع السؤال وحله ليس بما ذكره بل بما يقال مراده بقوله في
معنى الامكنة ليس انه مؤول بالمكان بل مراده انه بمعنى عند
ومؤول به وتقدير في مع عند ليس لكثرة الاستعمال حتى يقال
لا يصح ان يقاس عليه ما في معناه كما قرر في محله قوله وبهذا الذي
يسوغ هذا السؤال المشار اليه بقوله صار باعثا على ان يكون
جواب لما محذوفا فان مذهب الله بنورهم بظاهره لا يكون
سببا عما ذكر في سياق لما فلم يكن جوابا له قوله تقدير الجواب
لا بد فيه فانه اذا قدرت حذفت جوابا لما ايضا بر وان ضاءها
ما حول المستوقد كيف صار سببا لخمود النار كما يقتضيه لما قوله
بهذا القسم وهو من آتاه ضربا من الهدى آه قوله تشبيهها مفردا
وهو ان يقصد المشبه والمشبه به ويذكر مشبها ومشبها به اولا
ثم يذكر مشبها به ومشبها به آخرا فانه شبه ايمانهم بالنار الموقدة
وشبه ذهاب اشراق ايمانهم باطفاء النار وكلا المشبهين
ما خوذ من عرض الكلام واما المشبه بها فمن صريح المثل قوله انا
ضم افعل صفة مشبهة لا افعل التفضيل فانه لا يبنى من العيوب قوله
والطمى بالفاء والتاء المثناة والخاء المعجمة وقتحا في الطويل للذم
وفي المراة والضرع للمدح كما يفهم من القاموس قوله على جعل المفعول
للغني كانه قيل اعص هذا او ذاك كذا حققه السيد وهذا او ذاك

مفعول

مفعول اعص الذي هو في معنى النفي الذي لا قطع قوله الاولى جعل
او بمعنى بل كما في قوله تع او يزيدون وفي اواخر الصافات في قصة يونس
حيث قال الله تع وارسلناه الى مائة الف او يزيدون فجعل مقاتل
او بمعنى بل وجعل الزجاج او على اصله للتشكيك والشك وتابعه القاضي
حيث قال او يزيدون في مرأى الناظر اي اذا نظر اليهم قال هم الف
او اكثر ولعل المختار عند هذا المحشي راي مقاتل فلذا قال ما قال قوله
الشماخ مشماخ كشداد بن خليف وابن الخشان وابن العلاء
وابن عمرو وابن ضرار وابن ابير شداد شعراء كذا في القاموس وللا
يخفى انه صرح في ان المسمين بالشماخ ستة فمنه الا ان يركب
ان واحدا منهم ليس من شعراء العرب فتيم كلام المحشي قوله بطال
البطال بمعنى الصيب وغير جلب معين صادق الوعد فالاولى
تقديمه على الهطال في تصحيح ليس في القاموس الجلب كصرد السحاب
لا مطر فيه وبطال كشداد السحاب المتتابع القطر المطر العظيم
القطر قوله انها لم يجمعا كما قيل طلما وحاصل جواب الكشاف
ان المراد بهما اما المصدري والمصادر لا تجمع او المراد الذوات
لكنه في الاصل مصدر فروعي حكم الاصل قوله اي مقتضى قوله من
الصواعق آه اذ الصواعق لما كان جمع صاعقة بمعنى الرعد
المصاحب للنار فظان ان جمعه يقتضي جمع الرعد والبرق فان
الصواعق بلام العهد اشارة الى ما في هذا المقام من الرعد والبرق
فليجمعا في هذا المقام حتى يتم الاشارة بلام العهد الداخل على
الصواعق المجموع قوله وفي حصر الداعي اي في حصر داعي عدم
الجمع في كونهما مصدرا في الاصل رد على ما في الكشاف حيث جعل
الداعي امران كونهما مصدرا في الاصل وكونهما مصدرا في الحال
حيث قال والثاني ان يراد به الحدثان كانه قيل ارعاد وابراق
وهما مصدر الافعال قوله الاجزل ان يكون آه اي الاجزل من
الاستيناف اذ يرد على تقدير الاستيناف ان الجواب لا يطابق
السؤال لانه بين حالهم مع الصواعق دون الرعد وان اجيب عنه

بانه لما كانت الصاعقة قصفة رعد اى شدة صوت منه ينقض
معها نار كان الجواب مطابقا وتعرض السيد لهذا الايراد وجوابه
ولعله لهذا قال الاجزل آه قوله ويكون ناقصة فان اكثرهم جهال
فيكون عملهم وبه لا من علم والعمل من غير علم لا اعتماد عليه قوله لزمتم
دليلهم آه اذ لو تم دليل المعتزلة على ذلك لكان امرا واقعا بحسب
نفس الامر لا بد لنا ايضا من الاعتراف به ونحن متفقون على ان
القدرتين المستقلتين لا يجتمعان على مقدور واحد فلزم
التخصيص علينا قوله بتحصيل الحاصل وهو محال ويمكن الدفع بان
المحال هو تحصيل حاصل بتحصيل سابق وهو غير لازم بل اللازم
هو تحصيل حاصل بهذا التحصيل والاستحالة فيه قوله وفي هذا الجواب
ايضا اى في الجواب الذي اشار اليه القاضي بقوله الملزم الكفار
الشروع فيها بعد آه عما يتجه على شمول الخطاب للكفار انه يلزم
ان يكون آه وانما يراد ذلك عليه اذ تلخيص ذلك الجواب على ما قرره
السيد هو كانه قيل لهم حصلوا اولا شرطها ثم اشتوا بها فيرد عليه
ان التصديق اصل العبادات كلها فلو وجب بوجوبها لانقلب
الاصل تبعا وقوله ويمكن ان يقال اى في دفع هذا السؤال الوارد
على الجواب الذي اشار اليه القاضي وخلاصته ان الاصالة بحسب الصحة
لا تنافي التبعية في الوجوب قوله واورد ان اصل العبادة
المورود المجيب صاحب الكشاف تفصيل الايراد ان صيغة اعبدوا
موضوعة لطلب العبادة فان كانت موضوعة لطلب ايقاعها
كان استعمالها فيها اعما للمشترك في كلا معنييه والا كان
جمعا بين الحقيقة والمجاز ولا يصح شئ منهما عند المحققين وتفصيل
الجواب هو ان المراد ان اعبدوا استعمل في طلب العبادة في المستقبل
لكن تلك العبادة من المؤمنين زيادة في عبادتهم ومن الكافرين ابتداء
عبادة وليس شئ من مفهومي الزيادة والابتداء داخلا في مفهوم اعبدوا
بل خارج عنهم من القرائن فلا جمع بين معنيين اصلا بل استعمل اللفظ
في القدر المشترك بينهما كذا حققه السيد قوله لانها للتعقيب كما صح

به صاحب

به صاحب الكشاف آه حاصل ما في الكشاف اى خص الخطاب بالمشركين
فالمراد بالرب اعم من الحقيقي والاضافي وكان الذي خلقكم صفة موضحة
مميزة وان كان الخطاب للفرق جميعا فالمراد بالرب الحقيقي
والذي خلقكم صفة جرت على طريق المدح والتعظيم ولا يمتنع
هذا الوجه في خطاب الكفرة خاصة الا ان الاول اوضح واصح
انتهى اى الاوضح والاصح كونها صفة مفيدة ومميزة على تقدير
تخصيص الخطاب بالكفرة اما كونه اوضح فبالنظر الى حالهم فان
استعمال الرب في غيره سبحانه وتعالى كان شايعا فيما بينهم
موجبا للاحتمال ولذلك عقبت السحرة قولهم امنا برب العالمين
بقولهم رب موسى وهارون دفعا له واما كونه اصح فبالنظر
الى ان الاصل في الصفة هو التوضيح والتخصيص فلا يعدل عنه ما امكن
هذا ما اثبت الشارح من كلامه ورد المحشي عليه بانه على تقدير
تخصيص الخطاب بالكفرة تكون الصفة للمدح والتعظيم لا للتمييز
والتقييد قوله وفرق غير بين الكلام هذا بيان للتكليف
حيث قال السيد ولا مساغ للحمل على رجاء ثواب التقوى لان فرائه
الكلام عن سنته كما لا يخفى انتهى ومن جملة علة رجاء ثواب
التقوى هو صاحب الكشف وقوله وانه يلزم آه عطف
على قوله وانه لا معنى آه اى يلزم على تقدير كونه حالا من اعبدوا
قوله جعل لعل مجازا وعليه كلام الكشاف الا انه راعى
الادب فلم يصح نسبة التشبيه اليه تع والا الارادة بل
صح بالمشابهة بين العباد والمرجو منهم لغفرانه ضمنا مشابهة
ارادة المترجي كما يشهد به قوله في الم السجدة ولعل الله
اراده ويؤيده قوله ههنا شبه بالاختيار بنا، امرهم على
الاختيار قوله فان من كل الثمرات لا يصح ان يكون بيانية هذا
بيان لكون كلمة من في هذا الشاهد للتبعيض حتى يتم شهادته
واوضح السيد بانه ليست بيانية في هذا الشاهد اذ لا مبين
هناك ولا ابتدائية والا لزم عدم ذكر المخرج ولا زائدة في الاثبات

فهي تبعيضية قوله ثم يمكن ان يراد الخ هذا شروع في بيان قوله او للتبيين وحاصله قوله يقال فالمناسب هذا القابل العلامة التفتازاني في وحاصل اعتراضه هو ان المناسب العطف بالواو وبهذا الخصه السيد واقول العلامة اراد ايضا ان المناسب تقديم فلا تجعلوا على اعبدوا في النظم اذ المراد عن الشرك اساس العبادة هو مقدم طبعا كما يشهد به الشاهد قوله يقال هذا ليس شيء من هذا القول للسيد وحاصله ان الاول من الاشياء الستة يكون سببا لوجوبها والعبادة لانكون سببا للتوحيد الذي هو منشاها قوله صلة الكشاف متعلقا بالذي آه حيث قال الكشاف لو بالذي جعل لكم اذا رفعته على الابتداء اي هو الذي خلقكم بهذه الآيات العظام والدلايل النيرة والبراهين الشاهدة بالوحدانية فلا تتخذوا له شركا، انتهى ثم بعض شارحيه بيتوا الكلام بانه مراده وان الذي مبتدأ، خبره فلا تجعلوا بتقدير القول والفاء لتضمن المبتدأ معنى الشرط هذا كلامه ولا يخفى ان هذا البيان بعينه هو البيان الذي ذكره القاضي في توجيه تعلقه بالذي جعل مع ان كلام الكشاف صريح في ان مقصوده آه فبيانه لكلام الكشاف ليس على ما ينبغي قوله وانما تعرض له في الوجه الاول وهو كون المقصود مطروحا حيث قال كانه قيل وانتم العارفون المميزون ثم انكم انتم عليه في امر دياناتكم من جعل الاصنام له اندادا هو غاية الجهل ونهاية سخافة العقل قوله وجعل قوله التي اقلها ثلث ايات زايدا قال السيد، او بقوله اقلها ثلث ايات ان جنس تلك الطائفة المسماة بالتورة بتفاوت قلة وكثرة في افرادها وغاية قلتها ثلث آيات وبهذا ينكشف المقصود زيادة انكشاف فلا يرد ان هذا القيد يوجب ان لا يصدق التفسير على شيء من التورة قوله وما ذكره السيد السند هذا عبارته وان جعلت تبعيضية او سمت ان للتمزل مثلا عجز واعن الاتيان ببعضه كانه قيل

قالوا

قالوا ببعض ما هو مثل للتمزل فالمماثلة للقرح بها لبت من تتمته المعجوز عنه حتى يفهم انها منتفاة، الخ انتهى ولهذا الام كون من في التبعيض عند رجوع الضمير الى ما نزلنا قوله ولم يجوز على توجيه جعل الضمير لما نزلنا اشار الى دفع ما خصص الضمير بالعبد فيكون صلة فانه توهم انه لم لا يجوز ان يكون الضمير لما نزلنا ايضا كما جاز ذلك على تقدير كون الظرف صفة للتورة هذا وما ذكره في وجه الدفع لصاحب الكشاف ودفعه التفتازاني بوجه آخر هو ان فانتوا امر قصد به تعجزهم باعتبار المأتي به فلا تتعلق قوله من مثله وكان الضمير للتمزل يتبادر منه انه له مثلا محققا وانه عجزهم انما هو عن الاتيان بشيء منه وهو فاسد بخلاف ما اذا رجع الضمير الى العبد فانه له مثلا في البشرية والعربية والامية فلا محذور انتهى قوله اذ الاحتمال لكلمة من الابتداء اي الاحتمال لكلمة من حيث كونه صلة فانتوا الا الابتداء لما سيذكر وكون من للابتداء، ولا يصح الا اذا كان الضمير للعبد دون ما نزلنا هذا قال السيد لا يحتمل التبعيض والا لكان الفصل واقعا عليه حقيقة كما في قولك اخذت من الدراهم ولا معين لاتيان البعض بل المقصود الاتيان بالبعض ولا محال لتقدير الباء مع وجود من كيف وقد صرح بالمأتي به اعني سورة انتهى قوله واعلم ان الوجوه الثلثة اي الوجهان اللذان ذكرهما القاضي والوجه الذي زاده هذا المحشي قوله ولم يجعله بمعنى الحافظ آه اي على تقدير تعلق الجار والمجرور بالشهداء سواء كان المتخذ من دون الله اولياء او الهة لم يجعل الشهيد بمعنى الحاضر لان الله تع آه واذا كان المتخذ الذين يشهدون لكم بين يدي الله فليس الضا بمعنى الحافظ اذ لا معنى لقولك ادعوا من يحضركم بين يدي الله كذا حققه السيد والله اشار بقوله واما اذا جعل قوله وقيل لانه لا دخل لقوله من دون الله آه هذا القايل هو السيد حيث قال وانما لم يجز تعلقه بالدعاء في الوجهين الاولين

لفاد المعنى فان الامر بدعاء الاصنام لايكون الا تهكما ولو قيل
ادعوا الاصنام ولا تدعوا الله تبع ولا يستظهر وابه لا تقلب
الام من التهكم الى الامتحان لنسيان النجز فان اخراج الله عن الدعاء
لا يدخل له في التهكم اصلا **قوله** يجب ان يكون الصفة معلومة
فيعود الى المقدر بعينه في قوله تبع بار اد قودها الناس والحجارة
في التحريم من ان الصفة يجب ان يكون معلومة عند المخاطب
وكيف علم وقودها الناس والحجارة **قوله** اعني عطف قصة
على قصة لا عطف المفرد على المفرد ولا الجملة التي لها محل من الاعراب
على مثلها ولا التي ليس لها محل على مثلها **قوله** لايكون الاعلى
امر اوزجر وليس كذلك اذ يكفي المناسبة بالانشائية و
لان تخالف الاقسام **قوله** وهو غاية السقوط الخ لوجهين
اولهما ماذكره بقوله لانه اذا عطف شئ على القواعد اعتبر عنه
تارة بان يشبه المصدقين كانذار المنكرين يترتب على عدم
معارضة الكفرة اذ حينئذ يثبت كون القرآن معجزا ويتحقق صدق
النبي عم فيكون تصديقه سببا للنارة ونيل الثواب كما ان
النكارة كان سببا للانذار ونيل العقاب واخرى بان يقال
المعنى فاتقوا النار واتقوا ما يغيظكم من حسن حال اعدائكم فاقيم
وبشر مقامه تنبيها على ان مقصودا في نفسه ايضا للامر وغيظهم
فقط وبهذا القدر من الربط المعتبر كاف في عطفه على ذلك الخبر
ولا لم يكف في جعله مبتدا، وثانيهما ان عطف الامر المخاطب
على الامر المخاطب آخرا انما يحسن اذا صرح بالنداء والى هذا الوجه
اشار بقوله ولما سبق من انه آه هذا ولسقوط من وجهين اوردهما
اضار السكاكي انه عطف على مقدار قيل يا ايها الناس اي قل
كذا كذا وبشر المؤمنين واورد السيد عليه بانه قول ان كنتم
في ريب آه لا يصلح ان يكون مقولا للنبي عم ويقال اجري ذلك
على طريقة كلام الامر وقصد به ان يذكره عم بعبارة نفسه
كان يقول وان كنتم في ريب مما نزل علي **قوله** في معلن واعدت

الجنة للمؤمنين وانما جعله بهذا المعنى ليناسب المعطوف
عليه اي اعدت النار للكافرين **قوله** تريد في اللفظ
كما في قولهم المقدمة ما جعلت قياسا ادمجه على
اصدوحوبه كما صرح به في الحاشية الدا
دوبه لشروح الرسالة تم حاشيه
ملا حلمي الكردي على
عصام المصادي